



الموضوع

دور آليات الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين
دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية (2007-2014)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وحوكمة المؤسسات

إشراف الأستاذة (ة)

■ عايدة عبير بالعبيدي

إعداد الطالب (ة):

■ زيتوني اسيا

السنة الجامعية: ٢٠١٤-٢٠١٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

کتابک ۱۴۱۷

ملخص الدراسة

باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد الإطار العام لدور آليات الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين، وذلك لما تلعبه هذه الآليات من أهمية كبيرة بغية الرفع من مستوى الأداء الإداري والمالي لهذه الشركات وتقدمها واستمرارها بما يمكن من ضبط أدائها المالي وإظهار نتائج أعمال الشركات التي تتبنى هذا النوع من التأمين عبر عرض سريع لمفهوم حوكمة الشركات، وبيان أهميتها ومبادئها، تهدف إلى إبراز دور المتغير المستقل آليات حوكمة الشركات على المتغير التابع الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الأداء المالي، آليات الحوكمة.

باللغة الأجنبية

Study summary:

The study found that the application of traditional and modern management accounting techniques significantly contribute to increasing the effectiveness of corporate governance, that companies apply the rules and procedures of governance where the study showed that the company is to strengthen the integrity and transparency in transactions undertaken by the company element and it improves the process of resource use and exploitation of the exploitation of the optimum .

Key words: management accounting, corporate governance.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	البسمة
	شكر وعرهان
	الإهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول والأشكال
	ملخص الدراسة
أ-د	المقدمة
الفصل الأول: حوكمة الشركات وشركات التامين	
2	تمهيد.
3	المبحث الأول: حوكمة الشركات.
3	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات.
3	الفرع الأول : نشأة ودوافع ظهور حوكمة الشركات.
5	الفرع الثاني : ماهية حوكمة الشركات.
8	الفرع الثالث: أهمية وأهداف حوكمة الشركات.
11	المطلب الثاني : أساسيات تطبيق حوكمة الشركات.
11	الفرع الأول : الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات.
12	الفرع الثاني : أبعاد ومحددات حوكمة الشركات.
14	الفرع الثالث : مبادئ واليات حوكمة الشركات.
17	المبحث الثاني: حوكمة شركات التامين.
17	المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للتامين وشركات التامين.
17	الفرع الأول: الإطار المفاهيمي للتامين
20	الفرع الأول: الإطار المفاهيمي لشركات التامين.
21	المطلب الثاني : مبادئ واليات الحوكمة في شركات التامين.
21	الفرع الأول: مبادئ حوكمة في شركات التامين
22	الفرع الثاني : آليات الحوكمة في شركات التامين.
25	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الأداء المالي لشركات التامين في ظل الحوكمة	
26	تمهيد
27	المبحث الأول: الأداء المالي.
27	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأداء المالي.

فهرس المحتويات

27	الفرع الاول: مفاهيم أساسية للأداء المالي.
29	الفرع الثاني: ماهية الأداء المالي.
31	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي.
31	الفرع الاول: تعريف ومراحل تقييم الأداء المالي.
33	الفرع الثاني: طرق قياس الأداء المالي.
38	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لشركات التأمين في ظل الحوكمة.
38	المطلب الأول: قياس الأداء المالي لشركات التأمين.
38	الفرع الاول: النسب المالية المطبقة في شركات التأمين.
42	الفرع الثاني: طرق تقييم الحديثة لقياس الأداء المالي في شركات التأمين.
43	الفرع الثالث: بطاقة الأداء المتوازن.
45	المطلب الثاني: مدي تطبيق آليات الحوكمة علي الأداء المالي لشركات التأمين.
45	الفرع الاول : دور آليات الحوكمة في تحسين مؤشرات الأداء المالي لشركات التأمين .
50	الفرع الثاني: طرق الأساليب الحوكمة لتحسين الأداء المالي لشركات التأمين.
51	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة دور آليات الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركة أليسانس
53	تمهيد
54	المبحث الأول: تقديم شركة أليانس للتأمينات الجزائرية محل الدراسة
54	المطلب الأول: تعريف وأهداف شركة اليانس
54	الفرع الاول: تعريف بشركة اليانس
55	الفرع الثاني :أهداف شركة أليانس .
55	المطلب الثاني : منتجات والهيكل التنظيمي لشركة اليانس وإعلان عضويتها في الميثاق الجزائري لحوكمة الشركات
55	الفرع الاول :منتجات الشركة و إعلان عضويتها في الميثاق الجزائري لحوكمة الشركات
57	الفرع الثاني :الهيكل التنظيمي لشركة اليانس
58	المبحث الثاني تقييم الاداء المالي ودراسة تحليل مقارنة للتوازنات والنسب المالية قبل وبعد الحوكمة
58	المطلب الاول :قياس وتقييم الاداء المالي لشركة اليانس
58	الفرع الاول :قياس وتقييم الاداء المالي لشركة اليانس قبل تطبيق الحوكمة
63	الفرع الثاني :قياس وتقييم الاداء المالي لشركة اليانس بعد تطبيق الحوكمة

فهرس المحتويات

78	خلاصة الفصل
80	الخاتمة العامة.
84	قائمة المراجع.
	قائمة الملاحق.

قائمة الجداول والأشكال

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
38	خصائص تطبيق نظام بطاقة الأداء المتوازن.	الجدول رقم 01
58	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2007	الجدول رقم 02
60	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2008	الجدول رقم 03
61	قياس رؤوس الأموال العاملة 2008-2007	الجدول رقم 04
62	قياس احتياجات رأس المال العامل والخزينة 2008-2007	الجدول رقم 05
	قياس نسب الرفع المالي 2008-2007.	الجدول رقم 06
	قياس نسب السيولة 2008-2007	الجدول رقم 07
	قياس نسبة الربحية 2008-2007	الجدول رقم 08
	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2010	الجدول رقم 09
	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2011	الجدول رقم 10
	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2012	الجدول رقم 11
	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2013	الجدول رقم 12
	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014	الجدول رقم 13
	قياس رؤوس الأموال العاملة 2014-2010	الجدول رقم 14
	قياس احتياجات رأس المال العامل والخزينة 2014-2010	الجدول رقم 15
	قياس نسب الرفع المالي 2014-2010.	الجدول رقم 16
	قياس نسب السيولة 2014-2010.	الجدول رقم 17

قائمة الجداول والأشكال

	قياس نسبة الربحية 2014-2010	الجدول رقم 18
	مقارنة للتوازنات المالية قبل وبعد الحوكمة	الجدول رقم 19
	مقارنة للنسب المالية قبل وبعد الحوكمة	الجدول رقم 20

قائمة الجداول والأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
11	ركائز حوكمة الشركات	الشكل رقم 1
20	اهداف حوكمة الشركات	الشكل رقم 2
25	الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	الشكل رقم 3
43	الهيكل التنظيمي لشركة اليانس	الشكل رقم 4
59	هيكل النظام البنكي الجزائري في سنة 2013	الشكل رقم 5

تمهيد

انتشرت عمليات التأمين في العصر الحديث بتنوع وتعددت الخدمات التي يقدمها والأخطار التي تغطيها وأصبح التأمين من الركائز الأساسية التي تقوم عليها الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المتقدمة. كما أصبح التأمين يؤدي كمهنة طبقا لأسس وقواعد علمية سليمة ودقيقة بمرور السنوات واكتساب الخبرات العلمية خلال السنوات الطويلة الماضية.

ويلعب قطاع التأمين دورا هاما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال الخصائص التي يتصف بها من جمع المدخرات الصغيرة و استثمارها في مجالات مختلفة في الحياة الاقتصادية، كما تشغل شركات التأمين حيزا كبيرا في النشاط الاقتصادي على اعتبارها من المنظمات المالية الكبيرة التي تهدف الى تحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة الى الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الى افراد المجتمع و تأمينه من الاخطار التي يتعرض لها . وقد ادركت الدول التي انتشر فيها الوعي التأميني اهمية هذا النوع من النشاط الاقتصادي فأخضعت هيئات و شركات التأمين الى رقابة الدولة حماية للمدخرين و المستثمرين و كذلك حماية للاقتصاد الوطني .

وبالنظر الى ضخامة الأموال المجمعة لدي شركات التأمين والعمليات والخدمات المتنوعة التي تؤديها هذه الشركات. أدى بها الي بروز مجموعة من المخاطر لذلك فهي تسعى دائما إلي ممارسة أنشطتها بطرق تساعد على تحقيق أهدافها المتعددة وهذا ما يستلزم وجود أداء مالي جيد لمواجهة هذه المخاطر ونظر العدم كفاية هذه الأداء لإدارة المخاطر وتحقيق التوازن بين جميع الأطراف. ظهرت أساليب حوكمة الشركات والتي أصبحت من المصطلحات الشائعة الاستخدام في جميع الشركات وخاصة شركات التأمين كونها شركات تبنى على الثقة التي تعتبر من اهم ركائز الحوكمة. كما أصبح عدم وجود معايير واضحة للحوكمة وحسن إدارتها لمصلحة أصحابها موضوعا تتزايد أهميته يوما بعد يوم. حيث أدى ضعف الثقافة الخاصة بهذا المفهوم والإطار التنظيمي له إلي تزايد الاهتمام بهي في القطاعين الخاص و حتى العام المملوك من طرف الدولة. ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا بصياغة التساؤل الرئيسي التالي:

❖ إشكالية البحث

كيف تساهم آليات الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين ؟

ويتفرع عند هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية :

- ما العلاقة التي تربط حوكمة الشركات بالأداء المالي لشركات التأمين ؟
- كيف يمكن لحوكمة الشركات أن تساهم في تحسين الاداء المالي ؟
- ما هو واقع حوكمة الشركات بشركة أليانس للتأمينات الجزائرية؟ والى أي مدى ان تساهم في تفعيل الاداء المالي؟

❖ فرضيات البحث

يتطلب تحليل اشكالية الدراسة والإجابة على الاسئلة الفرعية واختبار صحة الفرضيات التالية:

- هناك علاقة وثيقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي لشركات التأمين حيث ان مبادئ واليات الحوكمة في مجال تطوير شركات للتأمين وهذا بدوره ينعكس على فعالية الاداء المالي.
- تعمل حوكمة الشركات على تحسين الاداء المالي من خلال الياتها وأهمها المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة ومجلس الادارة
- رغم حداثة نشأتها تسعى شركة اليانس للتأمينات الجزائرية إلى تطبيق معظم مبادئ واليات الحوكمة، وهذا بدوره ينعكس على مستوى فعالية الأداء المالي.

❖ أهداف البحث

- يهدف إلى التأطير الفكري لحوكمة الشركات .
- تحديد دور واليات الحوكمة في شركات التأمين.
- تحديد دور أهمية حوكمة الشركات في دعم النشاط التأميني.
- بيان مدي تأثير حوكمة الشركات في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين.

❖ أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث لما يمثله قطاع التأمين في البيئة الاقتصادية وما يمكن أن تحققه حوكمة الشركات من آليات سليمة للوصول إلي الأهداف المرجوة ألا وهي توليد الأرباح وتقليل المخاطر وزيادة القيمة السوقية. وكذلك التنبؤ باستمرار أو فشل الشركة على المدى الطويل. وهذا نظرا لطبيعة نشاط الشركات الذي يعتمد إلي حد كبير على وجود أساس من الثقة والشفافية لنمو الشركة واستقرارها.

❖ منهج الدراسة.

اعتمد في هذا البحث على المنهج التاريخي التحليلي الوصفي من أجل وصف مختلف الآليات والمبادئ التي تستند عليها الحوكمة في شركات التأمين ، والوصف التاريخي من خلال التعرض إلى نشأة مفهوم الحوكمة والتحليلي من خلال عرض بعض الجداول المتعلقة بموضوع الدراسة للجزء التطبيقي المتمثل في دراسة حالة شركة اليانس للتأمينات الجزائرية، من خلال أدوات جمع المعلومات من مختلف المصادر المتاحة باستعمال الوسائل المنهجية المناسبة كا والوثائق الإدارية.

➤ صعوبات الدراسة

خلال دراستنا للموضوع مرت بنا مجموعة من الصعوبات نذكر منها:

- صعوبة حساب بعض المؤشرات خاصة المتعلقة بجانب التأمين وذلك لعدم توفر المعلومات الكافية وصعوبة الحصول عليها.
- صعوبة الدراسة على مستوى الوطني في شركة اليانس باعتبارها شركة خاصة لعدم استطاعتنا استخدام أداة الاستبيان لقلة الموظفين في هذه الشركة.
- قصر المدة الزمنية للدراسة والتي لا تكفي للبحث عن موضوع الحوكمة خاصة من الناحية التطبيقية.
- صعوبة الحصول على المراجع، وتعذر عملية جمع من المعلومات على مستوى الشركات محل الدراسة.

➤ حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي :

- **حدود نظرية:** تهتم هذه الدراسة بتوضيح دور حوكمة الشركات في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين .
- **حدود مكانية:** سوف تكون الدراسة على مستوى شركة اليانس للتأمينات الجزائرية، وهذا في الفصل التطبيقي.
- **حدود زمانية:** تتمثل الحدود الزمانية للدراسة 2010-2014، وفي هذه الفترة تم تطبيق ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، وكذا النظام المحاسبي المالي .

❖ أسباب اختيار الموضوع.

- ارتباط الموضوع بمجال التخصص مالية و حاكمية المؤسسات.
- مساهمة إثراء المكتبة الجامعية بالدراسات في مجال الحوكمة .
- الميل الشخصي للبحث في المواضيع الحديثة التي تساهم في تنمية الاقتصاد.
- الرغبة في دراسة حوكمة الشركات خاصة بالنسبة لشركة التأمين.

❖ الدراسات السابقة

- بن خروف جلييلة، (دور المعلومات المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة واتخاذ القرارات)، دراسة حالة في المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات (2005/2008)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009.
- شباح نعيمة، (دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية)، دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب، GSM، 2004-2006، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007/2008
- طبابية سليمة، (دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية)، دراسة حالة: الشركات الجزائرية للتأمين، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2013/2014
- عشي عادل، (الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2001-2002

❖ هيكل الدراسة.

لإلمام أكثر بالموضوع ارتأينا أن نقسم البحث إلى ثلاث فصول، إذ نتناول الفصل الاول حوكمة الشركات وشركات التأمين وذلك بتقسيمه إلى مبحثين، ويتناول المبحث الاول حوكمة الشركات الذي يتمثل في المطلب الاول ويتمثل في الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات بما فيها نشأة ودوافع ظهور الحوكمة وماهية وأهمية وأهداف حوكمة الشركات أما المطلب الثاني أساسيات تطبيق حوكمة الشركات والذي يتمثل في الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات والأبعاد، المحددات، مبادئ واليات، أما المبحث الثاني فهو يمثل حوكمة شركات التأمين وينقسم إلى المطلب الاول ويتمثل في الإطار المفاهيمي للتأمين وشركات التأمين والمطلب الثاني يتمثل في مبادئ واليات الحوكمة في شركات التأمين.

أما الفصل الثاني الذي تحت عنوان الأداء المالي لشركة التأمين في ظل الحوكمة، قسم بدوره إلى مبحثين حيث تم التطرق في المبحث الاول إلى الأداء المالي وينقسم إلى المطلب الاول ويتمثل في الإطار المفاهيمي للأداء المالي وهي مفاهيم أساسية حول الأداء وماهية الأداء المالي، أما المطلب الثاني فيتمثل في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين في ظل الحوكمة ويتفرع هذا المبحث إلى المطلب الاول ويمثل في قياس الأداء المالي لشركات التأمين و النسب المطبقة لشركات التأمين والطرق الحديثة لقياس الاداء المالي لشركات التأمين، وبطاقة الاداء المتوازن، أما المطلب الثاني فيتمثل في مدى تطبيق اليات الحوكمة على الاداء المالي لشركات التأمين وهو دور اليات الحوكمة في تحسين الاداء المالي لشركات التأمين ويتمثل كذلك في طرق اساليب الحوكمة لتحسين الاداء المالي لشركات التأمين

أما الفصل الثالث والذي تحت عنوان دراسة دور أليات الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركة اليانس نتطرق في المبحث الاول الى تقديم شركة اليانس للتأمينات الجزائرية محل الدراسة وذلك من خلال التعرض الى المدخل التعريفي للشركة، أما المبحث الثاني فيتمثل في تقييم الاداء المالي ودراسة وتحليل مقارنة للتوازنات والنسب المالية قبل وبعد حوكمة لشركة اليانس.

تمهيد:

تعتبر حوكمة الشركات مجموعة الآليات التي تهدف إلى تخفيض حدة تعارض المصالح بين الإدارة وأصحاب رأس المال المستثمر في الشركة، وبالتالي فإنها تهدف إلى مساعدة أصحاب رأس المال من التصرفات الاستقرارية، وتجعل المديرين يعملون على تحقيق مصالح أصحاب رأس المال، وعلى الأخص حملة الأسهم، حيث أصبحت قضية حوكمة الشركات من أكثر القضايا المطروحة على الساحة الدولية، نظراً لكونها تضم مجموعة من القوانين والإجراءات والآليات التي تعمل على تشجيع القطاع الخاص وترقيته لتعزيز قدراته، وتدعم نشاطه في إطار تحقيق أفضل أداء ممكن.

وحيث أن شركات التأمين مؤسسات مالية تجارية تهدف إلى تحقيق الربح، فإنه بات من الضروري حتى تتمكن من القيام بدورها وتحقيق هدفها على المدى القريب والبعيد، أن تلتزم بالمبادئ الحكومية لتتفادى كل ما يهددها من مخاطر.

ومن خلال هذا الفصل سنقوم بدراسة هذا المفهوم والدوافع التي ساهمت في ظهور الحكومة وإبراز أهميتها، وكذلك التعرف على مختلف مبادئها وآلياتها، والأهداف الرئيسية لها.

ولتقديم الموضوع أكثر سنتناول في هذا الفصل شرح وتوضيح وتحديد المفاهيم والآليات الأساسية للحوكمة في شركات التأمين، من خلال بحثين رئيسيين متمثلين فيما يلي:

المبحث الأول حوكمة الشركات.

المبحث الثاني: حوكمة شركات التأمين.

المبحث الأول : حوكمة الشركات

المطلب الأول : الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات

الفرع الأول: نشأة ودوافع ظهور حوكمة الشركات

1-نشأة حوكمة الشركات:

أدى ظهور نظرية الوكالة "Agency theory" وما ارتبط بها من إلقاء الضوء على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض السماح بين أعضاء مجالس إدارة الشركات وبين المساهمين إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري الذي قد يقوم به أعضاء مجلس الإدارة بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة ، وذلك باعتبارهم العينة التي تمسك بزمام الأمور داخل الشركات.

وفي عام 1976 قام كلٌّ من "Jenson and Nethiry" بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإبراز أهميته ، في الحد من التقليل من المشاكل التي تنشأ عن الفصل بين المالكين والإدارة والتي مثلتها نظرية الوكالة ، ولاحق ذلك مجموعة من الدراسات العلمية والعملية والتي أكدت على أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات ، وأثرها على زيادة ثقة المستثمرين في أعضاء مجالس إدارة الشركات، وبالتالي قدرة الدول على جذب مستثمرين جدد، سواءً محليين أو أجنب، وما يترتب على ذلك من تنمية اقتصاديات تلك الدول.

ولقد صاحب ذلك قيام العديد من دول العالم الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات عن طرق قيام كل من الشبكات العلمية بها والشرعية بإصدار مجموعة من اللوائح والقوانين والتقارير التي تؤكد على أهمية التزام الشركات بتطبيق تلك المبادئ؛ ففي الولايات المتحدة أدى تطور سوق المال ووجود هيئات رقابية فعالة تعمل على مراقبته ونشره على شفافية البيانات والمعلومات التي تصدرها الشركات التي تعمل مثل (SEC) بالإضافة إلى التطور الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة والراجعة إلى زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات والتزام الشركات، وخاصة المسجلة أسماها في البورصات بضرورة تطبيق المبادئ التي تتضمنها الحكومة⁽¹⁾.

2-دوافع ظهور حوكمة الشركات:

تعتبر العناصر الآتية دوافع حوكمة الشركات والتي نلخصها فيما يلي:

- توفير الحوافز للمجلس والإدارة التنفيذية للمنشآت فيما يتضمن تحقيق الأهداف العامة للشركة ومساهمتها.
- مراجعة وتعديل القوانين الحاكمة لأداء الشركات، بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كل من مجلس الإدارة والمساهمين الممثلين في الجمعية العمومية.
- مساهمة العالمين وغيرهم من أطراف وأصحاب المصلحة في نجاح إدارة الشركة في تحقيق أهدافها على المدى الطويل.
- ضمان الحصول على معاملة عادلة لجميع المساهمين بما يتضمن حقهم في ممارسة الرقابة على أداء الشركة⁽²⁾.

(1) محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الطبعة الأولى، مصرن دار نشر الثقافة، 2006، ص ص 12-13.

(2) عدنان بن حميد زين درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة اتجاهات المصارف العربية، الدار الجامعية، بدون سنة نشر، 2007، ص 23.

- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.
- إيجاد الهيكل الذي يحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيقها.
- المساعدة على رفع درجة الثقة مع تحقيق المزيد من الاستقرار المالي .
- تحسين الكفاءة الاقتصادية.
- إمكانية مشاركة الدائنين والمقرضين والإصلاح بدون المراقبين الخارجيين بالنسبة لأداء الشركة⁽¹⁾.

ومع تصاعد قضايا الفساد في كبرى الشركات الأمريكية مثل "انرون" وغيرها بدأ الحديث عن حوكمة الشركات، حيث إنّ القوائم المالية لهذه الشركات كانت تعبر عن الواقع الفعلي لها، وذلك بالتواطؤ مع كبرى الشركات العالمية الخاصة للمراجعة والمحاسبة، وهو ما جعل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تصدر مجموعة من الإرشادات في شأن حوكمة الشركات بشكل عام.

مما زاد من حدة الدعوة إلى حوكمة الشركات مضاربات الشركات متعددة الجنسيات في اقتصاديات العولمة، حيث تقوم باستحواذ والاندماج بين الشركات من أجل السيطرة على الأسواق العالمية، فرغم وجود الآلاف من الشركات متعددة الجنسية فإن هناك 100 شركة فقط هي التي تسيطر على مقدرات التجارة الخارجية على مستوى العالم من خلال ممارستها الاحتكارية .

ولقد اكتسب هذا المفهوم أهمية كبرى بالنسبة للديمقراطيات الناشئة نظراً لضعف النظام القانوني الذي يمكن معه إجراء تنفيذ العقود وحل المنازعات بطريقة فعالة، كما أنّ ضعف نوعية المعلومات تؤدي إلى منع الإشراف والرقابة، وتعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة⁽²⁾.

3- عوامل ظهور حوكمة الشركات:

تعتبر العناصر الآتية من العوامل التي جعلت الحاجة إلى حوكمة الشركات ملحة وضرورية نجد:

- اهتزاز الثقة في الأسواق، حيث فقدت معها آلاف المستثمرين وملايين العاملين وتضاعفت الخسائر مع الانهيارات المالية.
- الشعور بالانخداع والقهر، وظهور إحساس غامض بمواجهة مؤامرة من طرف عدو ليس له فيه سوى النهب والسرقة والاستيلاء على حقوق الغير والتلاعب بأموال المساهمين في الشركات.
- الشعور بالاكتماب والإحباط الاستثماري، سواءً المحلي أو العالمي التي حدثت فيه الفضيحة وعدم الرغبة ولا القدرة على العودة إليه مهما كانت المكاسب مغرية.
- تقييد المعادلات الآجلة وانكماش السوق الإكتتابي إلى الدرجة التي أصبحت معها البنوك تواجه موقفاً غير عادي، حيث اللوائح لا تنمو والاكتماب يتراجع.
- هذا وتؤدي الحوكمة الجيدة إلى زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني، وزيادة تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، إضافة إلى العمل على ضمان حقوق الأقلية وصغار المستثمرين، ودعم القطاع الخاص

(1) بادن عبد القادر، (دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية المصرفية بإشارة إلى مجلة الجزائر)، مذكرة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة (غير منشورة)، قسم علوم التسيير، جامعي حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008/2007، ص 6.

(2) مصطفى يوسف كافي، الأزمات المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات (جذورها، أسبابها، تداعياتها، أفاقها)، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، وتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص-ص، 203-204.

ومساعدة المؤسسات في الحصول على التمويل واستحداث فرص العمل، كما تساعد الحوكمة على قمع الفساد الذي أصبح ظاهرة عالمية⁽¹⁾.

الفرع الثاني: ماهية حوكمة الشركات

1- مفهوم حوكمة الشركات:

على الرغم من الاستثمار الذي حققه تطبيق مفهوم مصطلح الحوكمة على المستوى العالمي، فإنه لم يتم الاتفاق على تعريف موحد فيها من المختصين والمهتمين بتطبيقه، حيث أنه قدمت العديد من المفاهيم والتعاريف حول موضوع حوكمة الشركات ومن بينها ما يلي:

- تقدم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مفهوماً متطوراً للحوكمة أشارت فيه إلى أنه: «ذلك النظام الذي يتم بواسطته توجيه ورقابة منظمة الأعمال اعتماداً على هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات من المشاركين المختلفين في الشركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة والمديرين، استناداً إلى القواعد والأحكام اللازمة لترشيدهم القرارات الإدارية»⁽²⁾.
- أما المفهوم اللغوي لحوكمة الشركات فهو: «عملية يقصدُ بها التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس وضوابط يهدف منها تحقيق الرشد. ويرى البعض أن الحوكمة «تشير إلى التحكم أو المزيد من الضوابط والسيطرة»، ويرى البعض الآخر أيضاً لغوياً أنها تعني نظام ومراقبة يهدف إلى تدعيم الشفافية والموضوعية والمسؤولية».
- أما المفهوم المحاسبي فإنه يركز على الجانب المحاسبي للحوكمة، من حيث توفير حماية الأموال المستثمرين وحصولهم على الفوائد المناسبة بما يضمن عدم استخدامها في استثمارات غير آمنة. وتُعرف الحوكمة من هذا المضمون على أنها: «مجموعة الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية التي تعرض على الشركات لها من أموال المستهلكين، خاصة تلك المتعلقة بالشفافية والإفصاح عن موقف الشركة المالي»⁽³⁾.
- أما المفهوم الإداري فيعرفها على أنها: «مجموعة القواعد والضوابط والإجراءات الداخلية في المؤسسة التي بدورها توفر ضمانات تحقيق حرص المديرين على حقوق الملاك والمحافظة على حقوق الأطراف ذات المصالح بالشركة».
- ويعرفها المفهوم القانوني على أنها: «مجموعة النظم والإجراءات والآليات القانونية التي تصمم لكي تطبق منفردة أو مجتمعة من قبل الأطراف الثلاثة التي تحكم الشركة، وهي مجموعة المساهمين، مجلس الإدارة والإدارة العمومية، وذلك في الشركات عموماً والشركات المساهمة على وجه الخصوص»⁽⁴⁾.

(1) مصطفى يوسف كافي، المرجع الأخير، ص- ص 13- 14.

(2) صلاح حسن، البنوك والمصارف ومنظمات أعمال، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الكتب الحديث، 2010، ص 17.

(3) سالم بن سالم بن حميد الهشمي، حوكمة الشركات والمساهمة العامة في سلطة عمان، الطبعة الأولى، الاردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010، ص- ص 20- 21.

(4) المرجع نفسه، ص 23.

- وتعرف على أنها «الإدارة الرشيدة للشركات لتقييم وتحسين الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي للشركات من خلال توفير الإرشادات والتشريعات، البورصات، الأوراق المالية والمستثمرين والشركات والأطراف الأخرى»⁽¹⁾.
- وتعرف أيضاً أن الحوكمة في فن ممارسة الرشادة والعقلانية وتعظيم الثقة وتنمي عوامل الأمان وتفعيل توظيف الموارد وزيادة وتنمية القيمة المضافة، وفي الوقت ذاته تحقيق الحكمة والسلوك والتصرفات الإدارية وحماية المشروعات من عناصر الفساد الإداري.

ويرى الكاتب "محمد مصطفى سليمان" أن: «حوكمة الشركات هي نظام متكامل الرقابة المالية وغير المالية، عن طريقه يتم إدارة المؤسسات والرقابة عليها، فهي مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم؛ أي مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدي بها إدارة المؤسسات لتعظيم ربحية المؤسسة وتنميتها على المدى البعيد لصالح المساهمين.

«فهي مجموعة من القوانين والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح المرتبطة بالمؤسسة (مثل السندات، العمال، المواطنين..) من ناحية أخرى».

انطلاقاً من التعاريف السابقة تظهر لنا المعاني الأساسية لمفهوم حوكمة الشركات وهي:

- مجموعة من الأنظمة والقوانين والقواعد الخاصة بالرقابة على أداء المؤسسات.
- تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.
- التأكيد على أن المؤسسات يجب أن تدل لقائد أصحاب المصالح.
- مجموعة من القواعد التي بموجبها إدارة المؤسسة والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة المؤسسة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين⁽²⁾.

2- خصائص حوكمة الشركات:

تتصف حوكمة الشركات بمجموعة من الخصائص تعد الركائز الأساسية التي إن غاب أحدها فقد المفهوم معناه، هذه الخصائص تتمثل في:⁽³⁾

- **الانضباط:** أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- **الشفافية:** أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- **الاستقلالية:** لا توجد تأثيرات غير لازمة نتيجة الضغوط للعمل.
- **المسائلة:** أي إمكانية تقديم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- **المسؤولية:** أي وجود المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة.
- **العمالة:** أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في الشركة.
- **المسؤولية الاجتماعية:** النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

(1) أحمد علي خمرة، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2011، ص 17.

(2) محمد مصطفى سليمان، مرجع الأخير، ص 16-17-18.

(3) طارق عبد العال حمادة، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب)، الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، 2005، ص 12

3-ركائز حوكمة الشركات:

من أجل أن يؤدي مفهوم الحوكمة دوره المشار إليه، لابد من توفر مجموعة من الركائز التي تساهم في تعزيز هذا النظام في الشركات عموماً والمصارف بشكلٍ خاص، والشكل الموالي يوضح أن هنالك ثلاثة ركائز أساسية لحوكمة الشركات وهي:

الشكل رقم (1): ركائز حوكمة الشركات



المصدر: طارق عبد العال، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، تجارب القطاع العام وخاص المصارف)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية، القاهرة، 2007-2008، ص 49.

الفرع الثالث: أهمية، أهداف ومزايا حوكمة الشركات

1-أهمية حوكمة الشركات:

فالحوكمة أساس الاستقامة والصحة الأخلاقية، وتظهر أهميتها فيما يلي:

- محاربة الفساد الداخلي في الشركات، وعدم السماح بوجوده أو باستمراره، بل القضاء عليه، وعدم السماح بعودته مرة أخرى.
- تحقيق وضمان النزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركات بدءاً من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدنى عامل فيها.
- تحقيق السلامة والصحة وعدم وجود أي أخطاء عمدية أو انحراف متعمد أو غير متعمد، ومنع استمرار هذا الخطأ أو القصور، بل جعل كل شيء في اتساقه العام صالحاً.
- محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها، خاصة تلك التي يشكل وجودها تهديداً للمصالح، أو أن باستمرارها يصعب تحقيق نتائج جيدة للأعمال وتحتاج إلى تدخل إصلاحي عاجل.
- تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن، بل استخدام النظام الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء، وبالتالي يجنب الشركات تكاليف وأعباء هذا الحدوث.
- تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية خاصة فيما يتصل بعمليات الضبط الداخلي، وتحقيق فاعلية الإنفاق، وربط الإنفاق بالاتجار، خاصة وأن العاملين في مجال المحاسبة الداخلية أكثر معرفة وبيئة فيما يحدث داخل الشركة.
- تحقيق أعلى قدر من مراجعي الحسابات الخارجيين، خاصة وأنهم على درجة مناسبة من الاستقلالية، وعدم خضوعهم لأي ضغط من جانب مجلس إدارة الشركات، أو من جانب المديرين التنفيذيين العاملين فيها⁽¹⁾.

2-أهداف حوكمة الشركات:

تتحقق حوكمة الشركات الجيدة العديد من الأهداف ومن أهمها:

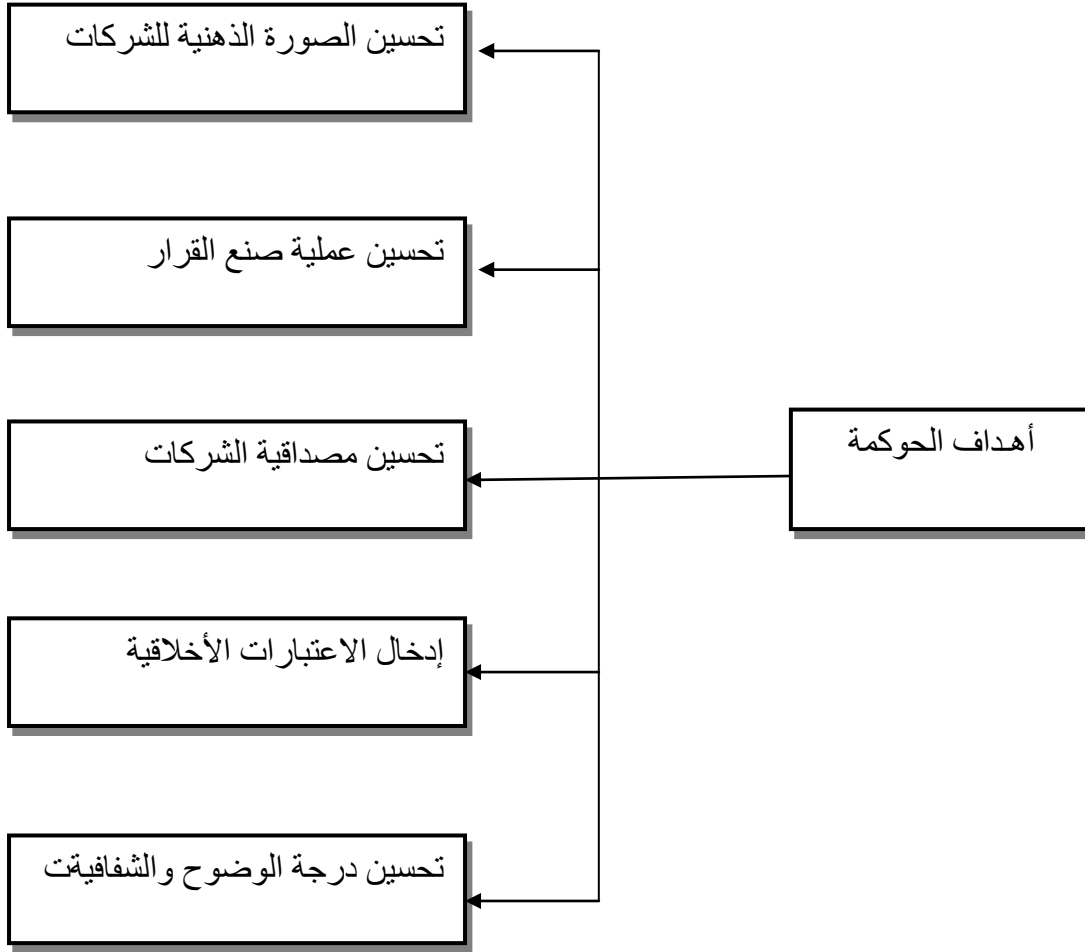
- تحسين قدرة المشروعات على تحقيق أهدافها من خلال تحسين الصورة الذهنية والانطباع الإيجابي عنها.
- تحسين عملية صنع القرار في الشركات بزيادة إحساس المديرين بالمسؤولية وإمكانية محاسبتهم من خلال الجمعية العامة.
- تحسين خاصية مصداقية البيانات والمعلومات وتحقيق سهولة فهمها عبر الحدود.
- إدخال اعتبارات القضايا البيئية والأخلاقية في منظومة صنع القرار.
- تحسين درجة الشفافية والوضوح والإفصاح ونشر البيانات والمعلومات.
- زيادة قدرة المشروعات على تحسين موقفها التنافسي، وجذب الاستثمارات ورؤوس أموال أخرى.
- زيادة قدرة الإدارة على تحفيز العاملين وتحسين معدلات دوران العمالة واستقرار العاملين.

(1) محسن أحمد الخصيري، مرجع الاخير، ص- ص: 58-59.

وتسمح حوكمة الشركات كذلك بخلق الثقة بين المتعاملين في زمن الفساح المالية والانهيارات، وتمكن المستثمرين الماليين من الحصول على وسائل تقوم بالرقابة على إدارة أموالهم الموزعة على عدة محافظ استثمارية وتؤدي إلى تعظيم المنافع⁽¹⁾.

ويمكن اختصار أهداف حوكمة الشركات في النقاط التالية مدمجة في الشكل الموالي.

الشكل رقم (02): أهداف حوكمة الشركات



المصدر: محسن أحمد الخضيرى ، موسوعة حوكمة الشركات، مجموعة النيل، العربية، القاهرة، 2005، ص 21.

(1) بروش زين الدين، دهيمي جابر، (دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري)، الملتقى الوطني الأول حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، منعقدة بالفترة 06-07 ماي 2012.

3-مزايا حوكمة الشركات:

هناك العديد من المزايا والمنافع لمفهوم حوكمة الشركات التي يمكن للشركات، بل والدول سواءً كانت متقدمة أو ناشئة من أن تجني ثمارها. وتتمثل هذه المزايا فيما يلي:

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدول.
- رفع مستويات الأداء للشركات وما يترتب عليه من دفع عملية التنمية والتقدم الاقتصادي التي تنتمي إليها تلك الشركات.
- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية.
- زيادة قدرة الشركات الوطنية على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة لها.
- الشفافية والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات وما يترتب على ذلك من زيادة للمستثمر بين واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات⁽¹⁾.

وهناك مزايا أخرى لا تقل أهمية على سابقتها، نذكر منها:

- حملة المساهمين بصفة عامة
- سواءً كانوا أقلية أو أغلبية وتعظيم أدائهم.
- ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال الشركة ومدى الالتزام بالقانون والإسراف على المسؤولية الاجتماعية للشركة في ضوء قواعد حوكمة الشركات.
- الحصول على مجلس إدارة قوي يستطيع اختبار مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة الشركة في إطار القوانين واللوائح الحاكمة بطريقة أخلاقية⁽²⁾.

(1) محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي الإداري، مرجع الاخير، ص- ص: 32-316.

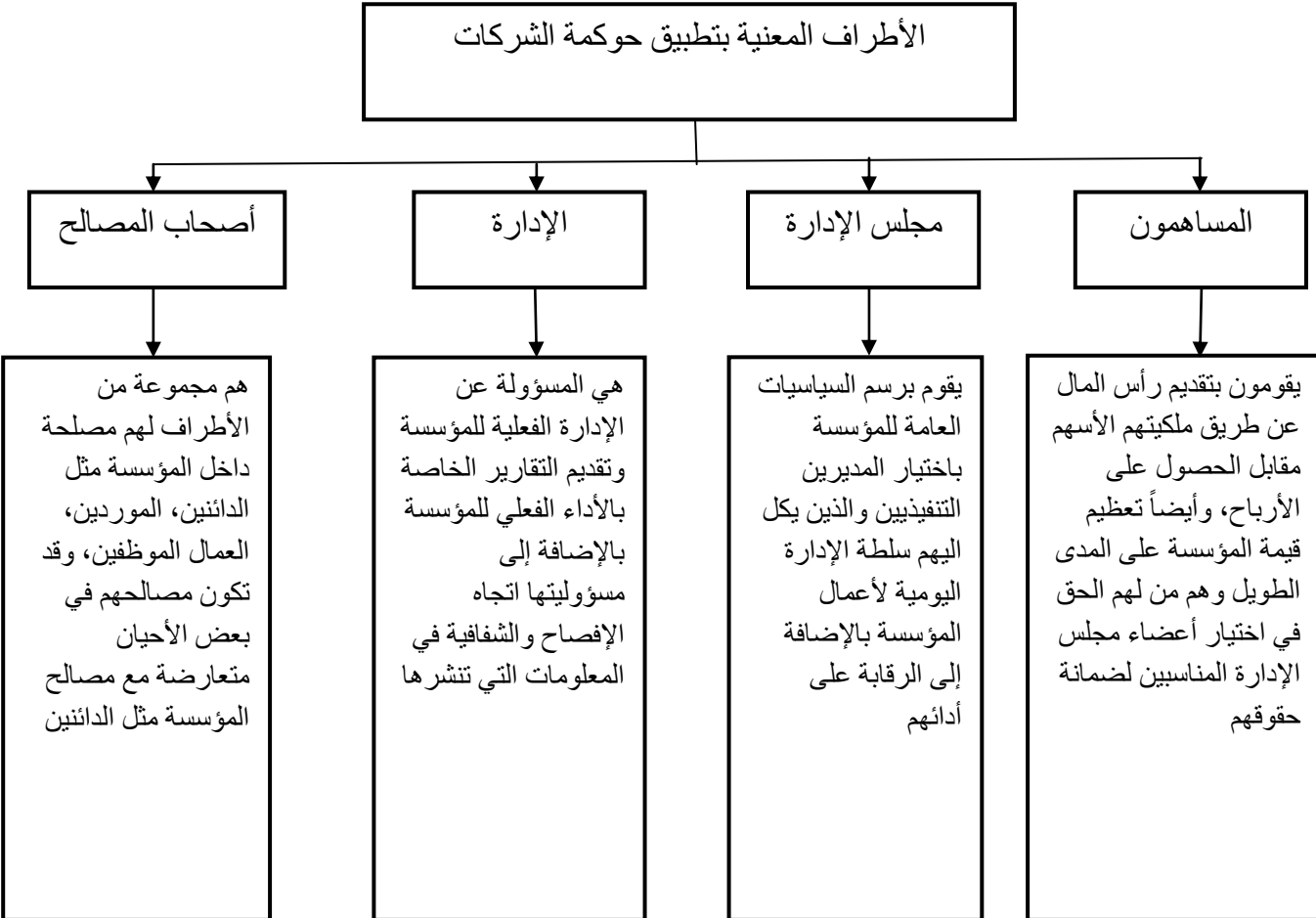
(2) عبد الرزاق بن الزاوي ايمان نعمون، (إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني)، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول حول حوكمة الشركات كآلة للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/12/26.

المطلب الثاني: أساسيات تطبيق حوكمة الشركات

الفرع الأول: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتتوثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، والشكل التالي يوضح هته الأطراف:

الشكل رقم (03): الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات



المصدر: مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، الاسكندرية، 2006، ص ص 17-18.

الفرع الثاني: ابعاد ومحددات حوكمة الشركات

1- أبعاد حوكمة الشركات:

إن مفهوم الحوكمة متعدد المجالات والأبعاد، ويمكن حصرها في الأبعاد الآتية:

- ✓ **البعد الإشرافي:** ويتعلق بتدعيم وتفعيل الدور الإشرافي في مجلس الإدارة على أداء الإدارة التنفيذية والأطراف ذات المصلحة، ومن بينهم أغلبية المساهمين.
- ✓ **البعد الرقابي:** ويتعلق بتدعيم وتفعيل الرقابية، سواءً على المستوى الداخلي أو الخارجي للشركة، فعلى المستوى الداخلي فإنّ تدعيم وتفعيل نظم الرقابة الداخلية ونظم إدارة الخطر، أما على المستوى الخارجي فيتناول القوانين واللوائح وقواعد التسجيل في البورصة وإتاحة الفرصة لحملة الأسهم والأطراف ذات المصلحة في الرقابة، فضلاً عن توسيع نطاق مسؤوليات المراجع الخارجي وتدعيم استقلاليته.
- ✓ **البعد الأخلاقي:** ويتعلق بخلق وتحسين البيئة الرقابية بما تمثله من قواعد أخلاقية ونزاهة وأمانة، ونشر ثقافة الحوكمة على مستوى إدارات الشركات وبيئة الأعمال بصفة عامة.
- ✓ **الاتصال وحفظ التوازن:** ويتعلق بتصميم العلاقات بين الشركة ممثلة في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من جهة، والأطراف الخارجية سواءً الأطراف الخارجية ذات المصلحة أو الإشرافية والرقابية أو التنظيمية من جهة أخرى، حيث يجب أن يحكم الإخلاص العلاقة بين الإدارة الشركة وحملة الأسهم، بينما يجب أن تحكم الدولة علاقة الشركة بالعملة، ويجب أن يحكم التوافق الوطني علاقات الشركة بالمتطلبات الأصلية، كما يجب أن يحكم الالتزام الوطني علاقات الشركة بالهيئات والمنظمات الحكومية⁽¹⁾.
- ✓ **البعد الاستراتيجي:** ويتعلق بصياغة استراتيجيات الأعمال والتشجيع الاستراتيجي، والتطلع إلى المستقبل استناداً على دراسة متأنية ومعلومات كافية من أدائها الماضي والحاضر، وكذلك دراسة عوامل البيئة الخارجية وتقدير تأثيراتها المختلفة استناداً على معلومات كافية عن عوامل البيئة الداخلية، ومدى تبادل التأثير فيما بينها.
- ✓ **المسائلة:** ويتعلق بالإفصاح عن الأنشطة وأداء الشركة والعرض أمام المساهمين وغيرهم ممن يحق لهم قانوناً مسائلة الشركة.
- ✓ **الإفصاح والشفافية:** ويتعلق بالإفصاح والشفافية، ليس فقط عن المعلومات اللازمة لترشيد قرارات كافة الأطراف ذات المصلحة على مستوى الشركة، بل يتسع المفهوم ليشمل الإفصاح ضمن التقارير العامة عن المؤشرات الدالة عن الالتزام بالمبادئ، وهذا طبقاً لتوصيات سوق نيويورك للأسواق المالية⁽²⁾.

(1) أشرف درويش أبو موسيري، (حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية)، رسالة ماجستير تخصص المحاسبة والتمويل (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص 16.

(2) أشرف درويش أبو موسيري، المرجع الأخير، ص 17.

2-محددات حوكمة الشركات:

حتى تستفيد الدول والمنظمات من مزايا تطبيق حوكمة الشركات، يجب عليها مراعاة مجموعة من المحددات التي تضمن التطبيق السليم والفعال لمبادئ حوكمة الشركات، والتي يمكن تصنيفها لمجموعتين من المحددات كالآتي:

1-2- المحددات الخارجية:

إنّ وجود مثل هذه المحددات يتضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تساعد على حسن إدارة المؤسسة، وتتمثل هذه المحددات في:*

- ✓ المناخ العام للاستثمار المنظم للأنشطة الاقتصادية في الدولة، مثل: القوانين والتشريعات، وإجراءات المنظمة لسوق العمل مع الشركات.
- ✓ كفاءة وجود القطاع المالي الذي يوفر الأموال اللازمة لقيام المشروعات وكفاءة الأجهزة الرقابية في إحكام الرقابة على المشروعات.
- ✓ وجود بعض المؤسسات ذات التنظيم، مثل الجمعيات المعنية والشركات العاملة في السواق المالية.
- ✓ وجود مؤسسات خاصة بالمهن الحرة، مثل المكاتب، المحاماة والمكاتب الاستثمارية العامة .

2-2-المحددات الداخلية: وتتمثل في ما يلي:

- ✓ القواعد والتعليمات والأسس التي تحدد أسلوب وشكل القرارات داخل الشركات.
- ✓ توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من أجل تخفيض التعارض بين مصالح هذه الأطراف.
- ✓ الحوكمة تؤدي في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي.
- ✓ زيادة وتعمق سوق العمل على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار.
- ✓ العمل على ضمان حقوق الأقلية وصغار المستثمرين.
- ✓ العمل على دعم وتشجيع نمو القطاع الخاص وخاصة قدرته التنافسية، وخلق فرص العمل.
- ✓ مساعدة المشروعات في الحصول على تمويل مشاريعها وتحقيق الأرباح⁽¹⁾.

(1) قريشي العبد، وليد بن تركي، (تطبيق آليات حوكمة الشركات في التقليل من الفساد المالي والإداري)، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة المنعقدة في 6-2012/02/7، ص 4-5.

الفرع الثالث: مبادئ وآليات حوكمة الشركات

1- مبادئ حوكمة الشركات:

المقصود بمبادئ حوكمة الشركات القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري المؤسسة والمساهمين فيها، وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها، حيث قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD عام 1999 بإصدار رخصة مبادئ لحوكمة الشركات تتمثل في الآتي:

- حقوق المساهمين (حقوق حملة الأسهم).
- معاملة عادلة للمساهمين.
- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات.
- مسؤولية مجلس الإدارة.
- الإفصاح والشفافية.

بالإضافة إلى المبدأ السادس والذي وضعه بعد مراجعة هذه المبادئ سنة 2004، وسوف نتطرق إلى هذه المبادئ كما يلي: (1)

1-1- **حقوق المساهمين:** يتضمن هذا المبدأ مجموعة من الحقوق التي تضمن الملكية الآمنة للأسهم، والإفصاح التام عن المعلومات وحقوق التصويت، والمشاركة في قرارات بيع أو تعديل أموال الشركات بما في ذلك عمليات الاندماج وإصدار أسهم جديدة، وتسمح هذه الإجراءات على تحديد مجموعة من الموضوعات الأخرى بالاهتمام الأساسي لحماية قيم الشركة.

1-2- **المعاملة المتكافئة للمساهمين:** يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والأجانب منهم، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض في حالة انتهاك حقوقهم

1-3- **دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:** يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة، كما يوضحها القانون، وأن يعمل أيضاً على تشجيع الاتصال بين المؤسسات وبين أصحاب المصالح في مجال الثروة وفرص العمل، وتحقيق الاستقامة للمشروعات القائمة على أسس علمية سليمة.

1-4- **الإفصاح والشفافية:** يعد هذا المبدأ من أهم أهداف حوكمة الشركات، حيث أنها تعمل على ضمان الشفافية والإفصاح الدقيق في الوقت المناسب من كل البيانات والمعطيات المالية المتعلقة بالشركة، ويترج مع هذه المعطيات الأداء والوضع المالي للشركة، ومن خلال الإفصاح عن المعلومات الهامة يتم التطرق إلى دور تدقيق الحسابات وملكية النسبة العظمى من الأسهم والمتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، ويتم الإفصاح عن كل هذه المعلومات بطريقة عامة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب، دون أي تأثير وأي تكلفة أو أقل تكلفة ممكنة.

1-5- **مسؤولية مجلس الإدارة:** يتم العمل من خلال هذا المبدأ على تحقيق الرقابة الفعالة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة، وكذا ضمان التوجه الاستراتيجي للشركة وتحديد مسؤولية مجلس الإدارة تجاه الشركة وحملة الأسهم، حيث أنه يجب أن يعمل مجلس الإدارة على تحقيق مصالح الشركة والمساهمين (2).

(1) عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007/2006، ص 81

(2) المرجع نفسه، ص 82-83.

- 1-6- **ضمان وجود أساس الإطار الفعال لحوكمة الشركات:** حيث يتضمن هذا المبدأ على ضرورة توفير الأسس اللازمة لتفعيل إطار حوكمة الشركات من أجل رفع مستوى الشفافية وأن يتوافق هيكل الحوكمة مع الإطار القانوني، ويحدد بدقة مسؤوليات الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة⁽¹⁾.
- 2- **آليات حوكمة الشركات:**

وتعرف آليات حوكمة الشركات بأنها مجموعة الممارسات (مهام وخصائص) تضمن للشركة السيطرة على متغيرات بيئتها الداخلية، والتكيف مع متغيرات بيئتها الخارجية بالإفصاح على شفافية واضحة لتحقيق مطالب المصالح كافة. و تهدف إلى:

- 1-2- **الآليات الداخلية:** وتتمثل في مجموعة المتغيرات الموجودة في الشركة التي تؤثر سلباً أو إيجاباً على أداء الشركة، ويمكن تصنيفها إلى:
- أ- **مجلس الإدارة:** يعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء إستراتيجية الإدارة العليا، كما أنّ مجلس الإدارة القوي يشارك بفعالية في وضع إستراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها، ويقوم أدائها، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة. ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة، يلجأ إلى تاليف مجموعة من اللجان، من بين أعضائه من غير التنفيذيين، أبرزها ما يلي:

أ-1 **لجنة التدقيق:** يتمثل دورها في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية، وإشرافها الداخلي في الشركات، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها في الشركات، فضلاً عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

أ-2 **لجنة المكافآت:** وتتركز وظائف لجنة المكافآت وواجباتها في تحديد الرواتب والمكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا.

أ-3 **لجنة التعيينات:** لضمان الشفافية في تعيين أعضاء مجلس الإدارة وبقية الموظفين، فقد وضعت لهذه اللجنة مجموعة من الواجبات منها تعيين أفضل المؤهلين وتقويم مهاراتهم باستمرار، وتوخي الموضوعية في عملية التوظيف وكذلك الإعلان بين الوظائف المطلوب أشغالها⁽²⁾.

ب - **التدقيق الداخلي:** يقوم المدققون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين العالمين في الشركات المملوكة للدولة، وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي.

2-2- **الآليات الخارجية:** تمثل جميع العوامل التي تؤثر في أداء الشركة التي يكون مصدرها البيئة الخارجية المحيطة، وتعد من المصادر المهمة للضغط من أجل تطبيق قواعد الحوكمة، من الأمثلة على هذه الآليات:

(1) عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، المرجع الاخير، ص 83-84.

(2) حساني رقية، مروة كرامة، (حمزة فاطمة، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري)، الملتقى الوطني الأول حول حوكمة الشركات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بششكرة، منعقدة بالفترة 06-07-2012، ص ص 18-19.

أ- **منافسة سوق المنتجات (الخدمات أو سوق العمل الإداري):** تعدّ الآليات المهمة لحوكمة الشركات، وذلك لأنها لم تتم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح، إنها سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، وبالتالي تتعرض للإفلاس، فمنافسة سوق المنتجات تجذب سلوك الإدارة وخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري والإدارة العليا.

ب- **الاندماجات والاكتمابات:** مما لا شك فيه أن الاندماجات والاكتماب من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم، لأن الاكتماب آلية مهمة من آليات الحوكمة، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكلٍ فعّال، بحيث غالباً ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاكتماب أو الاندماج.

ج- **التدقيق الخارجي:** يؤدي المدقق الخارجي دوراً مهماً في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لعينة التدقيق في نوعية تلك الكشوفات. ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة وعلى وجه الخصوص لجنة التدقيق في اختيار المدقق الخارجي والاستمرار في تكليفه، حيث أنّ لجان التدقيق المستقلة والنشطة سوف تطلب تدقيقاً ذا نوعية عالية، وبالتالي اختيار المدققين والمختصين في حقل الصناعة التي تعمل فيها المؤسسة.

د- **التشريع والقوانين:** غالباً ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكلٍ مباشر في عملية الحوكمة، لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية ، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم⁽¹⁾.

(1) حساني رقية، مروة كرامة ، المرجع الأخير، ص-ص: 19-21.

المبحث الثاني: حوكمة شركات التأمين

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتأمين ولشركات التأمين

الفرع الأول: الإطار المفاهيمي للتأمين

يعتبر التأمين في مفهومه البسيط إعطاء الأمان من أجل مواجهة الخطر المحتمل وقوعه في المستقبل، وذلك حتى يعطي الثقة اللازمة للمستثمرين من أجل احترام عالم مجهول، وهي بيئة الاستثمار. فيعدُّ التأمين العنصر المتجنب لكل العراقل الاجتماعية والاقتصادية وحتى الأمنية في بعض الأحيان، وذلك من خلال ميزته الخاصة في دعم الإنسان المستثمر في حالة وقوع الخطر، ولذلك يسارع الإنسان منذ الأزل إلى ابتكار هذه التقنية التي توفر له الظروف المناسبة للإنتاج والعمل .

1-تعريف التأمين:

للتأمين عدة تعاريف، فنجد منها تعريف التأمين اللغوي عن الأمان، أين اطمأن وزال الخوف، وزهو يبقى سكن قلبه، وكذلك تستعمل كلمة الأمان من الخوف، ومن ذلك قوله تعالى «أَمَّنْهُمْ مِّنَ الْخَوْفِ»⁽¹⁾. وكذلك «وإِنَّا جعلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَا»⁽²⁾.

ولقد لجأ الإنسان إلى عدة وسائل لتغطية الأضرار الناتجة عن المخاطر التي تصيبه في حياته، منها الادخار والتضافر، لكن مع الأيام يتبين أنه غير كافٍ لمواجهة ما يتعرض له، فاهتدى إلى فكرة جديدة تقوم على تضافر الجماعة وهدفها الأساسي التعاون على تغطية الضرر الذي قد يصيب أحد أفراد الجماعة، فتضمن له الأمان والأمان، ومن هنا استقت عملية التأمين التي ندرجها حسب التعاريف التالية:

تعريف التأمين الاصطلاحي: تنحصر فكرة التأمين في الاحتياط للمستقبل والتسلح ضد الخطر، الخسائر المادية التي تسببها الكوارث التي تقع للإنسان في المستقبل سواءً على الممتلكات -ومن هنا نشأ التأمين على الممتلكات- أو على الإنسان نفسه، وهنا نشأ ما يسمى بتأمين الحياة، وأصبح بشقيه نظام من أهم النظم التي تقوم عليها الحضارة الحديثة⁽³⁾.

ويعرفه "Williams & Heins" على أنه: «طريقة يتم بواسطتها تجميع الأخطار المعرض لها، وتعرفه مجموعة من الأشخاص أو الشركات عن طريق تحميل الاشتراكات التي تعتبر بمثابة رأس المال التي يدفع منه التعويضات»⁽⁴⁾.

ويعرف أيضاً على أنه: «وسيلة لتعويض الفرد على الخسارة التي تحل به نتيجة لوقوع الخطر»⁽⁵⁾.

(1) سورة قريش، الآية 3.

(2) سورة البقرة، الآية 125.

(3) عمران كريمة، (دور التأمين التعاوني في تمويل التنمية)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص 43.

(4) سيد أحمد أبوبكر، وليد اسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار البازوري، عمان، الأردن، 2009، ص 92.

(5) حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر (النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 32.

ويعرف أنه: «عقد بمقتضاه يتعهد شخص بتعويض آخر عن خسارة أو تلف أو مسؤولية تنشأ عن حادث عارض أو غير معروف مقدماً»⁽¹⁾.

ويعرف كذلك على أنه: «عقد بمقتضاه يلتزم المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو أي عوض يؤديها المؤمن له للمؤمن»⁽²⁾.

ومن التعاريف السابقة نوضح المصطلحات التالية والتي تعتبر أساسية ومحددة للتأمين:

- **المؤمن له:** وهو الشخص المعرض للخطر سواءً في نفسه أو ممتلكاته أو ماله وهو طالب التأمين، ويلتزم بدفع قسط التأمين.
- **المؤمن:** هي شركة التأمين التي تقدم الحماية التأمينية للأفراد، وتلتزم بدفع تعويض في حالة تحقق القدر أي مبلغ التأمين.
- **قسط التأمين:** هو المبلغ الذي يدفعه المؤمن له إلى المؤمن مقابل التزام المؤمن بتحمل نتائج الخطر المؤمن منه.
- **مبلغ التأمين:** هو المبلغ الذي يلتزم المؤمن بدفعه إلى المؤمن له أو المستفيد عند تحقيق الخطر المؤمن منه⁽³⁾.

2- تقسيمات التأمين:

التأمين نظام يتعلق بخدمة الإنسان، ويساهم في حل الكثير من مشاكله المتعددة، ويمكن تقسيم التأمين إلى أنواع عديدة، كما يمكن تقسيم التأمين بطرق مختلفة تعتمد على طبيعة الغرض من التقسيم. وفيما يلي التقسيمات المختلفة للتأمين.

2-1- تقسيم التأمين من حيث طبيعة الغرض من التأمين: التي تتولى القيام بعملية التأمين إلى قسمين هما:

- أ- **التأمين الخاص أو التجاري أو الاختياري:** الذي يكون بموجبه للشخص الحرية في أن يختار من أن يقوم بالتأمين أولاً، دون أي التزام من أية جهة مثل التأمين البحري، تأمينات الحياة، الحوادث، تأمينات الحريق.
- ب- **التأمين الحكومي أو الاجتماعي أو الإلزامي:** هو أحد أوجه الضمان الاجتماعي الذي تنظمه الدولة من خلال سلسلة تدابير تقوم بها لإقرار النظام وتدابير وسائل العيش والرفاهية والأمن للأفراد، ويُمول هذا النوع من التأمين من خلال اشتراكات يشترك فيها ثلاثة أطراف في العمل وأصحاب العمل والدولة، مثل تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء، تأمين ضد البطالة، تأمين إصابة العمل، التأمين الصحي، تأمين المسؤولية المدنية الناجمة عن حوادث السيارات⁽⁴⁾.

(1) عفيفي حاتم، التأمين الدولي، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1984، ص 51.

(2) أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية، 2003/2002، ص 6.

(3) عبد الرزاق بن الزاوي، إيمان نعمون، (إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني)، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول حول حوكمة الشركات المالية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة منعقدة بالفترة 06-07 ماي 2012، ص 4.

(4) سيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو، مرجع الاخير، ص ص 107، 108.

2-2- تقسيم التأمين من حيث إمكانية تحديد الخسائر والتعويض اللازم: وينقسم إلى قسمين وهما:

- أ- **التأمين النقدي**: إنّ جميع أنواع التأمين التي يصعب تقدير الخسارة المادية الناتجة عن تحقيق مسببات الأخطار للمؤمن له، ونظراً لصعوبة قياس المشار إليه سابقاً للأخطار المعنوية فيتحقق مقدماً على مبلغ التعويض المتحقق للخطر والمتمثل في مبلغ التأمين. ومن أبرز التأمينات التي ينطبق عليها الاعتبار السابق التأمين على الحياة لأنها التأمينات النقدية التي تقدر فيها قيمة الخسارة التي يجب تحملها عند وقوع الخطر.
- ب- **التأمين على الخسائر**: كافة التأمينات التي يسهل فيها تحديد الخسائر الفعلية الناتجة عن الخطر، ويطبق على تأمينات الممتلكات والتعويض، فهو مناسب مع الخسارة الفعلية وذلك يعد أقصى مبالغ التأمين المحدد في عقد التأمين⁽¹⁾.

2-3- تقسيم التأمين من حيث موضوع التأمين: حسب هذا التقسيم نجد:

- أ- **تأمين الأشخاص**: وهي التأمينات الشاملة ضد الأخطار التي يتعرض لها الشخص في حياته أو صحته، والتأمين الشخصي داخل ضمن مجموعة التأمين على الحياة.
- ب- **تأمين الممتلكات**: وتشمل التأمينات عن الأخطار التي تصيب ممتلكات الأشخاص ويهدف هذا النوع من التأمين إلى تعويض تلك الأضرار التي تنشأ مثل التأمين عن الحريق، التأمين البحري، التأمين من السرقة، تأمين الائتمان، تأمين من المحاصيل الزراعية ضد الظواهر الطبيعية⁽²⁾.
- ج- **تأمينات المسؤولية المدنية**: وهي التأمينات من الأخطار التي قد تصيب الغير وتكون نتيجة التصرفات الخاطئة وبالعكس، أو الإهمال ما قد يسبب وقوع خطر معين للغير، ومن الأمثلة مثل تأمين مالك المركبة الآلية، تأمين وإصابات العمل، وأمراض السمنة، تأمين المسؤولية المهنية، الصيادلة والأطباء... الخ⁽³⁾.

2-4- تقسيم التأمين على أساس طبيعة عقد التأمين: وتنقسم إلى قسمين:

- أ- **العقود الاختيارية**: وهي العقود التي يملك الشخص المعرض للخطر حرية الاختيار في عقدها دون الالتزام من أية جهة.
- ب- **العقود الإلزامية**: وهي العقود التي يلتزم الشخص المعرض للخطر أن يقوم بعقدها سواء بحكم القانون أو بحكم التزامه التعاقد أو أي حكم آخر .

2-5- التقسيم العملي للتأمين: وتنقسم إلى قسمين وهما:

- أ- **تأمينات الحياة**: في هذا النوع من التأمين يتعهد المؤمن في مقابل أقساط محددة يؤديها المؤمن له، بأن يدفع إلى المؤمن له أو المستفيد مبلغاً من المال عند وفاة المؤمن له، أو عند بقاءه على قيد الحياة بعد مدة معينة أو يدفع له إيراداً مرتباً لفترة محددة أو مدى الحياة وذلك حسب اتفاق العقد، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية:
- عقود تأمين حال الوفاة.
 - دعوة تأمين حال الحياة

(1) إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 57.

(2) محمد جمال علي علاوي، عبد الرزاق شحاتة، محاسبة المؤسسات المالية (البنوك التجارية في شركات التأمين)، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص 273-274.

(3) المرجع نفسه، ص 274.

- عقود تأمين مختلطة⁽¹⁾.
- ب- **التأمينات العامة:** ويندرج تحت هذا النوع من التأمين كل أنواع التأمينات الأخرى التي لا ينطبق عليها ومنها تأمينات الحياة مثل :
 - تأمينات الحريق.
 - تأمين السيارات.
 - تأمين السرقة.
 - تأمين السرقة والسطو.
 - تأمين الطيران.
 - تأمين البحري ويشمل: تأمين أجسام السفن، التأمين على البضائع وتأمين أجرة الشخص وتأمين مسؤولية صاحب السفينة.
 - تأمين المسؤولية المدنية.
 - تأمين الأموال.
 - تأمين خيانة الأمانة.
 - التأمين الهندسي.
 - التأمين الطبي⁽²⁾.

الفرع الثاني: الإطار المفاهيمي لشركات التأمين

تعتبر شركات التأمين مؤسسة مالية تعمل على جمع أقساط التأمين لتنفيذ استثمارها، فتتحقق بذلك عوائد وتساهم في تقديم الخدمات الاجتماعية إلى أفراد المجتمع، لذلك تعتبر من أهم المتعاملين الاقتصاديين في الدولة.

1-تعريف شركات التأمين:

«تحصل شركات التأمين على الأموال لتعيد استثمارها في مقابل عائد، شأنها في ذلك شأن البنوك التجارية وصناديق الاستثمار، هذا العائد يشارك فيه المؤمن له إما بطريقة مباشرة كما هو الحال في بعض وثائق التأمين على الحياة أو بصفة غير مباشرة من خلال دفع أقساط التأمين»⁽³⁾.

وتعرف أيضاً على أنها: شركة تعهد بدفع تعويض مبلغ معين للطرف الثاني أو من يعفيه في حالة تحقيق خطر معين مقابل حصولها على قسط متفق عليه»⁽⁴⁾.

وتعرف أيضاً أنها: «تقوم بتقسيم العمليات التعاونية بين المشاركين فيها، حيث تقوم بدور الوسيط بين الأفراد المعرضين لنفس الخطر»⁽⁵⁾.

(1) عبد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، مرجع الاخير، ص ص 111-112.

(2) عبد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو المرجع الاخير ص- ص 112، 113.

(3) طبابية سليمة، (دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية)، دراسة حالة: الشركات الجزائرية للتأمين، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2013/2014، ص 32.

(4) عمران كريمة، مرجع الاخير، ص 67.

(5) محمد جمال هلال، عبد الرزاق شحاتة، مرجع الاخير، ص 259.

2- أهداف شركات التأمين:

تتمثل أهداف شركات التأمين فيما يلي:

- تقوم باستثمار ما تجمعها من الأقساط المقدمة من العملاء.
- لا تهدف مؤشرات شركات التأمين على التعاون وخدمة الناس وإنما هدفها الرئيسي هو تحقيق الأرباح.
- تركز تركيزاً شديداً على التخطيط ووضع الاستراتيجيات .
- وضع نظام أساسي ينصب على الأخذ بكل وسيلة تجلب الربح وتجنب الخسارة بغض النظر عما قد تسببه هذه الوسائل من معارضا⁽¹⁾.

المطلب الثاني: مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين

يعتبر قطاع التأمين جزءاً هاماً من قطاع شركات الأعمال والمؤسسات المالية، وبالتالي يشترك معها في الكثير من المشاكل والعوائق، إلا أن قطاع التأمين بطبيعته يقوم على قدر كبير من الثقة بين شركات التأمين والمؤمنين سواء كانوا هيئات أم أفراد، وهي من أهم ركائز الحوكمة.

فمصطلح الحوكمة في شركات التأمين يقوم على مبادئ الإفصاح والشفافية والثقة بين الإدارة الشركة من جهة وجميع الأطراف ذات العلاقة بنشاطها.

الفرع الأول: مبادئ الحوكمة في الشركات التأمين:

لكي لا تبقى الحوكمة في شركات التأمين على مستوى النقاش النظري والفلسفي قامت العديد من الهيئات والمنظمات بوضع قائمة من المبادئ المجسدة لنظام الحوكمة لكي تكون دليلاً تطبيقياً لممارسة هذا النظام، نوجز هذه المبادرات في القائمة التالية:

- مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) .
- مبادئ الحوكمة الصادرة عن هيئات الرقابة على شركات التأمين والتعاونية (ACAM) .
- مبادئ الحوكمة الصادرة عن معهد الحكومة بالتعاون مع منتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على أعمال التأمين.

نلخص فيما يلي أهم المبادئ الكبرى المنصوص عليها من طرف هذه الهيئات وهي:⁽²⁾

- 1- **لتحديد التدقيق لمسؤوليات:** أي تحديد المسؤوليات بدقة وكذلك نظام الشركة (مجلس الإدارة، المدير العام، لجان، الإدارة...).
- 2- **المساءلة:** وتعني الإفصاح عن الأسئلة وأداة شركة التأمين والعرض أمام المساهمين وغيرهم ممن يدقق لهم قانوناً مبادلة الشركة.
- 3- **الشفافية والرقابة الخارجية:** أي أن تكون المعلومات التي تخص الرقابة الخارجية شفافة ومتوفرة، وهذا لتسهيل الأمر على المراقبين الخارجيين.

(1) عز الدين الفلاح، التأمين، مبادئه، أنواعه، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان، الأردن، 2008، ص 249، 259.

(2) ساعد بن فرحات، (بعض مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين (مقارنة بين شركات التأمين وإعادة التأمين))، مداخلة مقدمة ضمن ندوة حول مقارنة بين مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية بجامعة فرحات عباس، سطيف، المنعقدة بالفترة 25-26 افريل 2011، ص 12.

- 4- **الرقابة الداخلية:** وتلك الرقابة التي تتبع من داخل الشركة تقوم بها جهات إدارية من جهتها. وهناك تعريف آخر أنها ليست مجرد سياسات وأشكال وإجراءات موثوقة بل هي من وضع أشخاص داخل الشركة موجهة لتحقيق أهداف الشركة قد يكون هدف واحد أو مجموعة من الأهداف المتداخلة فيما بينها.
- 5- **الشفافية والإفصاح:** لا يتعلق بالمعلومات اللازمة فقد لترشيد كافة الأطراف ذات السلطة على مستوى الشركة بل يتسع المفهوم ليشمل الإفصاح ضمن التقارير العامة عن المؤسسة الدالة عن الالتزام لمبادئ الحوكمة التي تصدر التقرير السنوي للشركة كل هذه المبادئ تصب بطريقة أو بأخرى في المبادئ العامة للحكومة في الشركات لكن مع بعض الخصوصيات المتعلقة بشركة التأمين⁽¹⁾.

الفرع الثاني: آليات الحوكمة في شركات التأمين

أكد الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين على مجموعة من الآليات التي على أساسها يتم تطبيق مفهوم الحوكمة في شركات التأمين، تنقسم هذه الآليات إلى مجموعتين:

- الآليات الداخلية للحوكمة في شركات التأمين.
- الآليات الخارجية للحوكمة في شركات التأمين.

1- الآليات الخارجية للحوكمة في شركات التأمين:

1-1- **المراجعة الخارجية:** يقوم المراجع الخارجي بإبداء الرأي حول ما إذا تم إعداد البيانات المتعلقة بالوضع المالي للشركة وفقاً للمعايير السلبية المتعارف عليها كما تمتد هذه المراجعة إلى تقارير الخبير الاكتواري.

2-1- **الخبير الاكتواري:** هو خبير في رياضيات التأمين وتسيير المخاطر التأمينية كافة، إضافة إلى تكوين الاحتياطات الفنية المناسبة لشركات التأمين، ظهور هذه الوظيفة مرتبط تاريخياً بظهور التأمين البحري للسفن التجارية في بريطانيا نظراً للنشاط التجاري الواسع بين هذا البلد ومستعمراتها في مختلف القارات.

ولقد عرفت هذه المهنة تطورات هامة ابتداءً من الثمانينات لكي يشمل نشاطها دراسة وتحليل كافة المخاطر المصاحبة لقطاع الخدمات السلعية، وهذه المخاطر الخطيرة والطويلة الأمد المتصلة بسياسات التسعير والاستثمار وإعادة التأمين المعتمدة.

وتعرف الجمعية الدولية للاكتواريين (IAA) الاكتواري بأنه: «هو مفكر تعدد المعوقات الإستراتيجية متمرس في النظريات والتطبيقات في علوم الرياضيات والإحصاءات والاقتصاد، حساب الاتصالات، العلوم المالية، ولقب الاكتواري بالمهندس المالي ومهندس الرياضيات الاجتماعية، لأن تركيبته الفريدة التي يتحلى بها تمكنه من تحليل وصفات عمل يستقدمها للتوجه نحو تنوع متمم عن الخدمات المالية والاجتماعية في العالم»⁽²⁾.

2- الآليات الداخلية للحوكمة في شركات التأمين:

- **مجلس الإدارة:** يتكون مجلس الإدارة بشكل عام من مجموعتين من الأعضاء من خارج الإدارة التنفيذية والتين يعرفون بالأعضاء من خارج الإدارة وأعضاء من داخل الإدارة التنفيذية، وهو عامل مهم وآلية من آليات حوكمة الشركات، إذ أنّ مجلس الإدارة مؤهل بأن يمارس وظيفة الإشراف والمراقبة بحرية وطريقة

(1) المرجع نفسه، ص ص 12-13.

(2) ساعد بن فرحات، المرجع الاخير، ص ص 9-10.

مستقلة عن الإدارة من الناحية التنظيمية، ونظراً لكثرة المهام يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان متخصصة، كل لجنة تهتم بمهمة معينة منها، لجنة التدقيق، لجنة المكافآت لجنة التعيينات، لجنة أخلاقيات المهنة، لجنة الحوكمة، لجنة الموارد البشرية، لجنة التنمية والإستراتيجية، لجنة إدارة الأصول والخصوم، ونخص بالذكر هنا مهام لجنة الحوكمة:

- التأكد من استقلالية وكفاءة وفعالية مجلس الإدارة في إدارة الشركة .
- الإشراف على المكافآت المتعلقة بالمدرء.
- استقراض توصيات متعلقة لترشيحات العضوية للجان.
- وضع وتنفيذ... لتقييم الأداء وفعالية مدير المجلس وجميع لجان المجلس الإشراف على الخطط المتعلقة بإدارة الشركة.
- تقديم توصيات إلى المجلس والخطوط التوجيهية بمبادئ الحوكمة لشركات ومدونة القواعد السلوك والأخلاق.
- عرض مقترحات حول التعديلات الواجبة على اللوائح التنظيمية للشركة.

3-المراجعة الداخلية كآلية للرقابة:

تعتبر هذه الوظيفة واحدة من أهم الوظائف الأساسية للإدارة السليمة للشركة وفقاً لمبادئ الحوكمة، ولقد أخذت اهتماماً كبيراً عقب الفضائح المالية التي هزت كثير من المؤسسات المالية، ومن بينها مؤسسات التأمين، لأنها هي المؤهلة للاكتشاف المبكر للأخطاء والانحرافات المتعمدة وغير المتعمدة، وتصحيحها في أوانها⁽¹⁾.

ومن مهام المراجع الداخلي وفقاً لمبادئ الحوكمة ما يلي:

- وضع وتنفيذ خطة لمراجعة الحسابات على أساس المخاطر بفحص وتقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة شركة التأمين، وكذلك الضوابط والأنظمة الداخلية للشركة، ومدى التزام وانتقال جميع وحدات الشركة وجميع الموظفين لهذه الضوابط.
- ضمان أن جميع المجالات المتعلقة بالجانب التقني لشركة التأمين أنه تم مراجعته في الفترات المحددة لها.
- إصدار النتائج والتوصيات المتوصل إليها حول مدى الامتثال للقوانين والضوابط.

2-إدارة المخاطر :

تعرضت شركات التأمين على غرار المؤسسات المالية الأخرى إلى العديد من المخاطر، نتيجة لطبيعة النشاط الذي يمارسه والخدمات التي تقدمها للعملاء، في هذا الإطار لكي يضمن مجلس الإدارة فعالية هذه الوظيفة يستعين بلجنة المخاطر بهدف تحسين الحوكمة في الشركة وضمان أكبر فعالية في تحديد المخاطر التي تتعرض لها الشركة، كل ذلك من أجل:

- حماية مصالح أصحاب المصلحة.

(1) داح عرابدي التاج، قداوادي عبد القادر، (مكافحة التحايل في شركات التأمين كضرورة لحوكمة شركات التأمين في الجزائر)، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي للتأمين حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤتمرات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المنعقدة في 19 و20 نوفمبر 2013، ص 192.

- ضمان أن مجلس الإدارة يقوم بتعبئة جميع مجموعاته نحو الاستراتيجية التي من خلالها يتم تحقيق قيمة إضافية للشركة في إطار نظام رقابي فعال.
 - ضمان تنفيذ الضوابط التنفيذية والرقابية على نحو كافٍ وفعال.
- تتبع لجنة المخاطر عدة طرق في إدارة المخاطر وتعزيز الحوكمة في شركات التأمين منها:
- النماذج الداخلية.
 - اختيار التحمل
 - استخدامات وكالات التقييط في إدارة المخاطر⁽¹⁾.

(1) داح عرابدي التاج، قداوادي عبد القادر، المرجع الاخير، ص 162.

خلاصة الفصل

تعد حوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية واللازمة لحسن عمل الشركات وتأكيد نزاهة الإدارة فيها، وكذلك الوفاء بالالتزامات والتعهدات، ولضمان تحقيق الشركات أهدافها وبشكل سليم، والحفاظ على مصالح جميع الأطراف.

فالحوكمة أساس جيد للاستقامة والصحة الأخلاقية، تظهر أهميتها في محاربة الفساد الإداري والمالي، وعدم السماح بوجوده أو باستمراره، بل القضاء عليه، والذي يعني توصيل المعلومات إلى الأطراف المستخدمة إما الداخلية أو الخارجية، بحيث تكون هذه المعلومات مفيدة وضرورية توضح حقيقة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية ونشاطها، مما يجعل هذه المعلومات تساهم في اتخاذ القرارات الرشيدة التي تهدف استمرارية عمل شركات التأمين.

تمهيد

إن مفهوم الأداء يعتبر من مواضيع التي حظيت باهتمام الباحثين بمختلف اتجاهاتهم الفكرية، أما من الناحية العلمية فقد اهتم بهذا الموضوع جميع الشركات بشكل عام وشركات التأمين بشكل خاص، ولقد قامت الشركات قديما او حديثا الى تحقيق أهدافها المتمثلة في الكفاءة والفعالية والتي تؤدي إلى استمرارية الشركة وتحقيق أرباحها.

إن عملية تقييم الأداء المالي تنعكس في مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى نجاح الشركة وتطورها كما تعتبر المؤشرات المالية الأساس لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين، ولوضع مؤشرات علمية وعملية سليمة تتوافق مع طبيعة نشاط التأمين.

ومن خلال ذلك قسمنا هذا الفصل إلى :

المبحث الأول: الأداء المالي.

المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي لشركات التأمين في ظل الحوكمة .

المبحث الأول : الأداء المالي

المطلب الأول الإطار المفاهيمي للأداء المالي

الفرع الأول: المفاهيم الأساسية حول الأداء

1- مفهوم الأداء:

يبرز الاختلاف حول تحديد مفهوم الأداء من اختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة في دراسة الأداء وقياسه من قبل الباحثين، كما يعود الاختلاف لتعدد وتنوع الأهداف واتجاهات الباحثين في دراستهم للأداء، وبالرغم من هذا التباين إلا أن أغلب الباحثين يعبرون عن الأداء من خلال مدى النجاح التي تحققة المؤسسة في تحقيق أهدافها⁽¹⁾.

ويعرف الأداء على أنه «نتائج المخرجات التي يتم الحصول عليها من العمليات والمنتجات». فهو يعبر عن المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها⁽²⁾.

«وهو مفهوم يعكس كلاً من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه يربط بين أوجه النشاط والأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها»⁽³⁾.

ويعرف الأداء أيضاً: «محصلة قدرة المؤسسة في استغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة، فالأداء هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة لمواردها المادية والبشرية، واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها»⁽⁴⁾.

2- أنواع الأهداف:

تحديد أنواع الأداء يفرض اختيار معايير التقسيم، وهذه الأخيرة يمكن تحديدها في أربعة أشكال هي: معيار المصدر، الشمولية، المعيار الوظيفي، معيار الطبيعة.

2-1- حسب معيار المصدر: يقسم أداء المؤسسة حسب هذا المعيار إلى نوعين: الأداء الذاتي أو الداخلي، والأداء الخارجي.

2-1-1 الأداء الداخلي أو الوحدة: فهو ينتج ما تملكه المؤسسة من الموارد، وهو يُنتج أساساً على التوليفة التالية:

- الأداء البشري: وهو أداء أفراد المنظمة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.
- الأداء التقني: ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.

(1) فلاح حسن عداوي، الإدارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 239.

(2) علاء فرحات، طالب إيمان، شبهان النهدي، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمعارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص ص 46-56.

(3) عايدة الخطاب، التخطيط الاستراتيجي، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1989، ص 35.

(4) عويدة معاد، (بطاقة الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء المستدام بالمؤسسات متوسطة للصناعات الغذائية)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال جامعة فرحات عباس بسطيف، 2010-2011، ص 03

- الأداء المالي: ويكمن في فعالية تعبئة واستخدام المسائل المالية المتاحة.
- 2-1-2- الأداء الخارجي: هو «الأداء الناتج عن التغييرات التي تحدث للمحيط الخارجي للمؤسسة». فالمؤسسة التي تسبب في إحداثه، ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، ويظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة، كارتفاع رقم الأعمال، القيمة المضافة، وهذا نوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها.
- 2-2- حسب معيار الشمولية: وتقسّم إلى أداء كلي وأداء جزئي⁽⁵⁾.
- 1-2-2- الأداء الكلي: فالتعرض للأداء الكلي للمؤسسة يعني الحديث على قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة، مثل الربحية التي لا يمكن للقسم أو وظيفة لوحدها تحقيق ذلك، بل يتطلب تضافر جهود جميع المصالح أو الوظيفة.
- 2-2-2- الأداء الجزئي: على خلال الأداء الكلي، فإن الأداء الجزئي هو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافها بأدنى التكاليف الممكنة، فالنظام التحتي يسعى إلى تحقيق أهدافه الخاصة به، لا اهداف الأنظمة الأخرى، وتحقيق أهداف الأنظمة التحتية، يتحقق الأداء الكلي للمنظمة.
- 2-3- حسب المعيار الوظيفي: يتميز بشدة التنظيم لأنه يحدد الوظائف والنشاطات التي تمارسها المؤسسة، ويمكن حصرها في خمسة وظائف.
- 1-3-2- أداء الوظيفة المالية: فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها، وتحقيق معدل مردودية جيدة، وتكاليف منخفضة.
- 2-3-2- أداء وظيفة الأفراد: وجود المؤسسة وإستمراريتها أو زوالها مرتبطاً بنوعية وسلوك الأفراد، وهو ما يوجب توظيف الأكفاء وذوي المهارات العالية وتسييرهم تسييراً فعالاً، وتحقيق الفعالية الموارد البشرية لا تكون إلا بتوظيف الشخص المناسب في المكان المناسب، وفي الوقت المناسب لإنجاز عمله.
- 2-3-3- الأداء الإنتاجي: يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلتها، أو بالنسبة للقطاع الذي تنتمي إليه.
- 2-3-4- أداء وظيفة التموين: يتمثل أدائها في تحقيق درجة عالية من الاستقلالية من الموردين والحصول على الموردين بجودة عالية، وفي الأجل المحددة، وبشروط دفع مرضية، والحصول على آجال التسديد الممنوحة للعملاء.
- 2-3-5- أداء وظيفة التسويق: يتمثل في القدرة على بلوغ أهدافها بأقل أهداف ممكنة⁽⁶⁾.
- 2-4- حسب معيار الطبيعة: تقسم الطبيعة أهدافها إلى: أهداف اقتصادية، اجتماعية، إدارية.
- 1-4-2- الأداء الاقتصادي: يعتبر المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية بلوغها، ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها، ويتم قياسه باستخدام مقاييس الربحية.
- 2-4-2- الأداء الاجتماعي: يتميز هذا النوع بنقص المقاييس الكمية المتاحة لتحديد مدى مساهمة المنظمة في المجالات الاجتماعية التي تربط بينها وبين الجهات التي تتأثر بها مما يزيد من صعوبة التقييم الاجتماعي للأداء.

(5) عبد الملوك مزهودة، (الأداء بين الكفاءة والفعالية، مفهوم وتقييم)، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، العدد الأول، 2001، ص 89.

(6) عبد الملوك مزهودة، المرجع الأخير، ص 90.

2-4-3- الأداء الإداري: يتمثل في الخطط والسياسيات والتشغيل بطريقة ذات كفاية وفعالية ويتم تحقيق ذلك بحسن اختيار البدائل التي تحقق أعلى المخرجات الممكنة⁽⁷⁾.

الفرع الثاني: ماهية الأداء المالي

1- تعريف الأداء المالي:

يمثل الأداء المالي جزءاً من الأداء الكلي للمؤسسة، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، وهو الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، وهو من أكثر ميادين الأداء استخداماً وقدماً لقياس أداء شركة، لأنه بالاستقرار والثبات يساهم في توجيه الشركات نحو المسار الأفضل والصحيح، وفي ما يلي بعض التعاريف التي تبرز أهم جوانبه.

قد عرفه Gladston سنة 1988م «وصف وضع الشركة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي إستخدمها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة»

وعرف الأداء المالي أيضاً أنه: «المعبر عن أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلاً، ويمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المنظمة من أنشطة مختلفة»⁽⁸⁾.

ويعرف كذلك E.scosip على أنه «الفرق بين القيمة المقدمة للسوق ومجموع القيم المستهلكة والتمثلة في تكاليف مختلفة الأنشطة».

أمّا سعيد فرحات جمعة فيرى أن الأداء المالي هو: «مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة او الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال الأهداف المالية بأقل تكاليف مالية».

وأيضاً يمكن أن يعرف من خلال العوامل التالية:

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية.
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسير على مردودية الأموال الخاصة.
- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاز السياسة المالية من خلال تحقيق الفوائض المالية.

أمّا ميلسون فريدمان فيرى أنّ «الأداء المالي يتوقف على الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة وتحقيق أقصى عائد ممكن»⁽⁹⁾.

(7) المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، القاهرة، 2009، صص 116-117.

(8) علاء فرحات طالب، إيمان شبحان مشهاني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011، صص 67، 68.

(9) عبد الوهاب ددان، رشيد حفصي، (تحليل الأداء المالي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة باستخدام طريقة التحليل العالمي) للتمييز AFD خلال الفترة 2011/2006، مجلة الوحدات للبحوث والدراسات رقم 7 العدد 2، 2014، صص 24، 25.

ومما سبق فإن الأداء المالي:

- أداء تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وتوجيهها اتجاه المؤسسة الناجحة .
- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسير المؤسسة.
- أداة تحفيز العاملين في المؤسسة⁽¹⁰⁾.

2- أهمية الأداء المالي:

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه:

- يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات في تحديد جوانب القوة والضعف.
- الاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالي للمستخدمين.
- متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب.
- تحديد المعوقات وبيان أسبابها، واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثماراتها للأهداف العامة للشركات.
- المساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في يلقي الضوء على:

- تقييم ربحية الشركة.
- سيولة الشركة.
- تطور النشاط.
- المديونية.
- تطور التوزيعات.
- تطور حجم الشركة.

حيث أنّ الغرض من تقييم الربحية وتحسينها هو تعظيم قيمة الشركة، والغرض من تقييم السيولة هو تحسين قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، أما الغرض من تقييم النشاط فهو معرفة كيفية توزيع اشركة لمصادرهما المالية، واستثماراتها، والغرض من تقييم الرفع المالي لمعرفة مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي، أما الغرض من تقييم حجم الشركة فهو يزودها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية ، إضافة إلى تحسين القدرة الكلية للشركات⁽¹¹⁾.

(10) محمد محمود الخطيب، الأداء المالي واثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد، عمان، 2010، ص 45

(11) محمد محمود الخطيب، المرجع الأخير، ص 46، 48.

3- أهداف الأداء المالي:

يقوم الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية:

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية.
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.
- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض وأرباح.
- مدى تغطية مستوى نشاط المصارف العامة⁽¹²⁾.

وتتمثل الأهداف العامة للأداء المالي للشركات في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة، حيث أنه يمكن أن يحقق المستثمرون الأهداف التالية:

- يمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة، وكما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة.
- تقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط، ومدىونية وتوزيعات على سعر السهم.
- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم بأوضاع المؤسسة⁽¹³⁾.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي

الفرع الأول: تعريف ومراحل تقييم الأداء المالي

1- تعريف تقييم الأداء المالي:

نظر بعض الباحثين إلى عملية تقييم الأداء المالي على أنها عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات، الغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين⁽¹⁴⁾.

ويدل تقييم الأداء المالي للمؤسسة على تقييم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية، أي أنّ تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة، أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعلية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة، مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة⁽¹⁵⁾.

(12) دان عبد الغني، (قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية)، مجلة الباحث، العدد 4، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006، ص 41.

(13) محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 47.

(14) توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد لعالم جديد، دار الفكر العربي، مصر، 2003-2004، ص 3.

(15) دادن عبد الغني، مرجع سابق، ص 41.

وحسب هذا التعريف فإنّ تقييم الأداء المالي يعتبر وظيفة إدارية، تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر، وتشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من النتائج تتحقق على النحو المرسوم بأعلى درجة من الكفاءة⁽¹⁶⁾.

ومن التعريف السابقة يمكن القول أن عملية تقييم الأداء عبارة عن عملية تحليل انتقادي شامل للخطط والأهداف، واستخدام الموارد المالية والبشرية والمادية أحسن استغلال وأعلى كفاءة، بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق الأهداف والخطط المرسومة، وتسمح عملية تقييم الأهداف في المؤسسة على تحديد الانحرافات الناشئة، ليتمكن المسيرين من اتخاذ قرارات تصحيحية وتقادي تلك الانحرافات في المستقبل⁽¹⁷⁾.

2- المراحل التي تمر بها عملية التقييم المالي: تمر عملية التقييم المالي بعدة مراحل أهمها:

1-2- **الحصول على البيانات والمعلومات الإحصائية:** وذلك من خلال القوائم المالية المتمثلة في الميزانية، جدول النتائج وقائمة التدفق النقدية والقوائم الأخرى، والملاحق المرفقة بالتقارير المالية، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة، والبيانات المتعلقة بأنشطة المنشآت المشابهة.

2-2- **تحليل ودراسة البيانات والمعلومات المتعلقة بالنشاط:** حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات، وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.

3-2- **إجراء عملية تقييم:** باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للوحدة الاقتصادية وذلك بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد.

4-2- **تحديد الانحرافات:** وذلك بمقارنة نتائج التقييم مع الأهداف المخططة للوحدة، وأن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد تم حصرها وتحديد أسبابها، وأن الحلول اللازمة لمعالجة الانحرافات قد اتخذت وأن الخطط التي وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

5-2- **متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:** وذلك بتزويد نتائج التقييم إلى الإدارة المختلفة داخل الوحدة للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة، وزيادة فعالية المتابعة والرقابة⁽¹⁸⁾.

(1) عشي عادل، (الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2001-2002، ص 27.

(17) بن خروف جلييلة، (دور المعلومات المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة واتخاذ القرارات)، دراسة حالة في المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات (2008/2005)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009، ص 58.

(18) مجيد الكرخي، تقويم الاداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007 ص 39.

الفرع الثاني: طرق قياس الأداء المالي

1- النسب المالية:

1-1 تعريف النسب المالية:

يمكن أن تعريف النسب المالية كما يلي:

- **تعرف على أنها:** «علاقة بين البسط والمقام، وقيم البسط والمقام، هي البيانات والأرقام التي تعرضه الميزانية العمومية وقائمة الدخل شرط أن تكون العلاقة مرتبطة بالأداء ومفسرة له»⁽¹⁹⁾.
- وتعرف أيضا النسب على أنها: «علاقة بين قيمتين ذات المعنى على الهيكل المالي للمؤسسة، فيمكن أن تتعلق بصنف من الميزانية ومعطيات أخرى، كرأس المال أو القيمة المضافة، وتسمح هذه النسب للمحلل المالي بمتابعة تطور المؤسسة، وتحديد صورتها للمتعاملين المهتمين بها كالمساهمين والبنوك»⁽²⁰⁾.
- وتعرف أيضاً على أنها: «هي علاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية تزود الأطراف المعنية في الشركات بمعلومات محددة تساعدهم على تفهم ظروف الشركة، بشكل أفضل بالمقارنة التي يحصلون عليها من تحليل المعلومات بشكل أفضل»⁽²¹⁾.
- وتعرف النسب رياضياً بأنها علاقة ثابتة بين رقمين، إما في المجال المالي، فتستخدم النسب للإشارة إلى تلك العلاقات المالية التي تكون ظاهرة في البيانات الخام، ومن جانب آخر فإن نتائج كل نسبة مالية لا يمكن أن يفهم مدلولها أو كيفية الحكم على الأداء إلا بمقارنتها ببعض المعايير القياسية، ومن خلال المقارنة بين نتيجة النسبة قيمة المعيار المستخدم يمكن الحكم على الأداء»⁽²²⁾.

2-1 أنواع النسب المالية:

يوجد عددٌ كبير من النسب التي يمكن حسابها، لذا يجب اختيار أهمها، وتختلف درجة الأهمية من مستعملٍ لآخر، وكذا هدفه من التحليل، وعليه فإنه عدد النسب المالية يزداد أو ينخفض حسب الحاجة إليه، ونوع التحليل وكذا مقدرة القائم بهذا التحليل، ومهما تعددت النسب المالية، فهناك بعض النسب شائعة الاستخدام في الدراسات المالية والمتعارف عليها، حيث تناولتها معظم مراجع الإدارة المالية وسنركز على أهم النسب وهي:

أنسبة السيولة: وهي النسبة التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة وشبه السائلة (الأصول المتداولة)، دون تحقيق خسارة وتهدف هذه النسب إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير، وذلك من خلال قياس قدرتها على مقابلة التزاماتها قصيرة

(19) طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 40-41.

(20) بن خروف جلييلة، مرجع سابق، ص 84.

(21) عاطف وسيم اندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص 86.

(22) شباح نعيمة، (دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية)، دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب، GSM، 2004-2006، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007/2008، ص 95.

الأجل عند استحقاقها، من خلال التدفقات النقدية العادية الناتجة عن المبيعات وتحصيل الديون بالدرجة الأولى، وتحسب هذه المقدرة من خلال المقارنة بين موجوداتها قصيرة الأجله وملتمزاتها قصيرة الأجل⁽²³⁾.

ويمكن حسابها من خلال العلاقة التالية:

- نسبة التداول: وهدفها قياس قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها التي تستحق في موعدها والنسبة النمطية لها.
- نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة.

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة} - (\text{المخزون} + \text{مدفوعات متعددة})}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

- نسبة السيولة تساوي = الموجودات النقدية وشبه النقدية / المطلوبات المتداولة.

تقيس مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، مما لديها من نقدية وموجودات شبه نقدية⁽²⁴⁾.

ب-نسبة النشاط:

تقيس نسبة النشاط الكفاءة التي تستخدم فيها الشركة الموجودات أو الموارد المتاحة لها عن طريق إجراء المقارنة فيما بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار، في عناصر الموجودات، ونسب النشاط تعتبر مهمة لكل منه اهتمام بكفاءة الأداء والربحية للشركة على المدى البعيد، ويمكن حساب هذه النسبة وفقاً للعلاقة التالية:

- دوران الزبائن: تمثل المدة المتوسطة للبيع الآجل، أو متوسط تحصيل الزبائن، وأوراق القبض ويمكن أن تحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{مدة تحصيل من الزبائن} = (\text{الزبائن} + \text{اوراق القبض}) / \text{رقم الأعمال السنوي في 360.}$$

- نسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول: تحسب وفقاً للعلاقة التالية:
- نسبة المبيعات على إجمالي الأصول = نسبة المبيعات/إجمالي الأصول⁽²⁵⁾.

ج-نسبة الرفع المالي (المديونية): تقيس هذه النسب درجة المديونية وتستطيع من خلالها الجهات المستفيدة (المقرضين أو الملاك) معرفة مصير مديونيتها، وقدرة المؤسسة على تسديد الالتزامات تجاه الغير⁽²⁶⁾.

- نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول = إجمالي الديون / إجمالي الأصول.

وإجمالي الديون تشمل جميع مصادر التمويل في الجانب الدائم من الميزانية العمومية باستثناء حقوق المساهمين، سواء أكانت هذه الديون قصيرة الأجل أو طويلة الأجل.

(23) شباح نعيمة، المرجع الأخير، ص 98

(24) عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 171- 172.

(25) مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 50.

(26) دريد آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، ط1، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص 100.

- نسبة التمويل قصير الأجل إلى إجمالي الديون = القروض القصيرة الأجل/إجمالي القروض.
- نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية = الفصول المتداولة /حقوق الملكية.
- نسبة إجمالي الديون إلى الموجودات = إجمالي الديون قصيرة وطويلة والموجودات⁽²⁷⁾.

د-نسبة الربحية:

وتشير هذه النسبة إلى التأثير المتبادل لعناصر السيولة وإدارة القروض (الرفع المالي) وإدارة الأصول (قياس الكفاءة) على الأرباح التي تحققها الشركة في النهاية، ويمكن حساب بعض منها كما يلي:

- معدل العائد على حقوق الملكية = الربح الصافي /حقوق الملكية

وتعتبر هذه النسبة مقياساً شاملاً للربحية لأنها تقيس العائد المالي المتوقع على استثمارات المساهمين في الشركة.

- معدل العائد إلى إجمالي الأصول = الأرباح المحققة للتوزيع / إجمالي الأصول

وتشير هذه النسبة إلى الدخل المتوقع على إجمالي الأصول المستثمرة في الشركة.

- نسبة الربحية المالية = (نسبة السنة المالية/الأموال الخاصة) × 100

تقيس هذه النسبة ربحية الأموال الخاصة⁽²⁸⁾.

- نسبة الربحية الاقتصادية = (نتيجة الاستغلال-المصاريف المالية)/الأموال الدائمة × 100.

تعرب هذه النسبة عن كفاءة التراكم للأموال الخاصة بعد إقصاء المصاريف، وذلك بهدف جعل طريقة تمويل الشركات محايدة⁽²⁹⁾.

2-التوازنات المالية:

هناك ثلاث توازنات تستعمل من طرف المحلل المالي، وتتمثل أساساً في رسم المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

1-2 رأس المال العامل: هو أهم مؤشرات التوازن المالي، ويسمى أيضاً هامش الأمان، نجد له عدة تعاريف أهمها:

يعرف على أنه: «هامش الأمان بالنسبة للمؤسسة».

ويعرف أيضاً أنه: «فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة، بمعنى الحصة من الأموال الدائمة، التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المتداولة».

وتحسب بطريقتين:

(27) دريد آل شبيب، المرجع الأخير، ص 101.

(28) فايز سليم حداد، الإدارة العامة المعاصرة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 75.

(29) رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 209.

- رأس المال العامل=الأصول المتداولة-الديون قصيرة الأجل.
- رأس المال المتداول= الأموال الدائمة-الأصول الثابتة.

وهناك أنواع من رأس المال العامل، ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

أ-رأس المال العامل الخاص: وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل أصول ثابتة ويحسب بالعلاقة التالية:

- رأس المال العامل الخاص= الأموال الخاصة-الأصول الثابتة
- رأس المال العامل الخاص= الأصول المتداولة - مجموع الديون⁽³⁰⁾.

الهدف من دراسة رأس المال العامل الخاص هو البحث عن استقلالية المؤسسة اتجاه الغير ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بالأموال الذاتية.

ب-رأس المال العامل الإجمالي: وهي مجموع الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل، تشمل مجموع الأصول المتداولة ويحسب بالعلاقة التالية:

- رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة .
- رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول - مجموع الأصول الثابتة.

والهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي، هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، وهذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة وتحديد مسار المؤسسة، هل هي في طريق النمو أو التدهور؟

ج-رأس المال العامل الخارجي (الأجنبي): هو جزء مكن الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية :

- رأس المال العامل الخارجي= مجموع الديون .
- رأس المال العامل الخارجي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة.

والهدف منها تحديد مدى التزام المؤسسة بوعودها تجاه الغير وإظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها، وهذا يحدد لنا مدى ارتباط المؤسسة بالغير⁽³¹⁾.

2-2 احتياجات رأس المال العامل:

تدرس احتياجات رأس المال العامل في الأجل القصير، وتصبح الديون قصيرة الأجل ما لم يصل موعد تسديدها، وتسمى موارد الدولة، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة وتسمى احتياجات دورة الاستغلال، ويحاول المسير المالي الاستعانة بالموارد المالية في تشييط دور الاستغلال على أن تكون الملائمة بين استحقاقية الموارد مع الأحتياجات وتُحسب بالعلاقة التالية:

(30) بن خروف جلييلة، مرجع سابق، ص ص89-90.

(31) بن خروف جلييلة، المرجع الاخير، ص ص90-91.

➤ احتياجات رأس المال العامل = (أصول متداولة - قيم جاهزة) - (ديون قصيرة الأجل - سلفيات مصرفية)

2-3 الخزينة:

يمكن تعريف الخزينة على أنها عبارة عن مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، وهي تشمل صافي قيم الاستغلال، أي ما تستطيع المؤسسة توفيره من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال، وتحسب بطريقتين وهما:

➤ الخزينة = رأس مال العامل - احتياجات رأس مال العامل

➤ الخزينة = قيم الجاهزة - سلفيات مصرفية.

وعليه فإذا تمكنت الشركة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة، وهي حالة الفائض في التمويل، أما في الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة، وهي حالة العجز في التمويل⁽³²⁾.

(32) ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)، ج1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص ص 76-77.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لشركات التأمين في ظل الحوكمة

المطلب الأول: قياس الأداء المالي لشركات التأمين

الفرع الأول: النسب المالية المطبقة في شركات التأمين

توصلت الدراسات المبكرة لإتحاد مراقبي التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية (NAIC) إلى وضع وتطبيق ما يطلق عليه نظام (IRTS) ويقوم هذا النظام على أساس تصنيف النسب المالية في أربع مجموعات، كل منها تقيس الخاصية المعينة من الخصائص المالية لشركات التأمين، مع بيان الحدود المقبولة لها، وهذه المجموعات هي النشاط والربحية والسيولة وتقدير الاحتياطات.

1- مجموعة أخطار الاكتتاب:

وتمثل النسب التي تقيس كل من ربحية الاكتتاب وعائد الاستثمار، والتغيير في الفائض على النحول التالي:

1-1- ربحية الاكتتاب: يهدف الاكتتاب إلى تجميع المحفزة الفرعية من وثائق التأمين المختلفة وبهذه الوظيفة تقوم الشركة بقبول طلبات الإصدار للوثائق المتوقع ان ينتج عنها أرباح، وترفض الطلبات المتوقع ان ينتج عنها او تكون غير مجدية، وتقوم الإدارة العليا للشركة بوضع سياسة واضحة للاكتتاب تتماشى مع غايات الشركة، وقد تكون هذه الشركة للحصول على مجموعة كبيرة من وثائق التأمين المختلفة والتي تعطي ربحاً منخفضاً⁽³³⁾.

نتاج عمليات التأمين الإجمالية عن سنتين: ويمكن حساب هذه النسبة كالتالي:

➤ ناتج عمليات التأمين الإجمالية = معدل الخسارة + معدل المصروفات - معدل الاستثمار

حيث: (34)

➤ معدل الخسارة = التعويضات التحويلية ومصروفاتها عن سنتين / صافي الأقساط المكتسبة عن سنتين.

➤ معدل المصروفات = المصروفات الإدارية والعمومية عن سنتين / صافي الأقساط المكتسبة عن سنتين.

➤ معدل الاستثمار = الدخل من الاستثمار عن سنتين.

وتقيس هذه النسبة ربحية الشركة، التي تعطي مؤشراً عن متانة المركز المالي أيضاً، والمدى المقبول لها هو أقل من 100%.

1-2- عائد الاستثمار: يمكن حساب هذه النسبة وفقاً للعلاقة التالية:

➤ عائد الاستثمار = صافي الدخل من الاستثمار / متوسط قيمة الصول المستثمرة للعام الحالي والسابق.

(33) حربي محمد غريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 50.

(34) ابراهيم أحمد عبد النبي حمودة، محمود الهانسي مختار، مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 13.

وتعد هذه النسبة من النسب العامة التي تظهر ربحية شركة التأمين، حيث تعطي مؤشراً جيداً لجودة محفظة استثمارات الشركة، والمدى المقبول لها أن تكون أكبر من 6% وفي مراجع أخرى من 5.4% إلى 10%.

1-3- التغيير في الفائض ويحسب كالتالي:

➤ التغيير في الفائض = (الفائض المعدل للعام الحالي-الفائض المعدل للعام السابق)/الفائض المعدل للعام السابق.

➤ الفائض المعدل = الفائض المذكور في الميزانية (حقوق المساهمين) + مصاريف الحصول على عمليات التأمين المؤجلة.

➤ مصاريف الحصول على عمليات التأمين المؤجلة = 2/1 (المصرفات الإدارية والعمومية + العمولات وتكاليف الإنتاج) × مخصص الأخطار السارية/صافي الأقساط المكتتبة

وتعطي هذه النسبة مؤشراً على التحسن والخلل الذي حدث على الموقف المالي للشركة خلال العام ، والمدى المقبول لهذه النسبة من 10% إلى 50%⁽³⁵⁾.

2- مجموعة أخطار المحفظة التأمينية:

وتشمل النسب التي تقيس حجم الأخطار التي تتعرض لها شركات التأمين، وترتبط أساساً بكل من حجم أقساط الاكتتاب والتقلبات فيها، وترتيبات إعادة التأمين، وذلك على النحو التالي:

1-2- حجم الأخطار: تختلف الأخطار من حيث طبيعتها ونوعيتها وحجم الخسارة المترتبة على تحقيقها، ذلك حسب تطور الحياة البشرية وتطور التكنولوجيا، مثل خطر الوفاة المبكر والعجز... الخ.

ويمكن حساب هذا المؤشر عن طريق نسبة إجمالي الأقساط إلى الفائض، والمدى المقبول لها من 90%.

نسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى الفائض والمدى المقبول لها 220% إلى 300% فحجم أقساط الاكتتاب يعبر عن الأخطار الأصلية المقبولة بالمحفظة، وذلك بافتراض تناسب القسط مع درجة الخطر (بعد طرح ما تم نقله من أخطار إلى معيدي التأمين)، وتعتبر صافي الأقساط عن الأخطار التي تتعرض شركات التأمين، والمتمثلة في التقلبات المتوقعة في نتائج الأخطار الأصلية المغطاة بالمحفظة، والهدف من هذا المقياس باختصار هو تبيان حجم الأخطار الصافية المكتتبه بها، كالاتزام، وما يقابلها من رأس المال والاحتياطيات الرأسمالية (الفائض أو إجمالي حقوق المساهمين)، وكلما زادت هذه النسبة زادت الخطورة على رأس المال.

2-2- التغيير في الاكتتاب: يمكن حساب هذه النسبة وفقاً للعلاقة التالية:

➤ التغيير في الاكتتاب = (صافي أقساط الاكتتاب للعام الحالي-صافي الأقساط الاكتتاب للعام السابق)/صافي أقساط الاكتتاب للعام السابق.

المدى المقبول لهذه النسبة يتراوح بين 33% و 33%.

(35) إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة، المرجع الأخير، ص 14.

إن زيادة حجم الاكتتاب عن المدى المقبول من سنة لأخرى قد يعرض الشركة التأمين للخطر⁽³⁶⁾. وبنفس المنطق، فإن نقص حجم الاكتتاب عن المدى المقبول يعني انكماش النشاط بنسبة كبيرة، وهذا قد يؤدي إلى مشاكل مالية وإدارية تتعرض لها شركات التأمين، فهذا المقياس يظهر التغيير في حجم الأقساط الصافية المكتتب بها، وتتطلب زيادة في رأس المال واحتياطات، يُلاحظ ضمناً أن النسبة الثانية شأنها في ذلك شأن النسبة الأولى، أي لها علاقة برأس المال.

2-3- أخطار إعادة التأمين: من وظائف إعادة التأمين تفتت الأخطار المركزة، وبذلك تتحول إلى أخطار قابلة للتأمين، مما يساعد على توفير الحماية التأمينية لمثل هذه الأخطار⁽³⁷⁾.

لتحديد حجم الاخطار المنقولة لمعيدي التأمين، تحسب النسب المالية التالية:

- نسبة مساعد الفائض إلى الفائض: ويمكن حساب هذه النسبة وفقاً للعلاقة التالية:
- مساعد الفائض = عمولة إعادة التأمين الصادرة × الأقساط غير المكتسبة لعمليات إعادة التأمين الصادرة.

المدى المقبول لها أقل من 25%، وزيادة هذه النسبة تعكس انخفاض شركة التأمين وتعرض الشركة لمزيد من الأخطار المرتبطة بملاءة معيدي التأمين وانخفاض صافي أقساط الاكتتاب⁽³⁸⁾.

3- مجموعة الأخطار المالية:

وتشمل النسب التي تقيس كلا من السيولة، التحصيل، الاحتياطي كالتالي:

3-1- السيولة: يقيس هذا المؤشر قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاق دفعها، ومن المهم أيضاً متابعة التغيرات التي تطرأ على القدرة بمرور الوقت، وتوفر النقدية وما يعادل من تسيير الديون قصيرة الأجل، وتحصيل الذمم المدينة، وتحسب بالطريقة التالية:

➤ السيولة تساوي = الخصوم / قيمة الأصول السائلة

وتعطي هذه النسبة مؤشراً لمدى استجابة شركة التأمين لأي متطلبات مالية، كما أنها تعطي مؤشراً عاماً عن إمكانية تسوية التزامات حملة الوثائق في حالة التصفية والمدى المقبول لهذه النسبة هو أقل من 105%.

3-2- التحصيل: وتحسب كالتالي:

➤ التحصيل = الأقساط تحت التحصيل والأرصدة وأرصدة الوكلاء/الفائض.

وتعطي هذه النسبة مؤشراً إلى أي حد تعتمد الملاءة المالية لشركة التأمين على الأصل، يمكن أن لا يتحقق في حالة التصفية، كما أن هذه النسبة تفرق بين الشركات التي تواجه صعوبات مالية من تلك التي تواجه مشاكل مالية والمدى المقبول لهذه النسبة هو أقل من 40%.

(36) إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة، المرجع الأخير، ص 12.

(37) إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، مرجع سابق، ص 393.

(38) إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة، مرجع سابق، ص 13.

3-3- تطور الاحتياطي ويجب كالتالي:

- التطور في الاحتياطي عن السنة إلى الفائض = التغيير في الاحتياطي عن السنة الواحدة/ الفائض للعام السابق.
 - التغيير في الاحتياطي عن السنة الواحدة = التعويضات التحويلية لجميع السنوات فيما عدى حوادث هذا العام-التعويضات التحويلية لجميع السنوات كما أُبلغت في العام الماضي.
- وتهدف هذه النسبة لإعطاء مؤشرا لدقة الاحتياطات المتكونة في العام السابق، والنسبة المقبولة من 25%⁽³⁹⁾.

3-4- تغيير الاحتياطي عن سنتين إلى الفائض : ويحسب كالتالي:

- تغيير الاحتياطي عن سنتين عن الفائض = التغيير في الاحتياطي عن سنتين/فائض للعام قبل السابق.
 - التغيير في الاحتياطي عن سنتين = التعويضات التحميلية لجميع السنوات فيما عدى حوادث هذا العام والسابق-التعويضات التحميلية لجميع السنوات كما أُبلغت في العام قبل السابق.
- تهدف هذه النسبة لإعطاء مؤشرا لدقة الاحتياطات المتكونة في العام قبل السابق والنسبة المقبولة لها أقل من 25%.

3-5- عجز الاحتياطات المقدرة الحالية إلى الفائض: ويحسب كالتالي:

- العجز أو الزيادة في الاحتياطات المقدرة /الفائض.
 - للعجز أو الزيادة في الاحتياطات المقدرة = الاحتياطات المقدرة المطلوبة - احتياطات هذا العام.
- تهدف هذه النسبة لإعطاء مؤشرا للتنبؤ بدقة احتياطات هذا العام والنسبة المقبولة لها أقل من 40%⁽⁴⁰⁾.

(39) طارق عبد العالي حماد، التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 200، ص 101.

(40) إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة، مرجع سابق، ص ص 14، 15.

الفرع الثاني: طرق التقييم الحديثة لقياس الأداء المالي في شركات التأمين

نتيجة لضعف التقييم في المؤشرات التقليدية للأداء المالي، ظهرت طرق حديثة من أجل تقييم الأداء والتي تتمثل في القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة.

1- القيمة السوقية المضافة:

على الرغم من البيانات المحاسبية توفر لنا معلومات مهمة للغاية، إلا أن القيود المفروضة عنها كثيرة، والتغلب على هذه القيود والحدود قد قام المحللون بإجراء تعديلات على هذه البيانات لتوفير أساليب بديلة لتقييم الأداء، والقيمة السوقية المضافة واحدة منها.

1-1 تعريف القيمة السوقية المضافة:

تعرف كما يلي: «الفرق بين القيمة السوقية لحقوق الملكية التي يوفرها المستثمرون»، ويمكن القول بأن القيمة السوقية المضافة هي عبارة عن أداة مهمة في خلق القيمة لثروة المساهمين من خلال الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للسهم.

2-1 حساب القيمة السوقية المضافة: ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

➤ القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية لحقوق الملكية - حقوق الملكية التي يوفرها المستثمرون = (عدد الأسهم المصدرة × سعر السهم) - إجمالي حقوق الملكية⁽⁴¹⁾.

3-1 عيوب استخدام القيمة السوقية المضافة:

على الرغم من شيوع استخدام هذه الطريقة لسهولة الحصول عليها إلا أنها تعاني من عيوب أهمها:

- افتراضها لثبات القيمة السوقية لديون شركة طويلة الأجل: ويمكن هذا الافتراض لا يمكن قبوله لاسيما إذا كان للشركة سندات طويلة الأجل بيد الجمهور، وتتعرض قيمتها إلى التقلب بسبب تغيير معدلات الفائدة السوقية، لن هناك علاقة عكسية بين هته المعدلات والقيمة السوقية للسند.
- تأخذ بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة للبدائل الاستثمارية الأخرى، أي لا تنظر هذه الطريقة إلى العوائد المتوقعة من فرص استثمارية ذات مخاطر مماثلة⁽⁴²⁾.

2- القيمة الاقتصادية المضافة

في حين أن القيمة السوقية المضافة تقيس أثر الممارسات والتصرفات الإدارية منذ نشأة الشركة نجد أنّ القيمة الاقتصادية المضافة تركز على الفعالية الإدارية في السنة الواحدة، والقيمة الاقتصادية المضافة توفر مقياس جيد عن مقدار الإضافة التي حققتها المؤسسة، لأصحاب الأسهم، وعلى هذا الأساس فإن ركز المديرين عن القيمة الاقتصادية المضافة، ذلك يعني أنه في الطريق الصحيح نحو تعظيم ثروة الملاك.

(41) محمد صالح الحناوي، رسمية زكية قرياقس، الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص 94.

(42) عدنان تابه النعيمي، ارشد التميمي، الإدارة العامة المستقدمة، الطبعة العربية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 147.

1-2 تعريف القيمة الاقتصادية المضافة: يمكن أن نعرف القيمة الاقتصادية المضافة كما يلي: «الثروة الاقتصادية للشركة واستعمال خدمات وموارده بالإضافة إلى وسائلها الخامة»⁽⁴³⁾.

2-2 كيفية حساب القيمة الاقتصادية المضافة: وتحسب كالآتي:

➤ الضريبة - مكافئة رأس المال⁽⁴⁴⁾.

الفرع الثالث: بطاقة الاداء المتوازن

1-المفهوم:

يعد نظام بطاقة الأداء المتوازن من أهم أدوات الرقابة الإستراتيجية التي تسعى إلى تقييم مدى تحقيق الشركة لأهدافها بالإضافة إلى سعيها إلى زيادة قدرة الشركة على تغيير خياراتها الإستراتيجية تبعاً للتغيرات المستمرة التي تحدث في البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، حيث يعرف نظام بطاقة الأداء المتوازن بأنه: " نظام إداري يهدف إلى مساعدة الملاك والمديرين على ترجمة رؤية واستراتيجيات مؤسساتهم إلى مجموعة من الأهداف والقياسات الإستراتيجية المترابطة " ⁽⁴⁵⁾

2- خصائص تطبيق نظام بطاقة الأداء المتوازن.

لتطبيق هذا النظام عدة خصائص تتميز بها في كل من المؤسسات العمومية والخاصة وهي كالتالي:

الجدول رقم (01): خصائص تطبيق نظام بطاقة الأداء المتوازن.

القطاع الحكومي	القطاع الخاص	الصفة
القيمة المحققة كمهام عمل، الفعالية	التنافسية	الهدف الاستراتيجي العام
الإنتاجية، الكفاءة، القيمة المحققة	الربح و النمو	الأهداف المالية
دافعو الضرائب، مستقبلو الخدمة، المشرعون	المساهمون، المشترون، المديرون	الأطراف ذات العلاقة
رضا العملاء	رضا العملاء	النتائج المرجوة

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن، القاهرة، 2005، ص 37.

(43) ناصر داددي عدون، تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص78.

(44) عدنان تابه النعيمي، أرشد التميمي، مرجع سابق، ص 141.

⁴⁵ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، رمضان فهيم غربية، التخطيط الاستراتيجي بقياس بطاقة الاداء المتوازن، مصر، المكتبة العصرية، 2006، ص 192.

(3)

3- أهمية بطاقة الأداء المتوازن:

إن نظام بطاقة الأداء المتوازن يمكن الشركات من ترجمة رؤية الشركة وإستراتيجيتها إلى التنفيذ والذي يتكون من أربعة أبعاد وهي (البعد المالي، بعد العميل، بعد عمليات الأعمال، بعد التعلم والنمو).

وتتمثل أهمية هذا النظام فيما يلي:

- التركيز على التنظيم ككل من حيث البنود الأساسية القليلة التي تحتاجها كي تبديع اختراق الأداء
- كما يساعد تكامل البرامج المختلفة للشركة مثل: الجودة، إعادة الهندسة، مبادرات خدمة العملاء.
- تحديد المقاييس الإستراتيجية نحو المستويات الأقل مثل: وحدات المديرين، العاملين، كما يتمكن من خلاله الموظفين من تحديد المطالب الخاصة لتحقيق أداء إجمالي ممتاز... الخ.
- اداة فاعلة في تطبيق الإستراتيجية وإدارة الأداء الاستراتيجي في هذه الشركات ⁴⁶.

4-اهداف بطاقة الاداء المتوازن

- ✓ بيان فاعلية تنفيذ استراتيجية الشركة.
- ✓ جعل خطوات التنفيذ الفعلية متواكبة مع استراتيجية الشركة.
- ✓ ترجمة مهام وخطط الشركة في شكل مجموعة من معايير الاداء بحيث تعطي اطار للقياس الاستراتيجي.

بالإضافة الى اهداف اخرى تحقق الغرض من استخدام هذا النظام، وقد لوحظ ان نظام بطاقة الاداء المتوازن يعكس التوازن بين الأهداف طويلة الاجل والقصيرة الأجل وبين المعايير المالية وغير المالية والعوامل التابعة والأخرى المتبوعة، والعوامل الداخلية والخارجية.

⁴⁶ زياد عبد الحليم النبية، مدى تطبيق النظام المتوازن الاداء (BSC) في المصارف التجارية اليمنية دراسة تطبيقية على المصارف التجارية اليمنية، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد التاسع، جامعة الزرقاء، الاردن، جوان 2011، ص 153.

المطلب الثاني: مدى تطبيق آليات الحوكمة على الأداء المالي للشركات

الفرع الأول: دور آليات الحوكمة في تحسين مؤشرات الأداء المالي لشركات التأمين

1- الآليات الخارجية لحوكمة الشركات:

تشمل آليات حوكمة الشركات الخارجية الرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد الحوكمة، ومن أمثلة هذه الآليات ما يلي:

1-1- منافسة سوق المنتجات (الخدمات) وسوق العمل الإداري:

تعد أحد الآليات المهمة (حوكمة الشركات) ويؤكد على هذه الأهمية كل من Hess and Impessiede وذلك بقواهم إذ لم تقوم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح، إنها سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس الحقل الصناعي، وبالتالي تتعرض للإفلاس.

إذاً إنّ منافسة سوق المنتجات فعالة، فالعمل الإداري للإدارة العليا، وهذا يعني إن إدارة الشركة في حالة الإفلاس سوف يكون له تأثير سيء على مستقبل المدير وأعضاء مجلس الإدارة، إذ غالباً ما تحدد اختبارات الملائمة لتعيين أنه لا يتم إشغال مواقع المسؤولية من أعضاء مجلس الإدارة أو مديري تنفيذيين سبق أن قادوا شركاتهم إلى الإفلاس أو التضخم.

1-1- الاندماجات والاكتمابات: مما لاشك فيه أن الاندماجات والاكتمابات من الأدوات التقليدية لإعادة

الهيكلية في قطاع الشركات في أنحاء العالم⁽⁴⁷⁾. ويشير كلٌّ من (Jhon and Kedia) إلى وجود العديد من الأدبيات والأدلة التي تدعم وجهة النظر التي ترى اكتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة (مثل الولايات المتحدة الأمريكية) وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكلٍ فعّال، حيث غالباً ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاكتساب أو الاندماج.

أمّا الشركات المملوكة للدولة فتشير OECD إلى أنّ الحكومة على سبيل المثال قد استفادت من هذه الآلية، وذلك بعد إعطاء هذه الشركات قدرًا من الاستغالية في اتخاذ القرارات ومنها قرارات الاكتساب والاندماج، ولكن تبقى الدولة بحاجة إلى أن تتأكد من عدم الإضرار بحقوق مالك الأسهم جراء مثل هذه القرارات المهمة، التي تتخذها الإدارات.

ومن هنا يمكن القول أن آلية الاكتساب ليس لها تأثير على الشركات المملوكة للدولة، وذلك لأنها يمكن أن تحصل في الشركات المساهمة الخاصة.

(47) حامد نور الدين، ساسي فطيمة، دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري للقطاع الخاص الجزائري، ملتقى وطني الأول حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بسكرة، منعقدة بالفترة 07-16 ماي 2012، ص 8.

1-3-التدقيق الخارجي:

يؤدي المدقق الخارجي دوراً مهماً في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التحقيق في نوعية تلك الكشوفات وليس مقبوليتها فقط.

ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة، وعلى وجه الخصوص لجنة التدقيق في اختيار المدقق الخارجي والاستثمار في تكليفه، ويرى أن لجان التدقيق النشيطة سوف تتطلب تدقيقاً ذا نوعية عالية، وبالتالي اختيار المدققين الأكفاء والمتخصصين في حقل الصناعة التي تعمل فيه الشركات.

يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية للحوكمة الجيدة للشركات المملوكة للدولة، إذ يساعد التدقيق الخارجي هذه الشركات على تحقيق المسائلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، ويغرسون الثقة لأصحاب المصالح والمواطنين⁽⁴⁸⁾ بشكل عام، ويؤكد معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية على أن التدقيق الخارجي يفرز مسؤوليات الحكومة في الإشراف للتبصر والحكمة، حيث ينصب الإشراف على التحقق مما إذا كانت الشركات المملوكة للدولة تعمل ما هو مفروض أن تعمله وبفيد في تحسين الأداء المالي.

أما التبصر فيساعد متخذ القرارات، وذلك بتزويدهم بتقويم مشغل البرامج والسياسات والعمليات والنتائج وأخيراً تحديد الحكمة والاتجاهات والتحديات التي تواجهها الشركة.

ولإنجاز كل دور من هذه الأمور يستخدم المدققون الخارجيون التدقيق المالي وتدقيق الأداء والخدمات الاستشارية.

ولقد أكدت بعض المنظمات المهنية والهيئات التنفيذية على ضرورة أخذ وظيفة التدقيق الداخلي بنظر الاعتبار من المدقق الخارجي، فعلى سبيل المثال تطلب معيار التدقيق SASBNO65 الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين من المدقق الخارجي أن يأخذ بعين الاعتبار وظيفة التدقيق كمصدر للمراقبة يجب على المدقق الخارجي أن يأخذه بعين الاعتبار عند تقييمه لنظام الرقابة الداخلية في الشركة⁽⁴⁹⁾.

1-4-التشريع والقوانين:

غالباً ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يتمركزون بشكل مباشر في عملية الحوكمة.

لقد أثرت بعض الشركات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم.

فعلى سبيل المثال قد فرض قانون Sarbanes-oxlyad متطلبات جديدة على الشركات المساهمة العامة تتمثل في زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وتقوية إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد التقارير العامة والطلب على المدير التنفيذي (CEO) ومدير الشؤون المالية (CFO) الشهادة على صحة التقارير التالية، وعلى نظام الرقابة الداخلية، ووضع خطوط اتصال بين المدقق الخارجي ولجنة التدقيق وتحديد قدرة المسؤولين

(48) حامد نور الدين، سامي عطية، المرجع الأخير، ص 9.

(49) المرجع نفسه، ص 9.

في الشركة على المصادقة على المعاملات التي تخصهم في الشركة ، والتي قد تكون مضرّة بمصالح المالكين، وأصحاب المصالح الآخرين في الشركة.

كما تم التركيز على مسؤولية تعيين وإعفاء المدقق الخارجي والمصادقة على الخدمات غير مدقق التي يمكن أن تقدمها شركات التدقيق ولزباننها بلجنة التدقيق⁽⁵⁰⁾.

2- الآليات الداخلية لحوكمة الشركات:

ويمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات الداخلية إلى ما يلي:

1-2- مجلس الإدارة: يذكر كلٌّ من Harionto & Single أن الناشطين في مجال حوكمة الشركات والباحثين والدارسين يعدّون مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يعفي رأس مال العامل المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا، كما أنّ مجلس الإدارة القوي يشارك بفعالية في وضع إستراتيجية الشركة، وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الاجتماعية للشركة بعين الاعتبار، كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها للخطة بعيداً عن التدخلات السياسية والبيروقراطية في شؤونها وتقوم باختبار الإدارة العليا، فضلاً عن الإشراف المستمر على أداء الشركة والإفصاح عن ذلك.

ولكي يمكن مجلس الإدارة في الشركة المملوكة للدولة من القيام بواجبات في التوعية والمراقبة يلجأ إلى مجموعة من اللجان يمكن إبرازها في ما يلي:

أ- لجان التدقيق: ويرجع الاهتمام الذي يمكن أن تؤديه لجنة التدقيق عادة من أدوات حوكمة الشركات في زيادة الثقة والشفافية في الحوكمة التي تخضع عنها الشركات، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها.

ونظراً لتعدد التعاريف في أبجديات التدقيق لهذه اللجنة سوف يتم التطرق إلى تعريفين احدهما لإحدى الهيئات المهنية والآخر لأحد الباحثين⁽⁵¹⁾.

أ 1- تعريف لجنة التدقيق:

لقد عرفت لجنة التدقيق من قبل الكندية للمحاسبين القانونيين (CTCA) بأنها: «لجنة مكونة من أعضاء مجلس إدارة الشركة الذي تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، وتتخلص نشاطاتها في ترشيح المدقق الخارجي ومناقشة نطاق ونتائج التدقيق معه، وكذلك مراجعة نظام الرقابة الداخلية للشركة والتأكد من فاعليته، وكذلك التأكد من تطبيق قواعد حوكمة الشركات في الشركة.

(50) صديقي مسعودة، مرجع سابق، ص 83.

(51) الأستاذ عباس التميمي، ملخص البحث المعنون آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة، ص 11.

كما عرفها ميخائيل بأنها لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة تتكون من عدد من الأعضاء غير التنفيذيين، ويحضر اجتماعات هذه اللجنة المدققين الداخليين والخارجيين إذا اقتضى الأمر ذلك، وتفوض هذه اللجنة صلاحيات العمل طبقاً للأحكام التي يقرها مجلس الإدارة، وترفع تقاريرها الدورية إلى رئيس مجلس الإدارة.

أ-2-وظائف وواجبات (مسؤوليات) لجنة التدقيق:

وتتمثل فيما يلي:

- مراجعة الكشوفات المالية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة.
 - التوصية بتعيين ومكافأة وإعفاء المدقق الخارجي.
 - مناقشة نطاق وطبيعة الأولويات في التدقيق والاتفاق عليها.
 - المناقشة مع المدققين الخارجيين لأية تحفظات أو مشكلات تنشأ أثناء عملية التدقيق.
 - المناقشة مع المدققين الخارجيين والداخليين لتقوية فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وإدارة المخاطر فيها.
 - الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي ومراجعة التقارير التي تقدمها والنتائج التي تتوصل إليها وتقديم التوجيهات للإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة .
 - القيام بأية واجبات تكلف بها من قبل مجلس الإدارة، والتي لها صلة بأعمال التدقيق والرقابة.
- ب- **لجنة المكافآت:** يجب أن تشكل لجان للمكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وفي مجال الشركات المملوكة للدولة تأكيداً على ضرورة أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة العليا معقولة وذلك لضمان تعزيز مصالح الشركة في الأمد البعيد من خلال جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية⁽⁵²⁾.

وتتمثل وظائف لجنة المكافآت وواجباتها فيما يلي:

- وضع سياسات لمزايا الإدارة العليا ومراجعتها والتوصية لمجلس الإدارة بالمصادقة عليها.
- اتخاذ خطوات لتعديل برامج مكافآت الإدارة العليا التي ينتج عنها دفعات لا ترتبط بشكلٍ معقول بأداء عضو الإدارة العليا.

ج- **لجنة التعيينات:** لهذه اللجنة مجموعة من الواجبات هي:

- أن تقوم لجنة التعيينات في الشركة مع مجلس الإدارة ومصادقة الوزير المختص بوضع المهارات والخبرات المطلوبة توافرها لدى مجلس الإدارة والموظفين المطلوبين.
- يجب على لجنة التعيينات أن تضع آليات ثقافة التعيين بنا يضمن الحصول على أفضل المرشحين المؤهلين.
- على اللجنة أنت تتوخى الموضوعية، وذلك بمقارنة مؤهلات ومهارات التقدم مع الوصفات الموضوعية من الشركات.
- يجب أن تقوم اللجنة بإعلان عن الوظيفة المطلوب إشغالها، ودعوة المؤهلين لتقديم طلباتهم للتعين.
- أن تقوم اللجنة مع بقية أعضاء مجلس الإدارة بتقديم المهارات المطلوبة للشركة باستمرار⁽⁵³⁾.

(52) الأستاذ عباس التميمي، المرجع الأخير، ص 13

(53) الأستاذ عباس التميمي، المرجع الأخير، ص 14.

2-2-التدقيق الداخلي:

تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دوراً مهماً في عملية الحوكمة، إذ إنَّها تعزز هذه العملية من زيادة قدرة المواطنين على مساءلة الشركة، حيث يقوم المدققون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية للعدالة، وتحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات المملوكة للدولة، وتقليل المخاطر المالية، وفي السياق يرى archambeault أن كل من التدقيق الداخلي والخارجي يعدُّ آلية مهمة من آليات المراقبة ضمن إطار هيكل الحوكمة، وبشكلٍ خاص فيما يتصل بضمان دقة نزاهة التقارير الداخلية، ومنع حالات الغش والتزوير، وقد اعترفت الهيئات المهنية والتنظيمية بأهمية وظيفة التدقيق الداخلي في عملية الحوكمة، فقد أكَّدت لجنة كاديبيري على أهمية مسؤولية المدقق الداخلي في منع واكتشاف الغش والتزوير ولتحقيق هذه الوظيفة لأهدافها يجب أن تكون مستقلة وتنظم بشكلٍ جيد وتستند على تشريع خاص بها.

وفي هذا الاتجاه يؤكِّد "Cohen Et El" على أنه يتم تقوية استغلالية هذه الوظيفة عندما ترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق بشكلٍ مباشر وليس إلى الإدارة، يضاف إلى ذلك أنه يمكن أن تزداد فاعلية لجنة التدقيق الداخلي عندما تكون قادرة على توزيع ملاك التدقيق الداخلي للحصول على معلومات مهمة عن قضايا خاصة بالشركة مثل تقوية نظام الرقابة الداخلية وتوعية السياسات المحاسبية المستخدمة⁽⁵⁴⁾.

(54) حساني رقية، مروة كرامة، حمزة فاطمة، المرجع سابق، ص 19.

الفرع الثاني: طرق الأساليب والحوكمة لتحسين الأداء المالي

وتتمثل في مجموعة من القنوات وهي:

1. زيادة فرص الوصول بمصادر التمويل الخارجي:

- التطبيق الجيد للحوكمة من شأنه أن يؤدي زيادة فرص الدخول لأسواق رأس المال وذلك من خلال:
- عدم قيام المقترضين بالعمل لمصلحة المقرض بالشكل الأفضل مما يعني إهمال ذوي المصالح المرتبطين بالشركة.

- عدم اتساق المعلومات بين الممولين والمقترضين نتيجة عن الإفصاح المحاسبي.

2. زيادة قيمة المسؤولية: يتكون ارتفاع قيمة المؤسسة ذلك من خلال ميل المستثمرين إلى دفع أسعار على الأسهم للمؤسسات التي تمتاز فيها الحوكمة الفاعلة كما إن انخفاض تكلفة رأس المال يترجم انخفاض التكلفة الاقتصادية في الخطر، بحيث يجعل منه قطراً أكثر جذباً للاستثمار.

3- تحسين العلاقات مع كل أصحاب المصالح: إن كل طرف من هذه الأطراف: المستثمرين البنوك، الموظفين، العمال الموردين، الحكومة، يراقب ويؤثر على إدارة المؤسسة بعدة طرق في محاولة للحصول على مكاسب، سواءً من خلال إدارة ومراقبة المؤسسة أو زيادة التدفقات النقدية وتحسين وضع المؤسسة، حيث تزداد ثروة المساهمين، إن قامت المؤسسة بتأدية الخدمات إلى عملائها بالشكل المطلوب، وكذلك إن حافظت على علاقات جيدة مع الموردين وعلى سمعة جيدة بالنسبة لالتزاماتها القانونية، مع ضرورة تواصلها مع المستثمرين من خلال القوائم المالية والاجتماعية المستثمرة والصراحة والابتعاد عن التضليل وتقديم الإفصاح اللازم في الوقت المناسب⁽⁵⁵⁾

4- تخفيض مخاطر الأزمات: إن فوائد المشروعات في الأسواق الناشئة أكثر تذبذباً في الأسواق المتطورة، ويرجع ذلك إلى أن المديرين في تلك الأسواق أقل تعقلاً وممارسة لحوكمة الشركات. وأوضحت العديد من الدراسات أن السبب الرئيسي لانهيئات المالية التي عرفتها الأسواق الآسيوية يهود بشكل محوري إلى ضعف التشريعات وبالتالي ضعف الحماية للمستثمرين مما يجعل صافي التدفقات النقدية أكثر حساسية لأحداث ذات الأثر السلبي التي تؤثر على مستوى ثقة المستثمرين في الأسواق، بحيث ينخفض العائد إلى الاستثمار بشكلٍ قد يقود إلى انهيار العملة وأسعار الأسهم⁽⁵⁶⁾.

(55) عبد الوهاب نصر علي، وشحاتة السيد شحاتة، المرجع السابق، ص 224.

(56) المرجع نفسه، ص 227.

خلاصة الفصل

حتى تتمكن المؤسسة الاقتصادية من تحديد نقاط الضعف والقوة في عملية تسييرها، كان لا بد عليها من القيام بعملية تقييم وتحسين أدائها المالي، وذلك باستخدام حوكمة الشركات بتطبيق مبادئها التي تصهر علي حماية أصولها وترشيد استخدام الموارد المتاحة بكل كفاءة وفعالية، ومن اجل بلوغ الأهداف المسطرة يتوجب على المؤسسة أن تستخدم معايير ومؤشرات مالية والتي تتمثل في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية مما يتوجب عليها تحقيق أربعة مراحل، وهي:

- جمع المعلومات الضرورية من أجل التخطيط.
 - قياس الأداء الفعلي.
 - مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المرغوبة فيها.
 - دراسة الانحرافات والفروقات وإصدار الاحكام التصحيحية.
- كل هذا من أجل ضمان تحقيق خصائص وميزات النمو والتوسع والاستمرارية للمؤسسة الاقتصادية.

تمهيد

بعد الانتهاء من الدراسة النظرية لحوكمة الشركات والأداء المالي، وحتى تكون دراستنا واقعية ارتأينا ان ندعمها بدراسة تطبيقية، فاخترنا شركة اليانس للتأمينات الجزائرية لتكون حقلنا لهذه الدراسة، إذ تعتبر هذه الشركة أول شركة خاصة تدخل بورصة الجزائر ومن بين الشركات التي تلتزم بتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة، إذ تلتزم بتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة، إذ تلتزم بميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر وهذا لكسب ثقة صغار المستثمرين وعامة المكنتبين في رأس مال الشركة، حيث هناك فصل بين الملكية والتسيير، وتهدف الدراسة الى إبراز واقع شركة اليانس ومدى التزامها بمبادئ الحوكمة وكذلك مدى مساهمة آلياتها في تفعيل الأداء المالي للشركة.

وبعد توضيح ذلك قسمنا الفصل الى مبحثين وهما :

المبحث الاول: تقديم شركة أليانس للتأمينات الجزائرية محل الدراسة

المبحث الثاني : دراسة وتحليل مقارنة للتوازنات المالية والنسب المالية قبل وبعد الحوكمة لشركة اليانس.

المبحث الاول : تقديم شركة أليانس للتأمينات الجزائرية محل الدراسة

ظهرت الحوكمة من أجل بعض الصراعات والمشاكل بين الملاك والمسيرين داخل الشركة، سواء كانت هذه الشركات اقتصادية أو مالية، حيث تعتبر هذه الأخيرة طريقة من طرق التسيير.

المطلب الاول: تعريف وأهداف شركة أليانس

الفرع الاول: تعريف بشركة أليانس

1- التعريف بشركة أليانس

يمكن تعريف الشركة محل الدراسة من خلال مايلي:

1- 1 نشأة شركة أليانس

إن إصدار قانون 95-07 من طرف وزارة المالية والذي يقوم على تحرير سوق التامين والسماح لدخول الشركات الأجنبية من إنشاء شركة أليانس للتامين، حيث تم اعتمادها من طرف وزارة المالية في 04 ديسمبر 2004 وتأسست من قبل مجموعة من المستثمرين فتم تعيين مقرها الاجتماعي في عقارات احمد خليفاتي في الطريق الوطني رقم 05، المحمدية، الجزائر، العاصمة، وقد نشرت في الجريدة الرسمية في 2004/10/05 وكان رقم السجل التجاري **BO971442** المسجلة في المركز الوطني للسجل التجاري.

كان رأس المال الأولي يقدر ب 500 مليون دولار جزائري، ولكن تمت زيادة رأس المال الشركة الى 800 مليون دولار في سنة 2010 وسيكون من المرجح ان ترتفع الى 2.2 مليار دينار امريكي وسوف تكون زيادة رأس المال عن طريق الاكتتاب العام وهذا وفقا للمرسوم 375-03 الصادر في 16 نوفمبر 2009 والمتمم للمرسوم التنفيذي 344-95 الصادر في 30 اكتوبر 1995.¹

1- 2 تعريف شركة أليانس

تعتبر أليانس للتأمينات شركة خاصة للتامين في كل الفروع وهي شركة ذات اسهم براس مال وطني، وقعت بداية نشاطها في سنة 2005، وذلك بحصولها على الاعتماد رقم 05/122 بتاريخ 30 جويلية 2005، قصد ممارسة عمليات التامين وإعادة التامين وفي سنة 2006 بدأت بمزاولة نشاطها في السوق، تنتهج الشركة مخطط مدروس يرمي الى انتشار محكم للوكالات عبر كامل التراب الوطني، والتي بواسطتها يتم ابتكار تطوير منتجات وخدمات تامين جديدة وتحكم افضل التكاليف العملياتية لتجسيد مستقبل واعد، بالإضافة السهر على تقديم خدمات تحظى برضا الزبائن ومن بينها الخدمة المتواصلة على مدار 24 ساعة وكافة ايام الاسبوع، والتي كانت الشركة سباقة في طرحها في سوق التأمينات، التي نجحت عبرها بكسب ثقة الزبائن والتواصل معهم .

توفر أليانس للتأمينات طاقما محترفا بكفاءة عالية تحرص على التزاماتها بتقديم نوعية التسيير المتميز، بفضل التحفيزات التي يحظى بها العاملون في شبكة الشركة، الشيء الذي يجعلها واحدة من اكبر الشركات اداء وحركية في سوق التامين الجزائري.

¹ Offre commerciale.ALIANCE ASSURANCES

وفيما يلي بعض المعلومات الخاصة بالشركة :

- يقدر راس مال الشركة ب 2.2 مليار دينار
- مدة حياة الشركة 99 سنة وتبدأ من تاريخ التسجيل في السجل التجاري
- تبدأ السنة المالية لشركة أليانس في 01 جانفي وتنتهي في 31 ديسمبر من كل سنة.
- تقدر محفظة زبائن الشركة أليانس ب 300.000 زبون .
- تقدر اليد العاملة في شركة أليانس ب 310 شخص.
- تحتل شركة أليانس للتأمينات نسبة 0.0025% بما يعادل المرتبة 70 في السوق العالمية.

تقسم شبكة التجارية لشركة أليانس إلى المديرية العامة بالجزائر العاصمة ، وخمس شركات جهوية تغطي 40 ولاية والمتمثلة في المديرية الجهوية للجزائر العاصمة ، المديرية الجهوية لتلمسان ، المديرية الجهوية لعنابة، المديرية الجهوية لسطيف، المديرية الجهوية لوهران ، وفي كل مديرية نجد وكالات مباشرة ووكالات عامة.

الفرع الثاني: أهداف شركة أليانس

تهدف شركة اليانس للمواصلة في مجال تجديد وتنويع شبكتها ، حيث تهدف في المقام الاول الى فتح وكالة رئيسية في عاصمة كل الوكالات لبلوغ 200 وكالة على الاقل تقوم بعرض وتوزيع خدماتها التامينية عبر التراب الوطني، كما ستواصل البحث وتطوير خدمات وعروض جديدة ملائمة لجميع الحاجات في مجال التامين ، حسب اتجاهات السوق الجزائري والشركات والمؤسسات الاقتصادية والهيئات العامة فيه، مع منح الافضلية لـ :

- الاستثمارات القادرة على تحسين تسيير المخاطر مع اولوية الوقاية
- تطبيقات مخاطر التسيير (تحديد المخاطر، تحليلات وخرائط) من أجل مرافقة الشركات في مشاريعها الاستثمارية ونظم الادارة فيها، وكذا في مجال تحديد احتياجات الاساسية في مجال التأمينات.
- السرعة في تسديد مبالغ التعويض عن الحوادث.¹

المطلب الثاني : منتجات والهيكل التنظيمي لشركة اليانس و اعلان عضويتها في الميثاق الجزائري لحوكمة الشركات

الفرع الاول :منتجات الشركة و اعلان عضويتها في الميثاق الجزائري لحوكمة الشركات

1- منتجات شركة اليانس

تتكون سلة المنتجات والخدمات التامينية لشركة أليانس ،حسب الطلب وحاجة الزبائن ،بوليصة التامين أو في شكل باقة تم اعدادها بمراعاة الاحتياجات الخاصة بالزبائن ،وتتمثل في هذه المنتجات فيمايلي:

- ✓ **التأمينات الموجهة للأفراد:** ويغطي هذا النوع من التأمينات كل من التامين على السيارات بما فيها المساعدة الحوادث الفردية (حياة / وفاة) المخاطر المتعددة للسكنات ،السفر (تأشيرة فضاء شنغن، عمرة الحج، ووجهات أخرى) ،الكوارث الطبيعية (cat – nat) والصحة والاحتياط.
- ✓ **التأمينات المهنية:** يغطي هذا النوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،المؤسسة المتوسطة الصناعية، المهن الحرة، الحرفيين والتجار، وتتمثل المنتجات المقدمة في هذا النوع التامين على السيارات

¹Offre commerciale.ALLIANCE ASSURANCES.

الفصل الثالث: دراسة دور آليات الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركة أليانس

(اسطول صغير او كبير) ،المساعدة (اسطول صغير او كبير)،المخاطر المتعددة المهنية (بما فيها المسؤولية المدنية وضمانات اخرى)،تامين المجموعة (إضافي صحة) ،الكوارث الطبيعية (cat – nat) ،نقل البضائع بحرا وجوا وبراء، أضرار المياه.

✓ **التامين على الأخطار الصناعية :** ويغطي هذا النوع الشركات الكبيرة وتتمثل المنتجات التي تقدمها في التامين على الحرائق ومخاطر ملحقة،تحطم الآلات ،المسؤولية المدنية العامة،المسؤولية المدنية المهنية (المنتجات المسلمة) ،خسائر الاستغلال بعد حريق او تحطم الآلات ،خسائر منتجات مخزنة في غرف التبريد،سرقة منتجات وسرقة الصندوق / الخزينة ،أنظمة الإعلام الآلي الصغيرة ،أسطول سيارات،) أكثر من 25 سيارة)،إضافي صحة لفائدة المستخدمين ،نقل البضائع (بحري جوي وبري) ،اضطرابات واحتجاجات شعبية

✓ **التأمينات على البناء والأعمال الهندسية :** ويغطي هذا النوع من التأمينات المسؤولية المدنية للمصمم (مكاتب الدراسات وهيئات المراقبة والمهندسين)،المسؤولية المدنية لمنجز المشروع (المشرف على الانجاز،المقاولون رئيسون أو المناولون في مجال الانجاز) جميع أخطار الورشات في الهندسة المدنية وكل اخطار تركيب الآلات والتجهيزات ،نقل وتخزين وسيط شامل لتجهيزات الورشة ،جميع اخطار شاحنات الورشات ،المسؤولية المدنية للوفاة،الحوادث الفردية للعاملين في الورشات ،تأمينات على نقل المنتجات والتجهيزات ،خسائر الاستغلال المسبق.

2- اعلان شركة أليانس للتأمينات أول شركة تعلن عضويتها في الميثاق الجزائري لحوكمة الشركات الجزائري

تعتبر شركة اليانس أول شركة تعلن عضويتها في الميثاق الجزائري لحوكمة الشركات الخاصة، وذلك بتاريخ 2009/03/11 الذي اصدر من قبل وزير الشركات الصغيرة والمتوسطة " مصطفى بن بده " وينص هذا الميثاق على ضمان الشفافية بالنسبة للشركات .

تتعهد الشركات الخاصة من خلال الالتزام بهذا الميثاق على ان تلتزم بالشفافية في المحاسبة ،التسيير،التعامل مع العملاء، الإدارة وجميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ،كما تلتزم الشركة بتأدية التزاماتها تجاه الدولة كدفع للضرائب وتامين العمال في الضمان الاجتماعي .

تطبق شركة أليانس أغلبية القواعد المنصوص عليها في ميثاق الجزائري لحوكمة الشركات،وذلك بنسبة تعادل 90 % ،كما أنها تعمل بجد لتحقيق نسبة 100 % ،أي تعمل على التطبيق الكامل لهذه القواعد ،التي تضمن لهم التسيير الجيد للشركة،وهذا وفق للمعايير الدولية،لان هذا الميثاق مستوحى من القواعد المطبقة في الدول المتقدمة .

كما أعلنت شركة اليانس أنها بتطبيق القواعد المنصوص عليها في ميثاق حوكمة الشركات الجزائري تطبق المبادئ الاساسية لتسيير الجيد ،التمثل اساسا في النزاهة،الشفافية ،المسؤولية،المساءلة

ان تطبيق شركة اليانس لقواعد هذا الميثاق نتج عنه عدة مزايا تدفع الشركة بأداء أفضل نذكر منها مايلي :

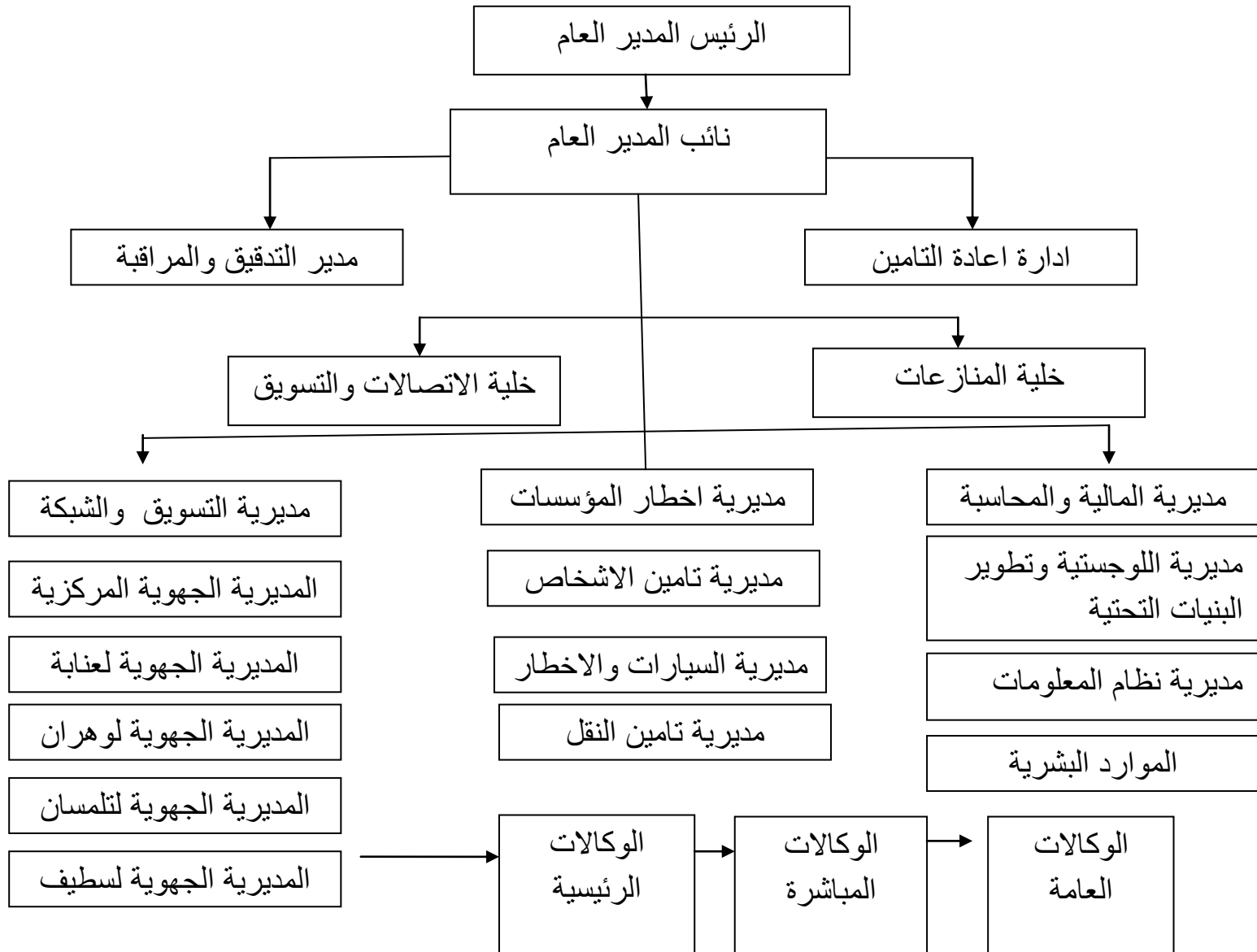
- ✓ زيادة ثقة المساهمين بالشركة و،وذلك بالتقدم والتطوير في تطبيق الشفافية في الشركة
- ✓ زيادة قدرة الشركة على المنافسة
- ✓ زيادة قيمة المضافة لشركة اليانس

✓ اثبات وجود شركات خاصة في الجزائر تستطيع العمل والتقدم وفق المعايير الدولية.¹

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة اليانس

تتميز كل شركة بهيكل تنظيمي خاص بها، ويتحدد هذا الهيكل حسب طبيعة عمل الشركة والمنتجات التي تقدمها، وللتوضيح أكثر تقسيم الهيكل التنظيمي لشركة اليانس

الشكل (05): الهيكل التنظيمي لشركة اليانس²



²www. ALLIANCE ASSURANCES.com

الفصل الثالث: دراسة دور آليات الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركة أليانس

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي و دراسة وتحليل مقارنة للتوازنات المالية والنسب المالية قبل وبعد الحوكمة لشركة أليانس.

. يتناول هذا المبحث عملية تقييم الأداء المالي لشركة أليانس، وهذا من خلال بعض المؤشرات المدروسة في الفصل الثاني، التي تقيس مدى نجاح شركة وتطورها، ودراسة وتحليل مقارنة للتوازنات والنسب المالية قبل وبعد الحوكمة.

المطلب الأول: قياس وتقييم الأداء المالي في شركة أليانس الفرع الأول: قياس وتقييم الأداء المالي في شركة أليانس قبل تطبيق الحوكمة 1- الميزانيات المالية المختصرة 2007-2008

من أجل قياس الأداء المالي لشركة أليانس، يجب أولاً تحويل ميزانيات المالية للشركة لميزانيات مالية مختصرة، حيث جمعنا معلومات من خلال التقارير المالية للشركة التي ورد فيها تطور الأصول والخصوم.

1.1. الميزانية المالية المختصرة لسنة 2007 من خلال المعلومات المقدمة من شركة أليانس

الجدول رقم 01: الميزانية المالية المختصرة لسنة 2007

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة	6082960000	الأموال الدائمة	7422680000
القيم الثابتة		الأموال الخاصة	7228090000
القيم الثابتة الأخرى		ديون طويلة ومتوسطة	194590000
الأصول المتداولة	5553180000	ديون قصيرة الأجل	4857340000
قيم الاستغلال			
القيم غير الجاهزة			
القيم الجاهزة	6438800000		
المجموع	12220020000	المجموع	12220020000

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معلومات ميزانية المالية لسنة 2007

2.1. الميزانية المالية المختصرة لسنة 2008 من خلال المعلومات المقدمة من شركة أليانس

الجدول رقم 02: الميزانية المالية المختصرة لسنة 2008

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة	628240000	الأموال الدائمة	7614040000
القيم الثابتة		الأموال الخاصة	749180000
القيم الثابتة الأخرى		ديون طويلة ومتوسطة	122240000
الأصول المتداولة	10838480000	ديون قصيرة الأجل	12128630000
قيم الاستغلال			
القيم غير الجاهزة			
القيم الجاهزة	2621790000		
المجموع	1974270000	المجموع	1974270000

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معلومات ميزانية المالية لسنة 2008

2. قياس وتقييم الأداء المالي بواسطة توازنات والنسب المالية

1.2. قياس وتقييم الأداء المالي بواسطة توازنات المالية:

من أجل معرفة مدى توازن السيول لدى شركة اليانس نقوم بقياس التوازنات المالية، وذلك من خلال حساب رؤوس أموال العاملة بالإضافة إلى الخزينة واحتياجات رأس المال العامل.

1-1-2- رؤوس الأموال العاملة:

يمكن قياس وتقييم الأداء المالي بواسطة رؤوس الأموال العاملة كما يلي:

- رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة-الأصول الثابتة
- رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة
- رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة.
- رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة.

الجدول رقم (3): قياس رؤوس الأموال العاملة 2007-2008

المؤشرات	السنوات	العملية	النتيجة
رؤوس الأموال العاملة	رأس المال العامل الصافي		
	2007	6082960000-7422680000	1339720000
	2008	6282400000-7614040000	1331640000
	رأس المال العامل الإجمالي		
	2007	5553180000	5553180000
	2008	10838480000	10838480000
	رأس المال العامل الخاص		
	2007	6082960000-7228090000	1145130000
	2008	6282400000-7491800000	1209400000
	رأس المال العامل الأجنبي		
	2007	7228090000-12220020000	4991930000
	2008	7491800000-19742670000	12250870000

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على المعلومات السابقة

1-1-1-2- تقييم رؤوس الأموال العاملة:

يمكن تقييم الأداء المالي بناءً على نتائج الجدول كما يلي:

- النسبة لرأس المال العامل الصافي: من خلال النتائج السابقة لاحظنا أن رؤوس الأموال العاملة الصافية موجبة لكل السنوات، ولكنها متفاوتة فيما بينها، إذ كانت النتائج المتحصل عليها على النحو التالي:
 - سنة 2007 تمثلت قيمته في 1339720000، نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي موجب، وهذا يوحي بأن الشركة في وضعية مريحة، ويدل هذا على أن الأموال الخاصة للشركة قد غطت التزاماتها.
 - سنة 2008: تمثلت قيمته في 1331640000، نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي موجب، وهذا يوحي بأن الشركة في وضعية مريحة، ويدل هذا على أن الأموال الخاصة للشركة قد غطت التزاماتها.

الفصل الثالث: دراسة دور آليات الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركة أليانس

- **النسبة لرأس المال العامل الإجمالي:** نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن رؤوس الأموال العاملة الإجمالية كلها موجبة، ولكنها تختلف من سنة إلى أخرى تمثلت فيما يلي:
- سنة 2007 تمثلت قيمته في 5553180000 ، وهنا نلاحظ أن قيمة الأصول المتداولة كبيرة، وهذا راجع إلى أن الشركة لديها فائض من الأموال عليها إعادة استثماره، لأنه يعتبر أموال مجمدة لدى شركة.
 - سنة 2008: تمثلت قيمته في: 10838480000، نلاحظ أن قيمة الأصول المتداولة ارتفعت، وهذا راجع إلى الارتفاع في قيم الاستغلال أو قيم الجاهزة.
- **النسبة لرأس المال العامل الخاص:** لاحظنا أن رؤوس الأموال العاملة الخاصة مثلت قيم موجبة و ستمثلت فيما يلي:
- سنة 2007: تمثلت قيمته في: 1145130000 ، نلاحظ أن هته القيمة موجبة، وهذا يوحي بأن الشركة قامت بعدم بالاستدانة، وأن أموالها الخاصة غطت التزاماتها.
 - سنة 2008: تمثلت قيمته في: 120940000 نلاحظ أن قيمة رأس المال الخاص موجب، وهذا يعني أن أموالها الخاصة للشركة غطت التزاماتها.
- **النسبة لرأس المال العامل الأجنبي:** يمكن تقييمها على النحو التالي:
- سنة 2007: نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي موجب ويقدر ب: 4991930000، نلاحظ ان هذه القيمة معتبرة وهذا يدل على أن الشركة تعتمد في تمويلها على جزء من الديون، ولكن على الشركة عدم التمادي في الاستدانة لكي لا تقع في خطر الإفلاس.
 - سنة 2008: نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي موجب ويقدر ب: 12205870000، نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الأجنبي ارتفع، وهذا راجع إلى ارتفاع معتبر في قيمة الديون.

1-1-2- احتياجات رأس المال العامل من الخزينة:

يمكن قياس وتقييم احتياجات رأس المال العامل والخزينة من خلال ما يلي:

احتياجات رأس المال العامل = (مجموع الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) - (مجموع الديون قصيرة الأجل – السلفيات المصرفية)

- الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

جدول رقم (4): قياس احتياجات رأس المال العامل والخزينة 2007-2008

المؤشرات	السنوات	العملية	النتيجة
احتياجات رأس المال العامل والخزينة	احتياجات رأس المال العامل		
	2007	(5553180000-643880000)	51960000
	2008	(10838480000-2621790000)	(3911940000)
	الخزينة		
	2007	51960000-1339720000	1287760000
	2008	3911940000+1331640000	5243580000

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على المعلومات السابقة

1-2-2-2- تقييم احتياجات رأس المال العامل:

يمكن تقييم الأداء المالي بناءً على نتائج الجدول السابق كما يلي:

- احتياجات رأس المال العامل قيمت كما يلي:
 - سنة 2007: نلاحظ احتياجات رأس المال العامل موجب، حيث كانت قيمتها: 51960000 أي أن موارد الدورة غطت احتياجات التمويل، وعلى الشركة محاولة الاستبعاد عن الاستدانة.
 - سنة 2008: نلاحظ احتياجات رأس المال العامل سالبة، حيث كانت قيمتها (3911940000) ، وهذا يعني أن موارد التمويل للشركة لم تغطي احتياجات التمويل.
- **الخزينة:** يمكن توضيح قيم التغيير في الخزينة من خلال الجداول أعلاه كما يلي:
 - سنة 2007: نلاحظ أن قيمة الخزينة موجب، حيث بلغت 1287760000 ، وهذا يدل على أن الشركة لديها سيولة باستطاعتها تغطية التزاماتها قصيرة الأجل.
 - سنة 2008: نلاحظ أن قيمة الخزينة موجب، حيث بلغت 5243580000 ، وهذا يدل على أن الشركة تمتلك سيولة يمكنها تغطية التزاماتها قصيرة الأجل.

2-2- قياس وتقييم الأداء المالي عن طريق النسب المالية:

يمكن قياس وتقييم الأداء المالي لشركة التأمين عن طريق النسب المالية كما يلي:

1-2-2-2- نسب الرفع المالي: وتقاس هذه المجموعة عن طريق العلاقات التالية:

- نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الخصوم = إجمالي الديون / إجمالي الأصول.
- نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية = الخصوم المتداولة / حقوق الملكية.
- نسبة التمويل قصير الأجل إلى إجمالي الديون = قروض قصيرة الأجل / إجمالي القروض.

والجدول الموالي يوضح النتائج التي حققتها شركة أليانس للتأمينات 2007-2008

جدول رقم (5): قياس نسب الرفع المالي 2007-2008.

المؤشرات	السنوات	العملية	النتيجة
نسبة الرفع المالي	نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول		
	2007	12220020000/5051930000	0.41
	2008	19742670000/12250870000	0.62
	نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية		
	2007	7228090000/4857340000	0.67
	2008	7491800000/12128630000	1.61
	نسبة التمويل قصير الأجل إلى إجمالي الديون		
	2007	5051930000/4857340000	0.96
	2008	12250870000/12128630000	0.99

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على المعلومات السابقة

الفصل الثالث: دراسة دور آليات الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركة أليانس

2-2-2-2-نسب السيولة:

وتقاس هذه المجموعة عن طريق العلاقات التالية:

- نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة.
- نسبة النقدية = (النقد + الأوراق المالية قصيرة الأجل) / المطلوبات المتداولة.

والجدول الموالي يوضح النتائج التي حققها شركة أليانس للتأمينات 2007-2008

جدول رقم (6): قياس نسب السيولة 2007-2008

المؤشرات	السنوا ت	العملية	النتيجة
نسبة السيولة	نسبة التداول		
	2007	4857340000/5553180000	1.14
	2008	12128630000/10838480000	0.89
	نسبة النقدية		
	2007	4857340000/643880000	0.13
	2008	12128630000/2621790000	0.21

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على المعلومات السابقة

2-2-3-نسبة الربحية: وتقاس عن طريق العلاقات التالية:

- العائد على حقوق الملكية = الربح الصافي / حقوق الملكية.
- الربحية المالية = نتيجة السنة المالية / الأموال الخاصة.

والجدول الموالي يوضح النتائج التي حققها شركة أليانس للتأمينات 2007-2008

جدول رقم (7): قياس نسبة الربحية 2007-2008

المؤشرات	السنوات	العملية	النتيجة
نسبة الربحية	العائد على حقوق الملكية		
	2007	7228090000/2064880000	0.28
	2008	7491800000/1258360000	0.16

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على المعلومات السابقة

➤ تقييم النسب المالية

يمكن تقييم الاداء المالي بناء على نتائج الجداول السابقة كمايلي :

➤ نسبة الرفع المالي :

يمكن تقييم نسبة الرفع المالي لفترة 2007-2008 على النحو التالي :

سنة 2007-2008: نلاحظ ان نسبة اجمالي الديون الى اجمالي الاصول ارتفعت من 41% الى 62 % وهذا يدل على ان الشركة تعتمد في تغطية اصولها على الديون، اما نسبة الخصوم المتداولة الى نسبة حقوق الملكية تساوي ما قيمتها من 67% الى 16.1 % نلاحظ انخفاض كبير وعلى الشركة تخفيض جزء من الديون قصيرة الاجل كما ان عليها البحث عن مصادر تمويل اخرى،و بالنسبة لاجمالي الديون

الفصل الثالث: دراسة دور آليات الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركة أليانس

الى صافي الديون قصيرة الاجل تتمثل قيمته بين الى 96% الى 99% ويدل هذا الارتفاع على ان الشركة تعتمد في تمويلها الخارجي على نسبة كبيرة جدا من الديون قصيرة الاجل .

نسبة السيولة: يمكن تقييم نسب السيولة على النحو التالي :

سنة 2007-2008: نلاحظ ان نسب التداول هنا تشير الى ما قيمته من 11.4% وهذه النسب جيدة بالنسبة للشركة حيث تدل على ان الشركة تمول اصولها المتداولة بالديون قصيرة الاجل، اما بالنسبة للسيولة النقدية تشير الى ما قيمته من 13% الى 21% نلاحظ ارتفاع في السيولة النقدية وذلك راجع الى ان الشركة تحتاج الى جزء من الاموال من اجل تغطية التزاماتها.

نسبة الربحية: يمكن تقييمها على النحو التالي :

سنة 2007-2008: نلاحظ ان العائد على حقوق الملكية شهد انخفاض من 28% الى 16% وهذا راجع الى ان الشركة لم تحقق عوائد عند استثمار اموالها وان الشركة في وضعية مالية غير مريحة .

الفرع الثاني: قياس وتقييم الأداء المالي في شركة أليانس بعد تطبيق الحوكمة

1. الميزانيات المالية المختصرة 2010-2014

من اجل قياس الأداء المالي لشركة أليانس، يجب أولاً تحويل ميزانيات المالية للشركة لميزانيات مالية مختصرة، حيث جمعنا معلومات من خلال التقارير المالية للشركة التي ورد فيها تطور الأصول والخصوم.

1-1 الميزانية المالية المختصرة لسنة 2010 من خلال المعلومات المقدمة من شركة أليانس

الجدول رقم 08: الميزانية المالية المختصرة لسنة 2010

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
321450857300	الأموال الدائمة	199570162076	الأصول الثابتة
245320344548	الأموال الخاصة	70223328040	القيم الثابتة
76130512754	ديون طويلة ومتوسطة	129346834000	القيم الثابتة الأخرى
264015905300	ديون قصيرة الأجل	583471060900	الأصول المتداولة
		52229774943	قيم الاستغلال
		165548609600	القيم غير الجاهزة
		365692676400	القيم الجاهزة
585466762600	المجموع	585466762600	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معلومات ميزانية المالية لسنة 2010

2.1 الميزانية المالية المختصرة لسنة 2011 من خلال المعلومات المقدمة من شركة أليانس

الفصل الثالث: دراسة دور آليات الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركة أليانس

الجدول رقم 09: الميزانية المالية المختصرة لسنة 2011

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
2966418535	الأموال الدائمة	280.268.013.773	الأصول الثابتة
196.844.986.748	الأموال الخاصة	102.261.957.505	القيم الثابتة
997.968.667.82	ديون طويلة ومتوسطة	178.006.056.268	القيم الثابتة الأخرى
366.401.833.438	ديون قصيرة الأجل	382.775.673.195	الأصول المتداولة
		471.315.301.82	قيم الاستغلال
		235.778.173.934	القيم غير الجاهزة
		998.659.690.79	القيم الجاهزة
663.043.686.968	المجموع	663.043.686.968	المجموع

3.1. الميزانية المالية المختصرة لسنة 2012 من خلال المعلومات المقدمة من شركة أليانس

الجدول رقم 10: الميزانية المالية المختصرة لسنة 2012

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
304023225	الأموال الدائمة	222.938.875.191	الأصول الثابتة
220.138.480415	الأموال الخاصة	104.422.164.408	القيم الثابتة
838.847.445.62	ديون طويلة ومتوسطة	118.516.710.783	القيم الثابتة الأخرى
35.144.756.5106	ديون قصيرة الأجل	432.5319.14.982	الأصول المتداولة
		464.926.388.82	قيم الاستغلال
		220.449.395.115	القيم غير الجاهزة
		165.589.880.895	القيم الجاهزة
655.470.790.083	المجموع	655.470.790.083	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معلومات ميزانية المالية لسنة 2012

4.1. الميزانية المالية المختصرة لسنة 2013 من خلال المعلومات المقدمة من شركة أليانس

الجدول رقم 11: الميزانية المالية المختصرة لسنة 2013

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
329.756.884.670	الأموال الدائمة	244.837.908.524	الأصول الثابتة
.256.871060.497	الأموال الخاصة	105.035.288.090	القيم الثابتة
728.858.241.73	ديون طويلة ومتوسطة	139.802.620.434	القيم الثابتة الأخرى
380.967.553.410	ديون قصيرة الأجل	465.886.529.557	الأصول المتداولة
		529.934.468.35	قيم الاستغلال
		248.370.927900	القيم غير الجاهزة
		164.522.154.719	القيم الجاهزة
710.724.438.081	المجموع	710.724.438.081	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معلومات ميزانية المالية لسنة 2013

الفصل الثالث: دراسة دور آليات الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركة أليانس

5-1. الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014 من خلال المعلومات المقدمة من شركة أليانس

الجدول رقم 12: الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
340.362.378.393	الأموال الدائمة	275.565.955.851	الأصول الثابتة
273.707.926.883	الأموال الخاصة	106.156.308.861	القيم الثابتة
666.544.515.10	ديون طويلة ومتوسطة	169.409.646.990	القيم الثابتة الأخرى
395.491.561.959	ديون قصيرة الأجل	460.287.984.501	الأصول المتداولة
		488.088.117.51	قيم الاستغلال
		253.454.322.491	القيم غير الجاهزة
		158.024.850.258	القيم الجاهزة
735.853.940.352	المجموع	735.853.940.352	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معلومات ميزانية المالية لسنة 2014

2. قياس وتقييم الأداء المالي بواسطة توازنات والنسب المالية

1.2. قياس وتقييم الأداء المالي بواسطة توازنات المالية:

من أجل معرفة مدى توازن السيول لدى شركة أليانس نقوم بقياس التوازنات المالية، وذلك من خلال حساب رؤوس أموال العاملة بالإضافة إلى الخزينة واحتياجات رأس المال العامل.

1-1-2 رؤوس الأموال العاملة:

يمكن قياس وتقييم الأداء المالي بواسطة رؤوس الأموال العاملة كما يلي:

- رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة
- رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة
- رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة.
- رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة.

الجدول رقم (13): قياس رؤوس الأموال العاملة 2010-2014

المؤشرات	السنوات	العملية	النتيجة
رؤوس الأموال العاملة	رأس المال العامل الصافي		
	2010	199570162076-321450857300	121880695300
	2011	280.268.013.77 - 101.765.316.64	(178.502.697.13)
	2012	222.938.875.19 - 841.048.829.7	(138.833.992.22)
	2013	244.837.908.52 - 329.756.884.67	849.189.761.5
	2014	275.565.955.85 - 340.362.378.393	647.964.225.00
	رأس المال العامل الإجمالي		
	2010	583471060900	583471060900
	2011	382.775.673.19	382.775.673.19
	2012	432.531.914.89	432.531.914.89
	2013	465.886.529.55	465.886.529.55
	2014	460.287.984.50	460.287.984.50
	رأس المال العامل الخاص		
	2010	199570162076-245320344548	45750182500
	2011	280.268.013.77 - 196.844.986	(278.299.563.91)
	2012	222.938.875.19 - 220.138.41	(222.718.736.78)
	2013	244.837.908.52 - 256.871.060.49	120.331.519.7
	2014	275.565.955.85 - 273.707.926.88	(185.802.897)
	رأس المال العامل الأجنبي		
	2010	245320344548-585466762600	340146418100
2011	196.844.986 - 663.043.686.96	661.075.237.10	
2012	220.138.41 - 655.470.790.08	655.250.651.67	
2013	256.871.060.49 - 710.724.438.08	453.853.377.59	
2014	273.707.926.88 - 735.853.940.35	462.146.013.47	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على المعلومات السابقة

2-1-2- تقييم رؤوس الأموال العاملة:

يمكن تقييم الأداء المالي بناءً على نتائج الجدول كما يلي:

- النسبة لرأس المال العامل الصافي: من خلال النتائج السابقة لاحظنا أن رؤوس الأموال العاملة الصافية موجبة لكل السنوات، ولكنها متفاوتة فيما بينها، إذ كانت النتائج المتحصل عليها على النحو التالي:
 - سنة 2010 تمثلت قيمته في 121880695300 نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي موجب، وهذا يوحي بأن الشركة في وضعية مريحة، ويدل هذا على أن الأموال الخاصة للشركة غطت التزاماتها.
 - سنة 2011 تمثلت قيمته في (178.502.697.13)، نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي سالب، وهذا يوحي بأن الشركة في وضعية غير مريحة، ويدل هذا على أن الأموال الخاصة للشركة لم تغط التزاماتها.

الفصل الثالث: دراسة دور آليات الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركة أليانس

- سنة 2012: تمثلت قيمته في (138.833.992.22)، نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي سالب، وهذا يوحي بأن الشركة في وضعية غير مريحة، ويدل هذا على أن الأموال الخاصة للشركة لم تغط التزاماتها.
- سنة 2013: تمثلت قيمته في : 849.189.761.5 ، وها يدل على أن الشركة في وضعية مريحة، وعلى الشركة أن تعيد استثمار هذا الفائض من الأموال لأنه يعتبر أموال مجمدة، وبالتالي استغلال هذه الاموال من أجل زيادة هذه العوائد، أي يدل هذا على أن الشركة لم تحاول استغلال رأس مالها.
- سنة 2014: تمثلت قيمته في: 647.964.225.4 ، وها يدل على أن الشركة في وضعية مريحة، ونلاحظ أيضاً أن مقدار رأس المال العامل الصافي موجب، ولكن بقيمة أقل من السنة السابقة، وهذا يوحي بأن الشركة قامت باستغلال الفائض من الأموال.
- النسبة لرأس المال العامل الإجمالي: نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن رؤوس الأموال العاملة الإجمالية كلها موجبة، ولكنها تختلف من سنة إلى أخرى تمثلت فيما يلي:
- سنة 2010 تمثلت قيمته في: 340146418100 ، وهنا نلاحظ أن قيمة الأصول المتداولة كبيرة، وهذا راجع إلى أن الشركة لديها فائض من الأموال عليها إعادة استثماره، لأنه يعتبر أموال مجمدة لدى شركة.
- سنة 2011 تمثلت قيمته في: 382.775.673.19 ، وهنا نلاحظ أن قيمة الأصول المتداولة كبيرة، وهذا راجع إلى أن الشركة لديها فائض من الأموال عليها إعادة استثماره، لأنه يعتبر أموال مجمدة لدى شركة.
- سنة 2012: تمثلت قيمته في: 432.531.914.89، نلاحظ أن قيمة الأصول المتداولة انخفضت، وهذا راجع إلى الانخفاض في قيم الاستغلال.
- سنة 2013: تمثلت قيمته في: 465.886.529.55، نلاحظ أن قيمة الأصول المتداولة ارتفعت قليلاً مقارنة بالسنة التي قبلها، وهذا الارتفاع راجع إلى ارتفاع قيم الاستغلال.
- سنة 2014، تمثلت قيمته في: 460.287.984.50، نلاحظ أن قيمة الأصول المتداولة قد انخفضت قليلاً مقارنة بالسنة التي قبلها وهذا راجع إلى انخفاض قيم الاستغلال والقيم الجاهزة.
- النسبة لرأس المال العامل الخاص: لاحظنا أن رؤوس الأموال العاملة الخاصة مثلت قيم موجبة وأخرى سالبة، تمثلت فيما يلي:
- سنة 2010: تمثلت قيمته في : 45750182500، نلاحظ أن القيمة موجبة، وهذا يوحي بأن الشركة ، أموالها الخاصة غطت التزاماتها.
- سنة 2011: تمثلت قيمته في : (278.299.563.91)، نلاحظ أن هته القيمة سالبة، وهذا يوحي بأن الشركة قامت بالاستدانة، وأن أموالها الخاصة لم تغط التزاماتها.
- سنة 2012: تمثلت قيمته في: (222.718.736.78)، نلاحظ أن قيمة رأس المال الخاص سالبة، وهذا يعني أن أموالها الخاصة للشركة لم تغط التزاماتها.
- سنة 2013: تمثلت قيمته في: 120.331.519.7، نوهذا يوحي بأن الشركة في وضعية مريحة، ويدل على أن الشركة قامت بتغطية التزاماتها الطويلة والقصيرة، ويعني أن لديها فائض من الأموال.
- سنة 2014: تندت قيمة رأس المال الخاص إلى السالبة، وذلك إلى قيمته (185.802.897)، وهذا يوحي بأن الشركة قامت بالاستدانة بقيمة كبيرة جداً، وأن أموالها الخاصة لم تغط التزاماتها.
- النسبة لرأس المال العامل الأجنبي: يمكن تقييمها على النحو التالي:

الفصل الثالث: دراسة دور آليات الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركة أليانس

- سنة 2010: نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي موجب ويقدر ب: 340146418100 ، نلاحظ أن هذه القيمة معتبرة وهذا يدل على أن الشركة تعتمد في تمويلها على جزء من الديون، ولكن على الشركة عدم التمادي في الاستدانة لكي لا تقع في خطر الإفلاس.
- سنة 2011: نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي موجب ويقدر ب: 661.075.237.10، نلاحظ أن هذه القيمة معتبرة وهذا يدل على أن الشركة تعتمد في تمويلها على جزء من الديون، ولكن على الشركة عدم التمادي في الاستدانة لكي لا تقع في خطر الإفلاس.
- سنة 2012: نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي موجب ويقدر ب: 655.250.651.67، نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الأجنبي انخفض، وهذا راجع إلى انخفاض معتبر في قيمة الديون.
- سنة 2013: تمثلت قيمته في: 453.853.377.59، نلاحظ أن رأس مال العامل الأجنبي قد انخفض مقارنة بالسنة السابقة، وهذا راجع إلى انخفاض في قيمة الديون، وارتفاع قليل في الأموال الخاصة.
- سنة 2014: تمثلت في : 462.146.013.47، نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي ارتفع قليلاً، مقارنة بالسنة السابقة، وهذا راجع لارتفاع الأموال الخاصة وانخفاض قليل في الديون.

2-1-2 احتياجات رأس المال العامل من الخزينة:

يمكن قياس وتقييم احتياجات رأس المال العامل والخزينة من خلال ما يلي:

- احتياجات رأس المال العامل = (مجموع الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) - (مجموع الديون قصيرة الأجل – السلفيات المصرفية)
- الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

والجدول الموالي يوضح النتائج التي حققها شركة أليانس للتأمينات 2010-2014

جدول رقم (14): قياس احتياجات رأس المال العامل والخزينة 2010-2014

المؤشرات	السنوات	العملية	النتيجة
احتياجات رأس المال العامل والخزينة	احتياجات رأس المال العامل		
	2010	264015905300-(365692676400-583471060900)	(462375208)
	2011	366.401.833.43 -(998.659.690.7- 382.775.673.19)	(329.124.819.3)
	2012	351.447.565.106 -(165.589.880.89 – 432.531.9148)	(363.681.234)
	2013	380.967.553.41 -(164.522.154.71 – 465.886.525.5)	(498.901.055.6)
	2014	395.491.561.95 -(158.024.850.25 8– 460.287.984.501)	(932.284.276.0)
	الخزينة		
	2010	462375208+121880695300	122343070200
	2011	329.124.819.3 + 178.502.697.13-	(145.590.215.2)
	2012	363.681.234 + 138.833.992.22-	(135.197.199)
2013	498.901.055.6 + 849.189.76.15	134.809.081.7	
2014	932.284.276. 0+ 647.964.225.00	74119265260	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على المعلومات السابقة

3-1-2 تقييم احتياجات رأس المال العامل:

يمكن تقييم الأداء المالي بناءً على نتائج الجدول السابق كما يلي:

➤ احتياجات رأس المال العامل قيمت كما يلي:

- سنة 2010: نلاحظ احتياجات رأس المال العامل سالبة، حيث كانت قيمتها: (462375208) ، أي أن موارد الدورة لم تغطي احتياجات التمويل، وعلى الشركة محاولة الحصول على الديون قصيرة الأجل من أجل تغطية التزاماتها نشاطها.
- سنة 2011: نلاحظ احتياجات رأس المال العامل سالبة، حيث كانت قيمتها: (329.124.819.3)، أي أن موارد الدورة لم تغطي احتياجات التمويل، وعلى الشركة محاولة الحصول على الديون قصيرة الأجل من أجل تغطية التزاماتها نشاطها.
- سنة 2012: نلاحظ احتياجات رأس المال العامل سالبة، حيث كانت قيمتها (363.681.234) ، وهذه القيمة كبيرة، وهذا يعني أن موارد التمويل للشركة لم تغطي احتياجات التمويل.
- سنة 2013: نلاحظ احتياجات رأس المال العامل سالبة، حيث ارتفعت عن السنة الماضية وتمثلت في (498.901.055.6)، وهذا يعني أن الشركة لم تحسن من وضعيتها، حيث لم تستطع تغطية احتياجات تمويلها بموارد تمويلها جزئياً.
- سنة 2014: احتياجات رأس المال العامل سالبة، حيث ارتفعت أكثر من السنة الماضية وتمثلت في (498.901.055.6) ويدل هذا على ارتفاع في قيمة الاحتياطات وأن الشركة في وضعية سيئة، وهذا ما أظهرته الزيادة في رأس المال.
- **الخزينة:** يمكن توضيح قيم التغيير في الخزينة من خلال الجداول أعلاه كما يلي:
- سنة 2010: نلاحظ أن قيمة الخزينة موجبة، حيث بلغت 122343070200، وهذا يدل على أن الشركة لديها سيولة و يمكن تغطية التزاماتها قصيرة الأجل.
- سنة 2011: نلاحظ أن قيمة الخزينة سالبة، حيث بلغت (145.590.215.2) ، وهذا يدل على أن الشركة ليس لديها سيولة ولا يمكن تغطية التزاماتها قصيرة الأجل.
- سنة 2012: نلاحظ أن قيمة الخزينة سالبة، حيث بلغت (135.197.199) ، وهذا يدل على أن الشركة ليس لديها سيولة ولا يمكن تغطية التزاماتها قصيرة الأجل.
- سنة 2013: نلاحظ أن قيمة الخزينة موجبة، حيث بلغت 134.809.081.7 ، وهذا يدل على أن الشركة لديها سيولة ولا يمكن تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، وبالتالي نلاحظ أن لديها فائض في الأموال عليها أن تستغلها في استثمارات جديدة، لن هذه الأموال عبارة على أموال مجمدة.
- سنة 2014: نلاحظ أن قيمة الخزينة ارتفعت، حيث بلغت 161.192.6530 ، وهذا المقدار موجب ولكنه ليس كبير، حيث يدل على أن هناك تجميد في أموال الشركة، يجب إعادة استثمارها.

2-2- قياس وتقييم الأداء المالي عن طريق النسب المالية:

يمكن قياس وتقييم الأداء المالي لشركة التأمين عن طريق النسب المالية كما يلي:

2-2-1- نسب الرفع المالي: وتقاس هذه المجموعة عن طريق العلاقات التالية:

- نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الخصوم = إجمالي الديون/إجمالي الأصول.
- نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية = الخصوم المتداولة/حقوق الملكية.

الفصل الثالث: دراسة دور آليات الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركة أليانس

- نسبة التمويل قصير الأجل إلى إجمالي الديون = قروض قصيرة الأجل / إجمالي القروض.

والجدول الموالي يوضح النتائج التي حققتها شركة أليانس للتأمينات 2010-2014.

جدول رقم (15): قياس نسب الرفع المالي 2010-2014.

المؤشرات	السنوات	العملية	النتيجة
نسبة الرفع المالي	نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول		
	2010	585466762600/340146418100	0.58
	2011	663.043.686.968 / 466.198.7002	0.703
	2012	655.470.790.083 / 435.332.309.7	0.664
	2013	710.724.438.081 / 453.853.377.6	0.638
	2014	735.853.940.352 / 462.146.013400	0.66
	نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية		
	2010	245320344548/264015905300	1.07
	2011	196.844.986.7 / 366.401.833.4	1.86
	2012	220.138.415 / 351.447.565	1.60
	2013	256.871.060.497 / 380.967.553.41	1.48
	2014	273.707.926.883 / 395.491.561.959	1.70
	نسبة التمويل قصير الأجل إلى إجمالي الديون		
	2010	340146418100/264015905300	0.77
	2011	466.198.7002 / 366.401.833.4	0.78
	2012	435.332.309.7 / 351.447.565	0.80
	2013	453.853.377.6 / 380.967.553.41	0.83
	2014	462.146.0134 / 395.491.561.959	0.85

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على المعلومات السابقة

الفصل الثالث: دراسة دور آليات الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركة أليانس

2-2-2-2-2-2 نسب السيولة:

وتقاس هذه المجموعة عن طريق العلاقات التالية:

- نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة.
- نسبة النقدية = (النقد + الأوراق المالية قصيرة الأجل) / المطلوبات المتداولة.

جدول رقم (16): قياس نسب السيولة 2010-2014.

المؤشرات	السنوا ت	العملية	النتيجة
نسبة السيولة	نسبة التداول		
	2010	264015905300/58347106090	0.22
	2011	366.401.833.4 /382.775.673.19	1.04
	2012	351.447.565 /432.531.914.8	1.23
	2013	380.967.553.41 /465.886.529.5	1.22
	2014	395.491.561.959 /460.287.987.501	1.16
	نسبة النقدية		
		264015905300/365692676400	1.38
	2011	366.401.833.438/ 998.659.690.79	0.27
	2012	351.447.565 .62/ 165.589.880.89	0.47
2013	380.967.553.41/16452215471	0.43	
2014	395.491.561.959/158.024.850.258	0.49	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على المعلومات السابقة

2-2-3-2-2-2 نسبة الربحية: وتقاس عن طريق العلاقات التالية:

- العائد على حقوق الملكية = الربح الصافي / حقوق الملكية.
- الربحية المالية = نتيجة السنة المالية / الأموال الخاصة.
- نسبة الرحية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال - المصاريف المالية // الأموال الدائمة

والجدول الموالي يوضح النتائج التي حققها شركة أليانس للتأمينات 2007-2008

جدول رقم (17): قياس نسبة الربحية 2010-2014

المؤشرات	السنوات	العملية	النتيجة
نسبة الربحية	العائد على حقوق الملكية		
	2010	24532034454/19800990960	0.8
	2011	1968449867/3646150086	1.85
	2012	220138415/232934936	1.05
	2013	25687106047/36732580082	1.43
	2014	273707926883/35526991928	0.12

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على المعلومات السابقة

3-2-2 تقييم النسب المالية

يمكن تقييم الاداء المالي بناء على نتائج الجداول السابقة كمايلي :

- نسبة الرفع المالي :

يمكن تقييم نسبة الرفع المالي لفترة 2010-2014 على النحو التالي :

سنة 2010-2014 نلاحظ ان نسبة اجمالي الديون الى اجمالي الاصول ارتفعت من 58% الى 70% الى 66 % وهذا يدل على ان الشركة تعتمد في تغطية اصولها على الديون، اما نسبة الخصوم المتداولة الى نسبة حقوق الملكية تساوي ما قيمتها بين 10.7% الى 18% الى 14.8% الى 17% نلاحظ ام هذه القيم كبيرة وعلى الشركة تخفيض جزء من الديون قصيرة الاجل كما ان عليها البحث عن مصادر تمويل اخرى، و بالنسبة لاجمالي الديون الى صافي الديون قصيرة الاجل تتمثل قيمته بين 77% الى 78% الى 80% الى 83% الى 85% ويدل هذا الارتفاع على ان الشركة تعتمد في تمويلها الخارجي على نسبة كبيرة جدا من الديون قصيرة الاجل مما يزيد من خطورة الوضع الهيكلي المالي لان ديون قصيرة الاجل وقتها قصيرة وعليه قد تفه الشركة في خطر عدم السداد وهذا يؤدي بها التعرض الى مشاكل مالية وبالتالي الوقوع في عسر مالي شديد قد يؤدي بها الى الافلاس.

نسبة السيولة: يمكن تقييم نسب السيولة على النحو التالي :

سنة 2010-2014: نلاحظ ان نسب التداول هنا تشير الى ما قيمته من 22% الى 10.4% الى 12.3% الى 12.2% الى 11.6% وهذه النسب جيدة بالنسبة للشركة حيث تدل على الشركة تمويل اصولها المتداولة بالديون قصيرة الاجل، اما بالنسبة للسيولة النقدية تشير الى ما قيمته من 13.8% الى 27.8% الى 47% الى 43% الى 49% نلاحظ ارتفاع في السيولة النقدية وذلك راجع الى ان الشركة تحتاج الى جزء من الاموال من اجل تغطية التزاماتها.

نسبة الربحية: يمكن تقييمها على النحو التالي :

سنة 2010-2014: نلاحظ ان العائد على حقوق الملكية شهد ارتفاع 80% وهذا راجع الى ان الشركة تحقق عوائد عند استثمار اموالها وان الشركة في وضعية مالية مريحة ثم انخفضت الى 18.5% الى 10.5% الى 14.3% الى 12% اي ان العوائد التي تنتج عن عملية الاستثمار انخفضت ولكن هذا لا يوحي ان وضعية الشركة سيئة وانما هذا راجع الزيادة في راس المال الشركة والاستدانة .

الفصل الثالث: دراسة دور آليات الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركة أليانس

المطلب الثاني: تقييم دور آليات الحوكمة في تفعيل أداء المالي في شركة أليانس

الفرع الأول: دراسة مقارنة للتوازنات المالية قبل وبعد الحوكمة

الجدول رقم 18: مقارنة للتوازنات المالية قبل وبعد الحوكمة

بعد الحوكمة				قبل الحوكمة				
2014	2013	2012	2011	2010	2008	2007		
64796422500	8491897615	(13883399222)	(17850269713)	121880695300	1331640000	1339720000	رم الصافي	رؤوس الأموال العاملة
46028798405	46588652955	43253191489	38277567319	583471060900	10838480000	5553180000	رم اجمالي	
185802897	1203315197	(22271873678)	(27829956391)	45750182500	120940000	1145130000	رم خاص	
46214601347	45385337759	65525065167	66107523710	340146418100	12250870000	4991930000	رم الاجنبي	
(9322842760)	(4989010556)	(36368134)	(3291248193)	(462375208)	(3911940000)	51960000	احتياجات راس المال العامل	احتياجات راس مال العامل والخزينة
74119265260	1348090817	(135197199)	(1455902152)	122343070200	5243580000	1287760000	الخزينة	

التحليل :

- قبل الحوكمة 2007-2008

✓ رؤوس الاموال العاملة

- نلاحظ ان راس مال العامل الصافي في وضعية مالية مريحة للشركة رغم انها انخفضت بنسبة قليلة وهذا يوحي بان الشركة لم ترشد استغلال اموالها
- اما راس مال اعامل الاجمالي فقد ارتفع وهذا لارتفاع لقيمة الاصول المتداولة وهذا راجع الى الزيادة في قيم الاستغلال ويدل هذا على ان الشركة لا تقوم بتسيير اعمالها بطريقة جيدة لسوء اتخاذ القرارات التشغيلية للشركة.
- ونلاحظ ان راس مال العامل الخاص موجب وانخفض في سنة 2008 بنسبة قليلة وهذا لا يوحي ان وضعية الشركة ليست مريحة وبالتالي تستطيع الشركة تغطية التزاماتها.
- اما بالنسبة لراس مال العامل الاجنبي فنلاحظ انه ارتفع من 2007 الى 2008 وهذا يعني ان الشركة تعتمد في تمويلها على الديون. وبالتالي ننصح الشركة في تخفيض راس مال العامل الاجنبي لان التماذي في زيادته يوقع الشركة في عسر مالي شديد وبالتالي يجعلها تقع في خطر الافلاس وهذا لغير صالح الشركة، وننصح الشركة ان تبحث عن مصادر تمويل اخى تكون اقل مخاطرة .

✓ احتياجات راس مال العامل والخزينة

- اما بالنسبة لاحتياج راس مال العامل نلاحظ في سنة 2007 بقيمة موجب وفي سنة 2008 سالبة وهذا لغير صالح للشركة، وعلى الشركة ان تبحث عن مصادر تمويل تكون بتكلفة اقل وذلك من اجل توفير الاموال وننصح الشركة بان تتخذ قرارات مالية تخص جانب التمويل مثل عدم توزيع الارباح على المساهمين.

الفصل الثالث: دراسة دور آليات الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركة أليانس

- انا بالنسبة للخزينة لاحظ انها ارتفعت وهذا لغير صالح الشركة وننصح الشركة بان تستغل هذه الاموال احسن استغلال وذلك لاعادة استثمارها.

- بعد الحوكمة 2010-2014

✓ رؤوس الاموال العاملة

- نلاحظ ان راس مال العامل الصافي موجب في سنة 2010 ثم تغير في سنة 2012، 2011 بقيم سالب وهذا يدل على ان الشركة في وضعية غير مريحة يعني هذا ان المؤسسة لم تغطي التزاماتها، اما في سنة 2013، 2014 تغيرت القيم على موجب وهذا يدل على ان الشركة في وضعية مريحة وهذا يعكس ترشيد القرارات للشركة المالية وبالتالي ناجم عن تطبيق اليات الحوكمة وفي الاخير نلاحظ تحسن في راس مال العامل الصافي.

- اما بالنسبة لراس مال العامل الاجمالي نلاحظ ان كل السنوات موجب ومتفاوتة في الزيادة وهذا يوحى في زيادة قيمة الاصول المتداولة وبالتالي الزيادة في القيم الجاهزة والقيم الغير جاهزة وهذا لصالح الشركة في جانب السيولة اي لديها اموال تغطي بها التزاماتها. وهذا راجع الى الاجراءات المتخذة من قبل مجلس الادارة في زيادة فعالية الرقابة الداخلية والخارجية .

- اما بالنسبة لراس مال العامل الخاص نلاحظ انه موجب في سنة 2010 وهذا الوضعية مريحة بالنسبة للشركة مما يدل على انها تغطي التزاماتها، اما في سنة 2012، 2011 ، تغيرت بقيم سالب ثم في سنة 2013، تغيرت بقيم موجب ثم سالب في 2014، وهذا يعني ان اصول الشركة لم تغطي التزاماتها ولكن هذا لا يوحى ان الشركة في وضعية غير مريحة ال وهذا راجع لاحتمال عدم ارجاع اموالها من الغير.

- اما بالنسبة لراس مال العامل الاجنبي نلاحظ ان كل القيم موجب وهذا يوحى ان الشركة بدأت تخرج من سياسة التحفظ والمخاطرة واصبحت تعتمد على التمويل بالاستدانة عند الحاجة.

✓ احتياجات راس مال العامل والخزينة

- اما بالنسبة لاحتياجات راس مال العامل نلاحظ ان كل القيم من 2011 الى 2014، سالب وهذا راجع الى ان احتياجات الدورة اكبر من موارد الدورة.

- اما بالنسبة الى الخزينة نلاحظ انها في سنة 2010 بقيمة موجب في سنة 2012، 2011، سالب ثم تغيرت في سنة 2013، 2014 الى موجب وهذه الوضعية مريحة بالنسبة للشركة وننصحها باعادة استثمار هذه الاموال المجمدة اي ان الشركة قامت بتوجيه تسيير خزينتها.

الفصل الثالث: دراسة دور آليات الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركة أليانس

الفرع الثاني : دراسة مقارنة للنسب المالية قبل وبعد الحوكمة

الجدول رقم 19: مقارنة للنسب المالية قبل وبعد الحوكمة

بعد الحوكمة					قبل الحوكمة			
2014	2013	2012	2011	2010	2008	2007		
%66	%63.8	%66.4	%70.3	%58	%62	%41	نسبة إجمالي الديون على إ! الاصول	نسبة الرفع المالي
%17	%14.8	%16	%18.6	%10.7	%16.1	%67	نسبة خ م الى	
%85	%83	%80	%78	%77	%99	%96	نسبة التمويل ق أ الى إ! الديون	
%11.6	%12.2	%12.3	%10.4	%22	%89	%11.4	نسبة التداول	نسبة السيولة
%49	%43	%47	%27	%13.8	%21	%13	نسبة النقدية	
%12	%14.3	%10.5	%18.5	%80	%16	%28	العائد على حقوق الملكية	نسبة الربحية

تحليل

- قبل الحوكمة 2007-2008

✓ نسب الرفع المالي :

- نلاحظ لنسبة إجمالي الديون الى إجمالي الاصول انها ارتفعت من 41% الى 62% وهذا الارتفاع يدل على ان الشركة تعتمد على الديون في تمويل اصولها
- انا بالنسبة لنسبة الخصوم المتداولة الى حقوق الملكية انخفضت من 67% الى 16% لسنة 2007،2008 على التوالي وهذا يدل على نقص الخصوم المتداولة ويعود الى انخفاض قيم الاستغلال،وتعتبر لصالح الشركة.
- اما بالنسبة لإجمالي الديون قصيرة الاجل الى إجمالي الديون ارتفعت من 96% الى 99%،نلاحظ ارتفاع في ديون قصيرة الاجل وهذا يعني ان الشركة في سنة 2008 تعتمد على ديون قصيرة الاجل بنسبة كبيرة

✓ نسب السيولة:

- نلاحظ ان نعلى ان نسبة التداول ارتفعت من 11.4% الى 89% مما يدل على ان الشركة تمول اصولها المتداولة بديون قصيرة الاجل .
- اما بالنسبة للسيولة النقدية فقد ارتفعت من 13% الى 21% وهذا الارتفاع ليس في صالح الشركة كون هذا الارتفاع يعتبر تجميد للاموال السائلة التي بإمكان الشركة استغلالها في عملية الاستثمار.
- اما بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية نلاحظ انها انخفضت من 28% الى 16% اي ان المساهمين يحصلون على عوائد قليلة مقابل ما وضعوه من اموال الشركة وهو مؤشر سئ يقلل من ثقة المساهمين بالشركة.

الفصل الثالث: دراسة دور آليات الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركة أليانس

وفي الاخير نستنتج ارتفاع في فعالية اداء شركات التامين اليانس من سنة 2007 الى 2014 وهذا راجع الى وجود العديد من الاليات التي يمكن استخدامها لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات بشكل يتلائم وظروف الشركات وبيئة عملها. اهمها مجلس الادارة ولجنة المراجعة والمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية تتمثل في:¹

• مجلس الادارة

من اجل الاستفادة من المزايا التي تحققها حوكمة الشركات من شفافية ومصداقية لمختلف معاملات الشركة، يقوم مجلس الادارة بانشاء لجان متخصصة ومساعدة حيث تقدم صورة واضحة حول عمل الشركة تحديد نقاط القوة والضعف. وفي سنة 2012 شهدت شركة اليانس توسيع في مجلس ادارتها باضافة لجان تسيير وتتمثل في:

- اللجنة الاستراتيجية

- لجنة التدقيق

- لجنة الموارد البشرية.

- لجنة المراجعة

- لجنة الاجور والمكافآت: تتمثل مهمتها في تقديم التوصيات الى مجلس الادارة فيما يتعلق بسياسة الاجور والعلاوات والمكافآت.

- لجنة الاستراتيجية: تتمثل مهمتها في اقتراح محاور الاستراتيجية المتعلقة في بسير عمل الشركة وتطورها.

• لجنة المراجعة:

لاحترام اليات حوكمة الشركات لشكة اليانس في الجزائر قامت الشكة في الربع الرابع من السنة المالية 2012 بالتشجيع على انشاء لجنة للمراجعة، من مهامها :

- دراسة هيكل الرقابة على تسيير الشركة.

- دراسة الاخطار محل التامين.

- الاشاف على عمليات التفقد والتفتيش والرقابة.

• المراجعة الداخلية:

تلعب المراجعة الداخلية دورا هاما باعتبارها كاحد اليات الحوكمة وما تحققه من شفافية ورشادة في التسيير، حيث تهدف الى تحديد وظيفة المراجعة الداخلية في الشركة، ومسؤوليتها، واساليب التدخل والمبادئ التي تحكم العلاقات بين مراجعي الحسابات والشركة، ومن اهم مهامها مايلي:

- تقييم نظام الرقابة المطبق في الشركة وبيان نقاط القوة والضعف.

- ضمان احترام الاحكام القانونية، التنظيمية والاجرائية.

- ضمان فعالية اجراءات المراجعة وحماية الاصول، والاستغلال الامثل للموارد البشرية والمادية

• المراجعة الخارجية

تمارس من قبل مراجع الحسابات تعيينه الجمعية العامة للمساهمين لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. ويجب ان يتميز بالاستقلالية وان يلتزم بقواعد السلوك الاخلاقي عند قيامه بمهامه المتمثلة في :

¹ زلاسي رياض، اسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية " دراسة حالة شركة اليانس للتأمينات الجزائرية" خلال 2009-2010، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة وجباية، جامعة قسدي مزاب، 2011-2012، ص: 123-125

الفصل الثالث: دراسة دور آليات الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركة أليانس

- التاكيد من انتظام حسابات الشركة وصحتها ومطابقتها لنتائج السنة المالية المنصرمة.
- ابداء الراي في شكل تقرير خاص حول اجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الادارة او مجلس المديرين.
- تقدير ابرام الاتفاقيات بين الشركة والمؤسسات او الهيئات التابعة.
- التحقق من اذا ما تم احترام مبدا المساواة بين المساهمين.
- اعلام المسيرين والجمعية العامة بكل نقص قد كشفه او اضطلع عليه ومن طبيعته ان يعرقل استمرار الشركة.

خلاصة الفصل

من خلال الفصل التطبيقي حاولنا دراسة آليات حوكمة الشركات في تفعيل الأداء المالي لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية، وذلك بعد تقديم شركة أليانس للتأمينات الجزائرية محل الدراسة، ثم التطرق الى تقييم الأداء المالي و تحليل دراسة مقارنة للتوازنات والنسب المالية قبل وبعد الحوكمة.

- شركة أليانس تسعى إلى التطبيق والالتزام بمبادئ حوكمة الشركات، وهذا لإضفاء المصداقية والشفافية لدى الأطراف ذات العلاقة مع الشركة ورعاية مصالحهم.
- نتيجة للالتزام شركة أليانس آليات الحوكمة كان هناك أثر على مصداقية نشاط الشركة والحفاظ على حقوق جميع الأطراف المهمة بها.
- أن الشركة تقوم بنشر قوائمها المالية، والتقارير السنوية والنصف سنوية وهذا بدوره ينعكس على فعالية الأداء المالي للشركة بالإيجاب، وهذا ما تسعى إليه مبادئ الحوكمة.

ولهذا تعتبر شركة أليانس للتأمينات الجزائرية شركة رائدة في قطاع التأمين بالجزائر وهذا لعدة أسباب:

- أن شركة أليانس شركة تفصح عن قوائمها المالية وتصدر تقارير سنوية ونصف سنوية لكافة الأطراف المهمة بها.
- أن شركة أليانس ومنذ نشأتها تحقق نتائج إيجابية، تزداد الحصة السوقية للشركة من سنة إلى أخرى.
- نوعية المنتجات التأمينية المقدمة والمبتكرة.

لقد تمت المحاولة من خلال هذا البحث دراسة واستنباط أثر دور اليات الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين، حيث تم التوصل إلى ما يلي:

◀ الخلاصة العامة:

يمكن القول أن أهمية اليات الحوكمة تتضح من أهدافها التي تتمثل في مجلس الإدارة والمراجعة الداخلية والخارجية ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة السندات جميعا مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدي إلى تنمية الاستثمارات والمدخرات وتعظيم الربحية .

وأن وجود نظام فعال وقادر على توفير الثقة وزيادة تحسين الأداء المالي في القطاع التأميني وخاصة في ضبط إدارة الأرباح سيعود عليها بمزيد من النجاح، وسيدعم توسيع عملياتها، على أن ذلك يتطلب دعم ما تقوم به الإدارات ذات العلاقة باليات الحوكمة داخل شركات التأمين كإدارة مجلس الإدارة والمراجعة الداخلية والقانونية وكذا إدارة الرقابة بنوعيتها الداخلية والخارجية . كما أن تطبيق مبادئ حوكمة شركات التأمين الجزائية ضرورة حتمية من أجل توفر نظام مالي سليم ومعافى يتطلب لذلك من الواجب الإطلاع وفهم ودراية بأنظمة حوكمة الشركات الجيدة وإدارة المخاطر لدى إدارات الشركات، الأمر الذي يساهم في دعم سياسات شركات التأمين ويساعد على تعزيز ثقة المستثمرين وتوفير بنية استثمارية أكثر استقرارا.

➤ نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: "هناك علاقة وثيقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي لشركات التأمين حيث أن مبادئ واليات الحوكمة في مجال تطوير شركات للتأمين وهذا بدوره ينعكس على فعالية الاداء المالي". من خلال الجانب النظري للدراسة بينا كيف ان هناك علاقة وثيقة بين حوكمة الشركات و الاداء المالي لشركات التأمين، وهذا انطلاقا من انه يتم قيادة الشركات بواسطة المسيرين حيث يتحكمون في فعالية الاداء المالي من حيث القوائم المالية وكيفية اعدادها وتحليلها.

الفرضية الثانية: "تعمل حوكمة الشركات على تحسين الاداء المالي من خلال الياتها وأهمها المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة ومجلس الإدارة"، فمن خلال الشق النظري للدراسة تحققت هذه الفرضية وذلك ان مجموع الاليات من المراجعة الداخلية ومراجعة الخارجية ولجنة المراجعة ومجلس الإدارة كلها تعمل على تحسين الاداء المالي لشركة التأمين في ظل التزام بمبادئ الحوكمة وإجراءاتها.

الفرضية الثالث: " رغم حداثة نشأتها تسعى شركة اليانس للتأمينات الجزائية إلى تطبيق معظم مبادئ واليات الحوكمة، وهذا بدوره ينعكس على مستوى فعالية الأداء المالي." فمن خلال الفصل التطبيقي نجد أن هذه الفرضية تحققت اذ تبين بان شركة اليانس تسعى الى تطبيق والالتزام بمبادئ واليات حوكمة الشركات وهذا لإضفاء المصداقية والشفافية لدى الاطراف ذات العلاقة مع الشركة ورعاية مصالحهم وهذا ينعكس على تحسين الاداء المالي لشركة اليانس وهذا من خلال الرقابة من قبل مجلس الإدارة عن القوائم المالية والوثائق الادارية من خلال عدة قنوات.

➤ نتائج البحث

لقد تم التوصل الى عدة نتائج من خلال الدراسة النظرية و المتمثلة فيما يلي:

- تعزيز القدرة التنافسية لشركات التأمين.
- فرض الرقابة الكفؤ على أداء شركات التأمين و تدعيم المساءلة المحاسبية و الشفافية.
- تقويم الإدارة العليا و تعزيزها و زيادة درجة الثقة فيها.
- تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين و المبادئ و المعايير المتفق عليها.
- تعظيم أرباح شركات التأمين و تحقيق أهدافها المسطرة.
- الحصول على التمويل المناسب و التنبؤ بالمخاطر المتوقعة.
- يمكننا الأداء المالي من تعبئة الوسائل المالية المتاحة من أجل تحقيق التوازن المالي لتحقيق أهداف الشركات، وكذا قياسه وتقييمه في شركات الاقتصادية، أما في شركات التأمين فكان ذلك بواسطة النسب والتوازنات المالية وعن طريق مؤشرات مالية أخرى خاصة.
- تعد اليات الحوكمة أحد الأسباب الرئيسية في تفعيل الأداء المالي، وذلك بتطبيق الآليات والمبادئ المنصوص عليها من طرف منظمة التعاون الدولية.
- تمثل اليات حوكمة الشركات أداة فعالة للرقابة على شركة التأمين ، وذلك من خلال عدة آليات داخلية وأخرى خارجية.
- يعتبر مجلس الإدارة أهم آلية من آليات الحوكمة في شركات التأمين لأنه من الجهات المراقبة داخل الشركة حيث يراقب الإدارة، ويشرف عليها ويقوم بتقييمها، كما تكون لقراراته تأثير كبير على أداء أي شركة.
- تحسن آليات الحوكمة من خلال مؤشرات التوازنات المالية وبالأخص فيما يتعلق بالخزينة وحجم الأخطار ومجموع الأخطار المالية ورؤوس الأموال العاملة، احتياجات رأس المال العامل.
- تعتبر المراجعة الداخلية هي الوسيلة الفعالة لتقييم أداء مختلف الوظائف والأنشطة داخل الشركة.
- وجود علاقة ارتباط قوية بين آليات الحوكمة في شركات التأمين و الأداء المالي و هذا ما يدل على تأثير الحوكمة على شركات التأمين
- قامت الشركة بتبني نظام الحوكمة كسياسة واضحة و ذلك استجابة للانفتاح على سوق التأمين الخارجي على المنافسة و ذلك من خلال مجلس الإدارة و دوره في التخطيط و الإشراف و الرقابة على الأجهزة الإدارية و إنشاء مجموعة من اللجان المرتبطة به لتفعيل دوره الإشرافي.
- نقص الشفافية و الإفصاح لدى شركات التأمين الجزائرية "اليانس" مما يجعل دراسة سوق التأمين أكثر صعوبة.
- تحديد الكثير من القوانين و أنواع المنتجات التأمينية من قبل جهات خارجية يخفف من دور الإدارة الإبداعي و يحدد من توسع الشركة عالميا.

◀ التوصيات المقترحة

- يتطلب إنشاء الإطار المؤسسي للحوكمة في شركات التأمين الجزائرية إصلاح الكثير من القوانين واللوائح الموجودة ووضع قوانين و لوائح جديدة بدلا منها حتى يمكن ضمان أن يعمل الإطار الجديد على خلق البيئة الملائمة للحوكمة.
- ضرورة عقد دورات تدريبية بالاضافة كذلك مؤتمرات علمية وهذا فيما يخص الحوكمة يحضرها كل من المهنيين والاكاديميين والمتخصصين في قطاع التامين من اجل معرفة التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة .

الخاتمة العامة

- يجب على المؤسسات الدولية زيادة الدور الرقابي على شركات التأمين من خلال إلزامها بتطبيق لائحة حوكمة الشركات.
- تعيين وترقية الموظفين على أساس معايير مهنية قابلة للاختبار (بناء على اختبارات نمطية موحدة).
- دفع مرتبات مناسبة على أساس الأداء، حتى يمكن جذب الأفراد المؤهلين والأكفاء ويمنع تقاضي الرشاوى وغيرها من الممارسات اللااخلاقية.
- ضرورة إصلاح الإدارات عن طريق التنسيق بين إجراءات العمل الداخلي في هذه الأجهزة وتقييم أدائها بانتظام طبقاً لمعايير واضحة ومحددة تماماً، وتنفيذ إجراءات لتحسين الأداء الشامل في الجهات التي تحتاج إليه.
- ضرورة بناء علاقات سليمة مع أصحاب المصالح بما فيهم حملة وثائق التأمين، عن طريق ضمهم في جلسات التخطيط الإستراتيجي للشركة، وهو الأمر الذي من خلاله سيدرك أصحاب المصالح أن مصيرهم يعتمد في جزء منه على أداء الشركة، وبالمثل فإن مديري الشركة سيدركون بسرعة أن أداء الشركة يعتمد جزئياً على العلاقات الجيدة مع أصحاب المصالح وبالتالي تبني استراتيجيات تقوم على أهداف مزدوجة قائمة على أساس الإهتمام بأصحاب المصالح وتعظيم الأرباح .
- ضرورة قيام الهيئات الرقابية بإجراء تقييم دوري لمدى الإلتزام بمبادئ الحوكمة وتطبيقها بصورة فعالة وفقاً لإرشادات مستمدة من وقائع التقييم الفعلي.
- إعادة النظر في الممارسات الحالية لشركات التأمين ذات صلة بالإفصاح، الشفافية، المساءلة العادلة، المسؤولية والإنضباط، كمدخل ضروري لتطوير أكثر لنظم الرقابة بأبعادها المحاسبية والمالية وذلك بالإسترشاد بمبادئ وآليات الحوكمة لتحقيق أفضل إستخدام لموارد الشركة.
- السعي لدعم وتعزيز التعاون مع مختلف الفعاليات الاقتصادية والمنظمات الدولية ذات الصلة بالحوكمة.
- الدعوة إلى عقد ندوات ولقاءات بين مختلف الهيئات المهنية ومدراء الشركات ورجال الأعمال في قطاع التأمين في مختلف الفعاليات الاقتصادية، بقصد زيادة المعرفة وتنمية الفكر الإداري نحو الإلتزام بقواعد الحوكمة الرشيدة وما تستند إليه من آليات ومبادئ لعصرنة وتحديث الأداء المالي لهذا النوع من الشركات.
- السعي لدى رجال التشريع والقانون بإعادة دراسة وتقييم التشريعات السارية المفعول بقصد ادخال كافة الأحكام التي تعزز من تطبيق مبادئ حوكمة شركات التأمين ، وإزالة كافة العوائق التشريعية التي تحول دون ذلك.
- ضرورة الإستفادة بالدراسة و التحليل والتقييم لما إنتهت إليه التجارب العالمية الرائدة في مجال الحوكمة في شركات التأمين على غرار شركة سلامة التي تم تناولها في الدراسة التطبيقية تمهيدا لبناء نموذج خاص بشركات التأمين الجزائرية.

← آفاق البحث

يمكن أن تفتح هذه الدراسة آفاقاً لدراسات لاحقة مثل:

- كفاءات تطبيق مبادئ الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية.
- واقع الرقابة الشرعية في شركات التأمين في الجزائر.
- وظيفة الرقابة والمراجعة الشرعية الداخلية في شركات التأمين.

BILAN AU 31 DECEMBRE 2012

ACTIF						PASSIF				
DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	MONTANTS BRUTS	AMORTISSEMENT S OU PROVISIONS	Montants net (n)	Montants net (n-1)	DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	Montants net (n)	Montants net (n-1)	
ACTIF NON COURANT						CAPITAUX PROPRES				
Ecart d'acquisition -Goodwill positif ou négatif		0.00	0.00	0.00		- Capital émis	P 1	2 205 714 180.00	2 205 714 180.00	
- Immobilisations incorporelles	A 1	40 422 983.84	19 328 219.62	21 094 764.22	26 777 148.96	- Capital non appelé		0.00	0.00	
Immobilisations corporelles				0.00		- Primes et réserves (Reserves consolidées 1)	P 2	92 134 837.14	92 134 837.14	
- Terrains	A 2	78 943 100.00	0.00	78 943 100.00	78 943 100.00	- Ecart de réévaluation		0.00	0.00	
- Batiments	A 3	685 319 708.86	37 436 510.26	647 883 198.60	482 487 179.11	- Ecart d'équivalence 1		0.00	0.00	
- Autres immobilisations corporelles	A 4	411 378 801.37	184 636 162.36	226 742 639.01	238 058 918.25	- Résultat net (Résultat net part du groupe 1)	P 3	232 934 936.67	-364 615 008.67	
- Immobilisations en cours	A 5	69 557 942.25	0.00	69 557 942.25	196 353 228.73	- Autres capitaux propres -Report à nouveau	P 4	-329 399 149.66	35 215 859.01	
Immobilisations financières						Part de la société consolidante 1				
- Titres mis en équivalence					0.00	Part des minoritaires 1				
- Autres participations et créances rattachées	A 6	52 941 788.48		52 941 788.48	52 941 788.48	TOTAL I				
- Autres titres immobilisés	A 7	1 053 000 000.00		1 053 000 000.00	1 476 307 487.00	2 201 384 804.15				
- Prêts et autres actifs financiers non courants	A 8	11 598 604.71		11 598 604.71	11 405 384.23	1 968 449 867.48				
- Impôts différés actif	A 9	0.00		0.00	137 965 831.00	PASSIF NON COURANT				
- Autres charges et produits différés	A 10	67 626 714.64	0.00	67 626 714.64	101 440 071.97	- Emprunts et dettes financières	P 5	86 656 355.79	115 073 441.55	
- Fonds ou valeur déposés chez les cédants		0.00	0.00	0.00	0.00	- Impôts (différés et provisionnés)		0.00	378 929.28	
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 470 789 644.15	241 400 892.24	2 229 388 751.91	2 802 680 137.73	- Autres dettes non courants		0.00	0.00	
ACTIF COURANT						- Provisions réglementées	P 6	185 255 601.43	206 347 668.79	
Provisions techniques d'assurances						- Provisions et produits comptabilisés d'avance	P 7	2 042 612.00	0.00	
- Part de la coassurance cédée		0.00	0.00	0.00		- Fonds ou valeurs recus des reassureurs	P 8	564 892 876.40	676 168 628.20	
- Part de la réassurance cédée	A 11	464 926 388.82	0.00	464 926 388.82	471 315 301.82	TOTAL II PASSIF COURANT				
Créances et emploi assimilés						838 847 445.62				
- Cessionnaires & cédants débiteurs	A 12	21 884 910.85	0.00	21 884 910.85	116 503 533.81	PASSIF COURANT				
- Assurés, intermédiaires d'assurance et comptes rattachés	A 13	2 464 631 196.00	517 089 922.33	1 947 541 273.67	1 756 702 283.19	Provisions techniques d'assurances				
- Autres débiteurs	A 14	210 192 483.72	0.00	210 192 483.72	444 281 864.84	- Opérations directes	P 9	2 532 719 976.66	2 741 289 275.33	
- Impôts et assimilés	A 15	24 875 282.91	0.00	24 875 282.91	40 294 057.51	- Acceptations		0.00	0.00	
- Autres créances et emplois assimilés		0.00	0.00	0.00		Dettes et ressources rattachées				
Disponibilités et assimilés						- Cessionnaires, cédants et comptes rattachés	P 10	113 158 336.47	73 432 211.84	
- Placements et autres actifs financiers courants	A 16	1 373 972 237.64		1 373 972 237.64	523 235 061.26	- Assurés et intermédiaires d'assurance	P 11	203 964 322.23	177 203 127.22	
- Trésorerie	A 17	281 926 571.31		281 926 571.31	475 424 629.53	Impôts	P 12	430 375 485.04	317 911 001.83	
TOTAL ACTIF COURANT		4 842 409 071.25	517 089 922.33	4 325 319 148.92	3 827 756 731.95	Autres dettes	P 13	243 920 269.40	357 495 344.27	
TOTAL GENERAL ACTIF		7 313 198 715.40	758 490 814.57	6 554 707 900.83	6 630 436 869.68	Trésorerie passif	P 14	-9 662 738.73	-3 312 626.10	
						TOTAL III PASSIF COURANT				
						3 514 475 651.06				
						TOTAL GENERAL PASSIF				
						6 554 707 900.83				
						6 630 436 869.68				

انه بتاريخ 20 جانفي 2013 اجتمع أعضاء مجلس إدارة شركة اليانس للتأمينات في مقر الشركة بالشرافة بطلب من رئيسه السيد حسان خليفاتي.

انعقد هذا الاجتماع على اثر الحملة التضليلية التي مست الشركة، وقد قرر أعضاء مجلس الإدارة إعلام المساهمين بما يلي :

بدء النزاع على اثر قرار الشركة لاستيفاء مستحققاتها الغير مدفوعة من قبل شركة النقل طحكوت محي الدين المقدره ب 505 338 114,83 دج والناجئة عن خدمة مستهلكة.

منذ سنة 2007 إلى غاية 2011، أمنت شركة طحكوت محي الدين مجمل أسطول عرباتها لدى شركة اليانس للتأمينات و في خلال هذه السنوات الخمس استفادة المؤمن لها من قرض عن عقود التامين لكل سنة أسفر عن تراكم قدره 505 338 114,83 دج.

عوين هذا المبلغ و مون سنة 2011 في الميزانية السنوية المؤشر عليها من قبل محافظ الحسابات و تمت المصادقة عليها من قبل الجمعية العامة للمساهمين المنعقدة بتاريخ 21 جوان 2012. على الرغم من هذا الدين فان مجمل الكوارث قد تم حلها للمؤمنين و لضحايا الغير.

بتاريخ 06 أكتوبر 2011 قامت شركة اليانس للتأمينات باللجوء إلى القضاء لاستيفاء مستحققاتها لدى شركة طحكوت محي الدين (دعوى مدنية).

على اثر ذلك قامت شركة اليانس للتأمينات باعداد شركة طحكوت محي الدين لتسديد ديونها لكن بدون جدوى وعلى اثر فشل كل المحاولات للتسوية الودية لم يبقى للمؤمن من خيار سوى اللجوء للعدالة لاستيفاء مستحققاته.

رفعت شركة اليانس للتأمين ضد شركة محي الدين طحكوت قضيتين على مستوى محكمة الروبية امام القاضي التجاري الاولي متعلقة بمستحققات 2007 الى 2010 و الثانية متعلقة بمستحققات 2011.

و في سبيل عرقلة هاتين الدعويتين رفع المؤمن له السيد طحكوت محي الدين دعوى قضائية امام القاضي الجزائي.

هذه التقنية المعروفة المبنية على المادة 4 من قانون الإجراءات الجزائية ترمي إلى شل الدعوى التجارية المرفوعة من قبل شركة اليانس للتأمينات و بالتالي إرجاء مواعيد تسديد الديون بمحاولة التضليل عن طريق تقديم شكوى تزوير واستعمال مزور.

بالإضافة لهذه المحاولة قامت يومية وطنية بتاريخ 05/08/2012 بنشر مقال مخالفة لسرية التحقيق يقذف ضد شخص الرئيس المدير العام للمؤمن لديها.

هذه المناورة تدل على نية تحويل الأنظار عن الطابع التجاري المحض للنزاع :

إن مجلس الإدارة يندد بهذا الانحراف الذي يرمي إلى تحويل نزاع تجاري بين شركتين لحملة ضد شخص الرئيس المدير العام لهذه الشركة.

الشكاىي يتهم الرئيس المدير العام لأول شركة خاصة مقيمة في البورصة بتزوير عقد تامين لأسطول عرباتها لسنة 2011 بدون إعطاء أي دليل.

على الرغم من الطلبات المقدمة من قبل دفاع شركة اليانس للتأمينات في كل مراحل الدعوى لطلب خيرة الا انه لم يتم الامر بها خلافا للاجتهااد القضائي و متطلبات إثبات هذا النوع من الجنع المادية التي لا يمكن إثباتها ماديا إلا عن طريق الخبرة إلا أن الرئيس المدير العام للشركة قد أدين،

استأنف الحكم في الاجال القانونية أمام المجلس المختص و تحتفظ شركة اليانس للتأمينات للمجلس القضائي بالادلة القاطعة لصحة العقد الذي بحوزتها و بحجة مستحققاتها و عدم تأسيس تهمة التزوير و استعمال المزور.

واثقة في العدالة و في حجية موقفها في سبيل تحصيل مستحققات آلاف الشركاء، فان شركة اليانس للتأمينات ترفض جرهما في جدل

عقيم لا يليق بقيمها و لا بصورة أول شركة جزائرية مقيمة في البورصة تستوفى كل المعايير الصارمة للمؤسسات المالية الوطنية إن مجلس الإدارة يلفت انتباه الرأي العام لخطورة تحويل عملية تحصيل ديون عادية الى محاكمة جزائية دون أدلة مادية تؤكد خيرة قضائية مما يشكل سابقة قضائية تفتح المجال واسعا لكل تعسفات المدنين اتجاه دائنهم.

إن شركة اليانس للتأمينات تواصل جهودها لتطوير و تقوية حكمها الراشد.

بالفعل فان سنة 2012 شهدت توسيع مجلس إدارتها لمدرين جديدين يمثلان المساهمين الجدد بالإضافة لتنصيب لجان التسيير لشركة اليانس للتأمينات :

- اللجنة الإستراتيجية
- لجنة التدقيق
- لجنة الموارد البشرية

وتعمل شركة اليانس للتأمينات على تقوية أسسها و تحضير لبرنامج استثمار مهم.

مجلس الإدارة

الشرافة، 20 جانفي 2013.

BILAN AU 31 DECEMBRE 2011

ACTIF						PASSIF			
DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	MONTANTS BRUTS	AMORTISSEMENTS OU PROVISIONS	Montants net (n)	Montants net (n-1)	DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	Montants net (n)	Montants net (n-1)
ACTIF NON COURANT						CAPITAUX PROPRES			
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	0,00		- Capital émis	P 1	2 205 714 180,00	2 205 714 180,00
- Immobilisations incorporelles	A 1	38 766 433,84	11 989 284,88	26 777 148,96	33 468 208,33	- Capital non appelé		0,00	
Immobilisations corporelles				0,00		- Primes et réserves (Reserves consolidées 1)	P 2	92 134 837,14	65 788 179,70
- Terrains	A 2	78 943 100,00	0,00	78 943 100,00		- Ecart de réévaluation		0,00	
- Batiments	A 3	507 455 208,86	24 968 029,75	482 487 179,11	354 043 845,43	- Ecart d'équivalence 1		0,00	
- Autres immobilisations corporelles	A 4	374 511 838,77	136 452 920,52	238 058 918,25	190 883 528,89	- Résultat net (Résultat net part du groupe 1)	P 3	-364 615 008,67	198 009 909,60
- Immobilisations en cours	A 5	196 353 228,73	0,00	196 353 228,73	123 837 697,90	- Autres capitaux propres - Report à nouveau	P 4	35 215 859,01	-16 308 823,82
Immobilisations financières						Part de la société consolidante 1			
- Titres mis en équivalence					0,00	Part des minoritaires 1			
- Autres participations et créances rattachées	A 6	52 941 788,48		52 941 788,48	78 560 583,88	TOTAL I		1 968 449 867,48	2 453 203 445,48
- Autres titres immobilisés	A 7	1 476 307 487,00		1 476 307 487,00	1 063 307 487,00	PASSIF NON COURANT			
- Prêts et autres actifs financiers non courants	A 8	11 405 384,23		11 405 384,23	16 346 840,03	- Emprunts et dettes financières	P 5	115 073 441,55	150 894 380,44
- Impôts différés actif	A 9	137 965 831,00		137 965 831,00	0,00	- Impôts (différés et provisionnés)		378 929,28	
- Autres charges et produits différés	A 10	101 440 071,97	0,00	101 440 071,97	135 253 429,30	- Autres dettes non courants		0,00	
- Fonds ou valeur déposés chez les cédants		0,00	0,00	0,00	0,00	- Provisions réglementées	P 6	206 347 668,79	141 328 658,29
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 976 090 372,88	173 410 235,15	2 802 680 137,73	1 995 701 620,76	- Provisions et produits comptabilisés d'avance	P 7	0,00	
ACTIF COURANT						- Fonds ou valeurs recus des reassureurs	P 8	676 168 628,20	469 082 088,81
Provisions techniques d'assurances						TOTAL II PASSIF COURANT		997 968 667,82	761 305 127,54
- Part de la coassurance cédée		0,00	0,00	0,00		PASSIF COURANT			
- Part de la réassurance cédée	A 11	471 315 301,82	0,00	471 315 301,82	522 297 749,43	- Provisions techniques d'assurances			
Créances et emploi assimilés						- Opérations directes	P 9	2 741 289 275,33	1 725 271 174,94
- Cessionnaires & cédants débiteurs	A 12	116 503 533,81	0,00	116 503 533,81	8 875 710,59	- Acceptations		0,00	0,00
- Assurés, intermédiaires d'assurance et comptes rattachés	A 13	2 184 990 085,49	428 287 802,30	1 756 702 283,19	1 531 913 671,73	Dettes et ressources rattachées			
- Autres débiteurs	A 14	444 281 864,83	0,00	444 281 864,83	109 811 614,10	- Cessionnaires, cédants et comptes rattachés	P 10	73 432 211,84	176 882 179,86
- Impôts et assimilés	A 15	40 294 057,51	0,00	40 294 057,51	4 885 099,83	- Assurés et intermédiaires d'assurance	P 11	177 203 127,22	91 079 952,17
- Autres créances et emplois assimilés		0,00	0,00	0,00		Impôts	P 12	317 911 001,83	325 866 709,23
Disponibilités et assimilés						Autres dettes	P 13	357 495 344,27	321 059 037,40
- Placements et autres actifs financiers courants	A 16	523 235 061,26		523 235 061,26	107 901 727,96	Trésorerie passif		-3 312 626,10	
- Trésorerie	A 17	475 424 629,53		475 424 629,53	1 573 280 432,22				
TOTAL ACTIF COURANT		4 256 044 534,25	428 287 802,30	3 827 756 731,95	3 858 966 005,86	TOTAL III PASSIF COURANT		3 664 018 334,38	2 640 159 053,60
TOTAL GENERAL ACTIF		7 232 134 907,13	601 698 037,45	6 630 436 869,68	5 854 667 626,62	TOTAL GENERAL PASSIF		6 630 436 869,68	5 854 667 626,62

ANNEXE AU BILAN 2011 (1)

1) - POSTES DE L'ACTIF DU BILAN

A1 - Immobilisations incorporelles -

26 777 148,96

Dont détail ci-dessous:

- Logiciels informatiques
- Licences

25 595 289,34

1 181 859,62

Total	26 777 148,96
--------------	----------------------

A2 - Terrains -

78 943 100,00

Ce poste est créé au courant de cet exercice suite à l'opération de séparation des terrains des constructions, et ce, en application ministériel du décret ministériel

A3 - Batiments -

482 487 179,11

Le montant de ce poste est passé de **369 727 458,86** à **507 455 208,86 D.A** soit une augmentation de: **137 727 750,00 D.A** qui s'explique par l'acquisition d'autres immeuble à savoir : SETIF : **72 070 850,00 D.A** & à CHERAGA: **98 962 500,00 D.A**

A4 - Autres immobilisations Corporelles -

238 058 918,25

Dont détail ci-dessous:

- Vehicules de tourisme
- Matériels & Outillages
- Equipements de bureaux & informatiques
- Agencements & Installations
- Matériels & Equipements ménagers - Aménagements sociaux

36 923 271,34

2 766 984,34

60 571 349,60

125 586 723,33

12 210 589,64

Total	238 058 918,25
--------------	-----------------------

A5 - Avances & acomptes sur immobilisations -

196 353 228,73

Ce poste renferme les avances sur acquisitions & aménagements suivants:

- Logiciel en cours (Partie du logiciel - IRIS - en cours de développement)
- Avances sur acquisition des locaux sis à: CHERAGA -EL-QUODS-
- Avances sur acquisition des locaux sis à: MOHAMMADIA
- Avances sur aménagements : DIVERS

29 211 044,63

123 821 720,00

30 631 600,00

12 688 864,10

Total	196 353 228,73
--------------	-----------------------

A6 - Autres participations et créances rattachées -

52 941 788,48

Dont détail ci-dessous:

- Titres de participations Filiale S.P.A - A.T.A
- Titres de participations Filiale EURL ORAFINA
- Titres de participations E.H.E.A (Ecole des Hautes Etudes d'Assurance)
- Créances rattachées aux filiales: A.T.A & ORAFINA

37 495 000,00

10 000 000,00

2 000 000,00

3 446 788,48

Total	52 941 788,48
--------------	----------------------

A7 - <u>Autres titres immobilisés</u> -	1 476 307 487,00	
<i>Dont détail ci-dessous:</i>		
- Obligations SONELGAZ		40 000 000,00
- Bons de trésor à long terme		641 000 000,00
- Dépôts à terme et à long terme		795 307 487,00
Total		1 476 307 487,00

A8 - <u>Prets & actifs financiers non courants</u> -	11 405 384,23	
<i>Dont détail ci-dessous:</i>		
- Prets au personnel & Agents généraux		10 965 928,23
- Cautionnements versés		439 456,00
Total		11 405 384,23

A9 - <u>Impôts différés actif</u> -	137 965 831,00	
<i>Ce montant représente la constatation de l'impôt sur le résultat (Déficit)</i>		137 965 831,00
Total		137 965 831,00

A10 - <u>Autres charges & produits différés</u> -	101 440 071,97	
--	-----------------------	--

A11 - <u>Part de la réassurance cédée</u> -	471 315 301,82	
<i>Dont détail ci-dessous:</i>		
- Sur assurances dommages		420 537 684,43
- Sur assurances assurances de personnes		50 777 617,39
Total		471 315 301,82

A12 - <u>Cessionnaires & cédants débiteurs</u> -	116 503 533,81	
---	-----------------------	--

A13 - <u>Assurés, interméd. d'assur. & cptes rattachés</u> -	1 756 693 786,31	
<i>Dont détail ci-dessous:</i>		
- Agences principales		201 120 881,03
- Agences directes		957 494 106,48
- Agents généraux & courtiers		247 413 505,87
- Assurés douteux (Agences principales & Directes)		433 641 667,48
- Assurés généraux douteux		52 897 326,54
- Sinistres & Honoraires réglés		292 414 101,21
- Pertes de valeurs sur assurés (Agences principales & Directes)		(404 580 539,11)
- Pertes de valeurs sur intermédiaires (Agences générales)		(23 707 263,19)
Total		1 756 693 786,31

A14 - Autres débiteurs & créditeurs -**444 281 864,83**

Dont détail ci-dessous:

- Avances au personnel	9 932 861,30
- Avances aux fournisseurs	3 588 172,82
- Créances sur cession d'immobilisations	93 750,00
- Autres avances sur services,déplacements etc...	185 431 069,01
- Divers tantièmes	2 260 524,14
- Créditeurs de frais divers	435 638,00
- Produits à recevoir	15 111 472,62
- Charges constatées d'avance (Commissions sur primes reportées)	174 284 040,45
- Charges constatées d'avance (Diverses fournitures)	53 144 336,49
Total	444 281 864,83

A15 - Impôts & assimilés -**40 294 057,51**

Dont détail ci-dessous:

- I.B.S du	1 896 014,99
- Avance sur I.B.S (Acomptes prévisionnels)	19 685 562,00
- TVA à récupérer	18 712 480,52
Total	40 294 057,51

A16 - Placements & autres actifs financiers -**523 235 061,26**

Dont détail ci-dessous:

- Bons de trésor à court terme	516 000 000,00
- Prêts au personnel	-
- Prêts sociaux	90 000,00
- Prêts aux agents généraux	3 105 061,26
- Prêts aux agences directes	4 040 000,00
Total	523 235 061,26

A17 - Trésorerie -**475 424 629,53**

Dont détail ci-dessous:

- Chèques remis à l'encaissement	69 794 174,87
- B.E.A	2 485 121,53
- B.A.D.R	9 520 589,75
- C.P.A	193 377 703,91
- S.G.A	131 024 581,64
- A.G.B	35 640 279,09
- HOUSING-BANK	7 424 577,98
- A.B.C	8 623 367,70
- FRANCA-BANK	992 804,50
- BNP-PARIBAS	1 395 878,12
- C.C.P	462 850,93
- CAISSE	14 682 699,51
Total	475 424 629,53

TOTAL ACTIF**6 630 428 372,80**

ANNEXE AU BILAN 2011 (2)

2) - POSTES DU PASSIF DU BILAN

P1 - <u>Capital emis</u> -	2 205 714 180,00	
<i>Dont détail ci-dessous:</i>		
- Apports des actionnaires principaux		1 520 000 000,00
- Apports des nouveaux actionnaires		685 714 180,00
	Total	2 205 714 180,00
P2 - <u>Primes & reserves (Reserves consolidées 1)</u> -	92 134 837,14	
P3 - <u>Résultat net (Resultat net part du groupe 1)</u>	(364 615 008,67)	
P4 - <u>Autres capitaux propres - Report à nouveau</u> -	35 215 859,01	
P5 - <u>Empunts & dettes financières</u> -	115 073 441,55	
<i>il s'agit bien de la dette vis-à-vis du bailleur M.L.A (Maghreb Lising Algerie) dans le cadre de l'opération de leasing (d'acquisition de l'immeuble-siège-) et qui s'étale jusqu'à 2015 , y compris impots différé & provisionnés de:</i>		
P5 - <u>Impots différés & provisionnés</u> -	378 929,28	
<i>Ces impots sont générés suite à l'opération de séparation des terrain des constructions.</i>		
P6 - <u>Provision réglementées</u> -	206 347 668,79	
P8 - <u>Fonds ou valeurs recus des réassureurs</u> -	676 168 628,20	
<i>Dont détail ci-dessous:</i>		
- Valeurs déposées - Risques en cours- (R.E.C)		248 294 222,57
- Valeurs déposées - Sinistres à payer - (S.A.P)		427 874 405,63
	Total	676 168 628,20
P9 - <u>Provsions techniques d'assurance -Opérations directes-</u>	2 741 289 275,33	
<i>Dont détail ci-dessous:</i>		
- Primes émises reportées sur 1 an & +1 (I.A.R.D)		794 110 544,93
- Préstations & frais à payer - cours & antérieurs- (I.A.R.D)		1 877 097 045,95
- Participations aux excédents & recours aboutis à encaisser (I.A.R.D)		18 509 162,59
- Provisions mathématiques		25 653 711,32
- Primes émises reportées sur 1 an (Ass.de personnes)		10 917 978,62
- Préstations & frais à payer - cours & antérieurs- (Ass.de personnes)		12 641 493,06
- Participations aux excédents & recours aboutis à encaisser (Ass. pers.)		2 359 338,86
	Total	2 741 289 275,33
P10 - <u>Dettes et ressour.des cessionn., cedants & cptes rattachés</u> -	73 432 211,84	

P11- Dettes et ressources des assurés & interméd. d'assurance

Dont détail ci-dessous:

- Agents généraux & courtiers

177 203 127,22

177 203 127,22

Total 177 203 127,22

P12- Impôts

Dont détail ci-dessous:

- T.V.A à payer

- T.A.P due

317 911 001,83

307 454 225,33

10 456 776,50

Total 317 911 001,83

P13- Autres dettes -

Dont détail ci-dessous:

- Remunérations dues aux personnels & agences directes

- Diverses detentions p/compte

- Congés payés à payer

- Dettes -organismes sociaux- (charges sociales)

- Cotisations -assurance groupe-

- I.R.G & droits de timbres

- F.G.A & FGAS dus

- Filiales

- Tantièmes à payer

- Fournisseurs

- Autres charges à payer

- Autres créancier de frais divers

357 495 344,27

13 084 363,34

5 714 499,00

30 906 646,47

30 169 647,42

15 702 646,04

45 690 990,04

5 602 264,54

7 492 000,00

2 260 524,14

198 836 125,28

435 638,00

1 600 000,00

Total 357 495 344,27

P13- Trésorerie -Passif -

- Ce poste représente les chèques retournés impayés.

(3 312 626,10)

TOTAL PASSIF

6 630 436 869,68

BILAN AU 31 DECEMBRE 2014

ACTIF				PASSIF					
DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	MONTANTS BRUTS	AMORTISSEMENTS OU PROVISIONS	Montants net (n)	Montants net (n-1)	DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	Montants net (n)	Montants net (n-1)
ACTIF NON COURANT						CAPITAUX PROPRES			
Écart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif	A 1	0,00	0,00	0,00	0,00	- Capital émis	P 1	2 205 714 180,00	2 205 714 180,00
- Immobilisations incorporelles		168 952 725,01	34 123 082,46	134 829 642,55	16 875 707,76	- Capital non appelé		0,00	0,00
Immobilisations corporelles						- Primes et réserves (Reserves consolidées 1)	P 2	105 677 916,53	92 134 837,14
- Terrains	A 2	78 943 100,00		78 943 100,00	78 943 100,00	- Ecart de réévaluation		0,00	0,00
- Bâtimens	A 3	685 319 708,86	64 840 296,89	620 479 411,97	634 185 806,14	- Ecart d'équivalence 1		0,00	0,00
- Autres immobilisations corporelles	A 4	492 294 125,43		222 210 517,96	216 322 440,48	- Liaison		0,00	0,00
- Immobilisations en cours	A 5	5 100 416,13		5 100 416,13	104 025 826,52	- Résultat net (Résultat net part du groupe 1)	P 3	355 369 919,28	367 325 800,82
Immobilisations financières						- Autres capitaux propres - Report à nouveau	P 4	70 317 253,02	-96 464 212,99
- Titres mis en équivalence					0,00	Part de la société consolidante 1			
- Autres participations et créances rattachées	A 6	106 074 488,48		106 074 488,48	104 624 188,48	Part des minoritaires 1			
- Autres titres immobilisés	A 7	1 577 000 000,00		1 577 000 000,00	1 248 000 000,00	TOTAL I		2 737 079 268,83	2 568 710 604,97
- Prêts et autres actifs financiers non courants	A 8	11 021 981,42		11 021 981,42	11 588 658,55	PASSIF NON COURANT			
- Impôts différés actif	A 9	0,00		0,00	0,00	- Emprunts et dettes financières	P 5	29 822 184,27	58 239 270,03
- Autres charges et produits différés	A 10	0,00		0,00	33 813 357,31	- Impôts (différés et provisionnés)		0,00	0,00
- Fonds ou valeurs déposés chez les cédants						- Autres dettes non courants	P 6	214 616 226,84	194 726 029,49
						- Provisions réglementées	P 7	422 106 103,99	0,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 124 706 545,33	369 046 986,82	2 755 659 558,51	2 448 379 085,24	- Provisions et produits comptabilisés d'avance	P 8	475 892 942,21	475 892 942,21
						- Fonds ou valeurs recus des reassureurs			
ACTIF COURANT						TOTAL II PASSIF COURANT		666 544 515,10	728 858 241,73
Provisions techniques d'assurances						PASSIF COURANT			
- Part de la coassurance cédée		0,00	0,00	0,00	0,00	Provisions techniques d'assurances			
- Part de la réassurance cédée	A 11	488 088 117,51		488 088 117,51	529 934 468,35	- Opérations directes	P 9	2 559 879 047,78	2 497 019 768,55
Créances et emploi assimilés						- Acceptions			0,00
- Cessionnaires & cédants débiteurs	A 12	39 490 870,84		39 490 870,84	50 678 010,49	Dettes et ressources rattachées			
- Assurés, intermédiaires d'assurance et comptes rattachés	A 13	2 250 392 474,70	148 351 785,17	2 102 040 689,53	2 143 350 801,89	- Cessionnaires, cédants et comptes rattachés	P 10	226 437 934,29	115 687 251,89
- Autres débiteurs	A 14	212 690 532,75		212 690 532,75	219 856 250,22	- Assurés et intermédiaires d'assurance	P 11	258 887 753,88	374 512 264,59
- Impôts et assimilés	A 15	180 321 131,79		180 321 131,79	69 824 217,42	Impôts	P 12	633 834 928,15	611 941 030,24
- Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	0,00	Autres dettes	P 13	275 875 955,48	227 548 550,67
Disponibilités et assimilés						Trésorerie passif	P 14	0,00	-17 033 331,84
- Placements et autres actifs financiers courants	A 16	1 024 000 000,00		1 024 000 000,00	1 279 092 237,28				
- Trésorerie	A 17	556 248 502,58		556 248 502,58	366 129 309,91				
TOTAL ACTIF COURANT		4 751 231 630,18	148 351 785,17	4 602 879 845,01	4 658 865 295,56	TOTAL III PASSIF COURANT		3 954 915 619,59	3 809 675 534,10
TOTAL GENERAL ACTIF		7 875 938 175,52	517 398 771,99	7 358 539 403,52	7 107 244 380,80	TOTAL GENERAL PASSIF		7 358 539 403,52	7 107 244 380,80
ETAT - I.R.I.S -		7 875 938 175,52	517 398 771,99	7 358 539 403,52	7 107 244 380,80			7 358 539 403,52	7 107 244 380,80
DIFFERENCE		0,00	0,00	0,00	0,00			0,00	0,00

BILAN AU 31 DECEMBRE 2013

ACTIF						PASSIF			
DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	MONTANTS BRUTS	AMORTISSEMENTS OU PROVISIONS	Montants net (n)	Montants net (n-1)	DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	Montants net (n)	Montants net (n-1)
ACTIF NON COURANT						CAPITAUX PROPRES			
Ecart d'acquisition -Goodwill positif		0,00	0,00	0,00		- Capital émis	P 1	2 205 714 180,00	2 205 714 180,00
- Immobilisations incorporelles	A 1	43 507 937,82	26 632 230,06	16 875 707,76	21 094 764,22	- Capital non appelé		0,00	0,00
Immobilisations corporelles				0,00		- Primes et réserves (Reserves	P 2	92 134 837,14	92 134 837,14
- Terrains	A 2	78 943 100,00	0,00	78 943 100,00	78 943 100,00	- Ecart de réévaluation		0,00	0,00
- Batiments	A 3	685 319 708,86	51 133 902,72	634 185 806,14	647 883 198,60	- Ecart d'équivalence 1		0,00	0,00
- Autres immobilisations corporelles	A 4	431 195 051,63	214 872 611,15	216 322 440,48	226 742 639,01	- Résultat net (Résultat net part du	P 3	367 325 800,82	232 934 936,67
- Immobilisations en cours	A 5	104 025 826,52	0,00	104 025 826,52	69 557 942,25	- Autres capitaux propres -Report à	P 4	-96 464 212,99	-329 399 149,66
Immobilisations financières						Part de la société consolidante 1			
- Titres mis en équivalence					0,00	Part des minoritaires 1			
- Autres participations et créances	A 6	104 624 188,48		104 624 188,48	52 941 788,48	TOTAL I			
- Autres titres immobilisés	A 7	1 248 000 000,00		1 248 000 000,00	1 053 000 000,00			2 568 710 604,97	2 201 384 804,15
- Prets et autres actifs financiers non	A 8	11 588 658,55		11 588 658,55	11 598 604,71	PASSIF NON COURANT			
- Impôts différés actif	A 9	0,00		0,00	0,00	- Emprunts et dettes financières	P 5	58 239 270,03	86 656 355,79
- Autres charges et produits différés	A 10	33 813 357,31	0,00	33 813 357,31	67 626 714,64	- Impôts (différés et provisionnés)		0,00	0,00
- Fonds ou valeur déposés chez les		0,00	0,00	0,00	0,00	- Autres dettes non courants		0,00	0,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 741 017 829,17	292 638 743,93	2 448 379 085,24	2 229 388 751,91	- Provisions réglementées	P 6	194 726 029,49	185 255 601,43
ACTIF COURANT						- Provisions et produits comptabilisés	P 7	0,00	2 042 612,00
Provisions techniques d'assurances						- Fonds ou valeurs recus des	P 8	475 892 942,21	564 892 876,40
- Part de la coassurance cédée		0,00	0,00	0,00		TOTAL II PASSIF COURANT			
- Part de la réassurance cédée	A 11	529 934 468,35	0,00	529 934 468,35	464 926 388,82			728 858 241,73	838 847 445,62
Créances et emploi assimilés				0,00		PASSIF COURANT			
- Cessionnaires & cédants débiteurs	A 12	50 678 010,49	0,00	50 678 010,49	21 884 910,85	Provisions techniques d'assurances			
- Assurés, intermédiaires d'assurance rattachés	A 13	2 586 167 900,98	442 817 099,08	2 143 350 801,90	1 947 541 273,67	- Opérations directes	P 9	2 497 019 768,55	2 532 719 976,66
- Autres débiteurs	A 14	219 856 250,22	0,00	219 856 250,22	210 192 483,72	- Acceptations		0,00	0,00
- Impôts et assimilés	A 15	69 824 217,42	0,00	69 824 217,42	24 875 282,91	Dettes et ressources rattachées			
- Autres créances et emplois assimilés		0,00	0,00	0,00		- Cessionnaires, cédants et comptes	P 10	115 687 251,89	113 158 136,47
Disponibilités et assimilés						- Assurés et intermédiaires	P 11	374 512 264,59	203 964 322,23
- Placements et autres actifs	A 16	1 279 092 237,28		1 279 092 237,28	1 373 972 237,64	Impôts	P 12	611 941 030,24	430 375 485,04
- Trésorerie	A 17	366 129 309,91		366 129 309,91	281 926 571,31	Autres dettes	P 13	227 548 550,67	243 920 269,40
						Trésorerie passif		-17 033 331,84	-9 662 738,73
TOTAL ACTIF COURANT		5 101 682 394,65	442 817 099,08	4 658 865 295,57	4 325 319 148,91	TOTAL III PASSIF COURANT			
TOTAL GENERAL ACTIF		7 842 700 223,82	735 455 843,01	7 107 244 380,81	6 554 707 900,82			3 809 675 534,10	3 514 475 451,06
						TOTAL GENERAL PASSIF			
								7 107 244 380,81	6 554 707 700,82

ETAT - I.R.I.S -	7 842 700 223,82	735 455 843,01	7 107 244 380,81	6 554 707 900,82
------------------	------------------	----------------	------------------	------------------

7 107 244 380,81	6 554 707 700,82
------------------	------------------